

# موسوعة قوانين التأمين الاجتماعي

للعمال واصحاب الأعمال وغيرهم والادخار والمعاشات  
الاستثنائية والعسكرية والقرارات الوزارية المنفذة لها

اعداد

محمد فهد أمين

المهام بالنقض والإدارية العليا  
ماجستير في العلوم السياسية - جامعة القاهرة

٢

الناشر  
عالم الكتب  
٣٨ شارع عبد الحليم شرود - القاهرة  
ت: ٥١٤٠١







# موسوعة قوانين التأمين الاجتماعي

للعمال وأصحاب الأعمال وغيرهم  
والإدخار والمعاشات الاستثنائية والعسكرية  
والقرارات الوزارية المنفذة لها

٢

إعداد  
محمد فهد سليم أمين  
المجسم بالنقض

الناشر  
عالم الكتب  
٣٨ شارع عبد القادر، ترونت، القاهرة  
ت. ٥١٤٠١



**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**  
**بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤**  
**في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية (١)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٧ بشأن التنظيم  
السياسي لسلطات الدولة العليا ؛  
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛  
وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛  
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات الضباط الطيارين ؛  
وعلى القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بمد خدمة الصوولات  
والمساعدين بالقوات المسلحة ؛  
وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتعديل لائحة التقاعد  
للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر ؛  
وعلى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التي تصرف لاسر  
الشهداء والمفقودين اثناء العمليات الحربية ؛  
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت  
استثنائية ؛  
وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛  
وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات  
لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ... الخ ؛

**اصدر القانون الآتي :**

**مادة ١ -** يجوز منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادات في  
المعاشات للعاملين المدنيين الذين انتهت خدمتهم في الجهاز الاداري للدولة  
أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها  
أو لاسر من يتوفى منهم (٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٨ .

(٢) الفقرة الاولى من المادة الاولى معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٤ الجريدة الرسمية

في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر (١) .



كما يجوز منحها أيضا لغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد أو لأسر من يتوفى منهم وكذلك لأسر من يتوفى في حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة .

مادة ٢ - تختص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية لجنة تشكل برئاسة وزير الخزانة وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية ويستثنى من ذلك الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يتقرر إنهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية فيجوز منحهم معاشات استثنائية أو مكافآت استثنائية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص .

مادة ٣ - تسري على المعاشات والمكافآت الاستثنائية المقررة بمقتضى هذا القانون باقى أحكام قوانين المعاشات المعامل بها من منحت له أو لأسرته هذه المعاشات أو المكافآت .

أما المعاشات أو المكافآت الاستثنائية الأخرى المقررة لأشخاص غير معاملين بأحد قوانين المعاشات الحكومية أو قانون التأمينات الاجتماعية أو لأسرهم فتسرى عليها باقى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه . وكل ذلك مع عدم الإخلال بما يتضمنه القرار الصادر بمنح المعاش أو المكافأة الاستثنائية فى بعض الأحوال من أحكام خاصة .

مادة ٤ - تسرى أحكام المادة السابقة على المعاشات الاستثنائية التى منحت قبل العمل بهذا القانون لعائلات الموظفين ، على الإسترد أو تصرف فروق عن الماضى وعلى أن يقدم طلب بذلك خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون .

مادة ٥ - يلغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

**قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٧**

**بشان تشكيل اللجنة التحضيرية للمعاشات الاستثنائية  
للمنتفعين بقانون التأمين الاجتماعى (١)**

**وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية والمعدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٤ ؛

(١) الوقائع المصرية فى ١٧ يوليو سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٦٦ .

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى  
والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . الخ .  
قرار :

**مادة ١ -** يعاد تشكيل اللجنة التحضيرية للمعاشات الاستثنائية بالهيئة  
العامة للتأمينات الاجتماعية على النحو التالى :

- مدير عام الهيئة
- نائب مدير عام الهيئة للشئون المالية والإدارية
- مدير عام الإدارة العامة للشئون القانونية .
- مدير عام الإدارة العامة للفحص الاجتماعى ( بالشئون الاجتماعية )
- مدير إدارة البحوث
- مدير إدارة المعاشات

أعضاء

**مادة ٢ -** يتولى السكرتارية الفنية للجنة رئيس قسم المعاشات  
الاستثنائية بالهيئة .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخه .

**قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣**

**بإشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعقود شخصية**

**فى الخارج فى نظام التأمينات الاجتماعية (١)**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** يجوز للعاملين المصريين المرتبطين بعقود شخصية فى الخارج من  
غير الخاضعين لأحكام أى من قانون التأمين والمعاشات وقانون التأمينات  
الاجتماعية أن يشتركوا لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للارتفاع  
بنأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقا لقانون التأمين الاجتماعى (٢) .

**مادة ٢ -** يؤدى من يرغب فى الاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات  
الاجتماعية وفقا لأحكام هذا القانون اشتراكا بنسبة عشرين فى المائة من فئة  
الدخل الشهرى التى يختارها من بين الفئات الواردة فى الجدول المرفق .

**مادة ٣ -** لا يجوز للمؤمن عليه أن يطلب تعديل الفئة التى اختارها الى  
فئة أعلى إلا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل فى الفئة السابقة .

**مادة ٤ -** يحدد كيفية سداد الاشتراكات ومواعيدها والإجراءات المتعلقة  
بها بقرار من وزير التأمينات .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٢/٨/١٩٧٣ - العدد ٢٤ .

(٢) معدلة بالمادة ١٧٤ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى .



**مادة ٥ -** اذا توقف المؤمن عليه عن سداد الاشتراكات فلا تدخل مدة التوقف ضمن المدد المحسوبة في المعاش الا اذا قام بسداد الاشتراكات المتأخرة وفوائدها بمعدل ٦٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد .

**مادة ٦ -** ينتفع المؤمن عليه وفقا لاحكام هذا القانون بالمزايا التي يكفلها قانون التأمينات الاجتماعية بالنسبة لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وعلى اساس متوسط فئات الاشتراك المقررة بالمادة ٢ ويسرى في شأن شروط استحقاق المزايا وقواعد استمرارها الاحكام الواردة في قانون التأمين الاجتماعي .

**مادة ٧ -** لا تسري احكام المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية في شأن استحقاق المبلغ الاضافي في حالة التأخير في سداد الاشتراكات على المؤمن عليهم المنتفعين باحكام هذا القانون .

**مادة ٨ -** تدخل مدة الاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سواء وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية أو لاحكام هذا القانون ضمن المدد الموجبة لاستحقاق المزايا على ان يقدر التعويض أو المعاش المستحق عن مدة الاشتراك الخاصة بكل قانون على حدة ويربط للمؤمن عليه مجموع الاستحقاقين بما لا يجاوز الحد الاقصى المقرر للمعاش طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

**مادة ٩ -** يحق للمؤمن عليه ان يشترك عن مدد عمله السابقة كمؤمن عليه وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية والتي يكون قد صرف مستحقاته عنها دفعة واحدة وكذلك مدد عمله السابقة المشار اليها في المادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية ومدد عمله بعمود شخصية في الخارج أو كصاحب عمل ضمن مدة اشتراكه وفقا لهذا القانون .

كذلك يجوز للمؤمن عليه ان يطلب ضم مدة خدمته السابقة وفقا لاحكام قوانين التأمين والمعاشات الحكومية الى مدة اشتراكه في هذا القانون مقابل تحويل احتياطي معاشه عنها الى الهيئة .

ويصدر بالجداول التي يتم بها حساب الابعاء التي يؤديها المؤمن عليه والقواعد الخاصة بالاشتراك عن المدد السابقة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات .

**مادة ١٠ -** تسري في شأن شروط انتفاع المؤمن عليهم لهذا القانون سائر الاحكام المقررة بالنسبة لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الواردة في قانون التأمين الاجتماعي فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

**مادة ١١ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ نشره .



## جدول

بتحديد فئات اجور الاشتراك

فئة الاشتراك الشهرى	فئة الايراد الشهرى	الفئات
جنيه	جنيه	
٢	١٥	الفئة الاولى
٤	٢٠	الفئة الثانية
٥	٢٥	الفئة الثالثة
٦	٣٠	الفئة الرابعة
٧	٣٥	الفئة الخامسة
٨	٤٠	الفئة السادسة
١٠	٥٠	الفئة السابعة
١٢	٦٠	الفئة الثامنة
١٤	٧٠	الفئة التاسعة
١٦	٨٠	الفئة العاشرة
١٨	٩٠	الفئة الحادية عشر
٢٠	١٠٠	الفئة الثانية عشر
٢٢	١١٠	الفئة الثالثة عشر
٢٤	١٢٠	الفئة الرابعة عشر
٣٠	١٥٠	الفئة الخامسة عشر



**قرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٣**  
**في شأن الاجراءات التنفيذية باشتراك العاملين في الخارج**  
**وفقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣**

**وزير التأمينات :**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية . الخ .

**فرد :**

**اولا : في التعاريف :**

**مادة ١ - في تطبيق هذا القرار يقصد :**

١ - بالمنتفع : (١) المواطن المصري المرتبط بعقد شخصي في الخارج او الذي يعمل بعقد شخصي لدى احدى الهيئات او المنظمات العربية والدولية التي تعمل بجمهورية مصر العربية والتي لا يسرى على العاملين بها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

٢ - البنك : البنك الذي ترتبط معه الهيئة او احد فروعها او مراسليه في الخارج .

مستند الميلاد : شهادة الميلاد او مستخرج رسمي منها او البطاقة العائلية او الشخصية او صحيفة جواز السفر المتضمنة لرقم الجواز والاسم وتاريخ الميلاد .

**ثانيا : في اجراءات الاشتراك لدى الهيئة :**

**مادة ٢ -** يتقدم المنتفع بطلب اشتراك لدى الهيئة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على النموذج المرافق رقم ١٥ (١) تأمينات اجتماعية من اصل وصورتين الى البنك ، حيث يحتفظ البنك بصورة ويوافي الهيئة بالاصل والصورة الاخيرة خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديم المنتفع بالطلب وتعتبر اصول الطلبات سجلا لحصر المنتفعين الذي يرتب وفقا لارقام الاشتراك .

**مادة ٣ -** ترفق مع طلب الاشتراك صورة فوتوغرافية من مستند الميلاد مؤشرا عليها بما يفيد مطابقتها للاصل من الموظف المختص بالبنك ويعفى من تقديم هذا المستند المنتفع الذي تكون له مدة اشتراك سابقة لدى الهيئة .

**مادة ٤ -** ينشأ سجل الهيئة لمتابعة سداد الاشتراكات واقتطاط المدة السابقة على النموذج رقم ١٥ (ب) تأمينات اجتماعية .

(١) معدلة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٤ - الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٧٥

- العدد ٦١ -



**مادة ٥ -** على الهيئة أن توافي المنتفع ببطاقة اشتراكه وفقا للنموذج رقم ١٥ (ج) المرافق وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديمه بطلب الاشتراك .

### **ثالثا : في اجراءات سداد الاشتراكات للهيئة :**

**مادة ٦ -** يسدد المنتفع الاشتراك الشهري المستحق عليه بواقع ٢٠٪ من قيمة الفئة التي طلب الاشتراك على أساسها لدى الهيئة مقدما في أول كل شهر . ويجوز للمنتفع ان يختار سداد الاشتراكات مقدما كل ثلاثة أو ستة شهور أو سنويا .

ويتم السداد مباشرة الى البنك بالعملة الحرة أو بعملة البلد التي يعمل فيها المنتفع وعلى أساس السعر التشجيعى المعلن للشراء . ويجوز للمنتفعين (١) العاملين بالمنظمات العربية الدولية داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها سداد أقساط الاشتراك بالعملة المصرية كلها أو جزء منها حسب نسبة ما يتقاضونه من تلك العملة الى اجمالي المرتب .

**مادة ٧ -** في حالة تأخير السداد عن اليوم الأول من الشهر الذي يستحق عنه الاشتراك يلتزم المنتفع بسداد فائدة تأخير بسعر ٦٪ سنويا وتستحق الاشتراكات ويتم مطالبة المنتفع بالفائدة المستحقة عن طريق البنك .

**مادة ٨ -** يقوم البنك بإيداع المتحصل من المنتفعين بالعملة المصرية في حساب الهيئة لدى البنك المركزي المصري ويوافي الهيئة بحافظة السداد من أصل وصورة شاملة البيانات التفصيلية من المبالغ المسددة وتتضمن على الأخص بما يأتي :

- (١) اسم المنتفع .
- (ب) رقم اشتراكه .
- (ج) الدولة التي يعمل بها .
- (د) الاشتراك المسدد والمدة المستحق عنها .
- (هـ) اقساط المدة السابقة والمدة المستحقة عنها .
- (و) جملة المبالغ المسددة .

### **رابعاً : الاشتراك عن المدة السابقة :**

**مادة ٩ -** يتقدم المنتفع الذي يرغب في الاشتراك عن المدة السابقة بطلب الى البنك المختص على النموذج الذي يعد لهذا الغرض ، ويوافي البنك الهيئة بهذا الطلب فور تقديمه .

(١) مضافة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .



**مادة ١٠ -** تعيد الهيئة للبنك الطلب بعد تحديد الأعباء التي يلتزم بها المنتفع وفي حالة موافقته عليها يوقع بموافقته على الاشتراك عن المدة التي يرغب في الاشتراك عنها وبشروط السداد التي يختارها طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

ويلتزم المنتفع بسداد الاقساط في أول كل شهر أو في المواعيد التي يحددها وفقا للمادة (٦) وفي حالة التأخير تحسب عليه فوائد بنفس المعدل وبالشروط المشار إليها في المادة (٧) من هذا القرار .

**مادة ١١ -** إذا كان للمنتفع مدة اشتراك سابقة لم يتم صرف مستحقاته عنها فعليه أن يتقدم بطلب لضم هذه المدة الى مدة اشتراكه في الهيئة وعلى الهيئة أن تخطر المنتفع بما يفيد اجراء الضم .

#### **خامسا - أحكام عامة :**

**مادة ١٢ -** يجوز للمنتفع أن يطلب تعديل الفئة التي يؤدي الاشتراك وفقا لها الى الفئة الأعلى أو الفئة الأدنى لها مباشرة ويشترط لذلك انقضاء خمس سنوات على الأقل على بدء اشتراكه في الفئة التي يجرى سداد الاشتراك وفقا لها .

وفي جميع الأحوال لا يسرى التعديل الا اعتبارا من أول شهر يناير التالى لتاريخ تقديم طلب بذلك ويبدأ المنتفع تلقائيا في سداد الاشتراك على أساس الفئة الجديدة اعتبارا من التاريخ المشار اليه .

ولا تدخل المدة السابقة التي تم الاشتراك عنها في الاعتبار عند تقدير مدة البقاء في كل فئة .

ويقدم طلب تسجيل فئة الاشتراك على النموذج رقم ١٥ ( د ) المرافق من أصل وصورة ويتخذ في شأنه نفس الاجراءات المشار إليها في هذا القرار بالنسبة لطلب الاشتراك الجديد .

**مادة ١٣ -** تتبع في شأن صرف الحقوق التأمينية والنماذج الخاصة بالصرف نفس القواعد الواردة في القرارات الوزارية الصادرة بتنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليها .

**مادة ١٤ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - وعلى السيد مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنفيذه .



## قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥

### بمنظومة الادخار للعاملين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بمنظومة الادخار المرافق بالنسبة الى العاملين الخاضعين لاحكام قانون التأمين الاجتماعي (٢) وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥

مادة ٢ - تحسب مستحقات العاملين المتفعين بمنظومة الادخار في تاريخ العمل بهذا القانون وفقا للجدولين رقمي (٣،٤) والاسس المنصوص عليها بالمادة ٥ من المنظومة المرافق وذلك بافتراض انتهاء خدمتهم في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ وتخصم من هذه المستحقات المبالغ التي سبق ان صرفت لهم منها وفقا لقرار اللجنة العليا للتخطيط السياسي والاقتصادي الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ ويتبع في شأن الباقي منها ما يأتي :

(١) من لم يبلغ أجره الشهري في تاريخ العمل بهذا القانون ثلاثين جنيها يصرف اليه الباقي من مستحقاته في أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ اذا لم تجاوز قيمته ثلاثين جنيها فاذا تجاوزت قيمة ذلك صرف اليه على دفعات تستحق كل منها في أول سبتمبر من كل عام اعتبارا من سنة ١٩٧٥ وبحد أقصى ٣٠ جنيها ( ثلاثون جنيها ) للدفعة الواحدة . وفي جميع الأحوال يحل ميعاد صرف المتبقى من مبالغ الادخار في تاريخ استحقاق صرف المبالغ المدخرة وفقا للمادة ٤ من المنظومة المرافق اذا وقع هذا التاريخ قبل ميعاد أي من الدفعات .

(ب) من بلغ أجره الشهري في تاريخ العمل بهذا القانون ثلاثين جنيها فأكثر يعتبر مشتركا في نظام الادخار المرافق اعتبارا من تاريخ خضوعه لنظام الادخار المنشأ بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ أو القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بحسب الأحوال ويصرف اليه الباقي من مستحقاته وفقا للبند (١) من هذه المادة بعد اقتطاع مبلغ منه عن المدة التي يعتبر فيها مشتركا في نظام الادخار المرافق ويحسب هذا المبلغ وفقا للمادة (٥) من المنظومة المذكور وبافتراض انتهاء خدمته في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

فاذا كان باقي المستحقات يقل عن المبلغ المطلوب اقتطاعه وفقا للفقرة السابقة فيرد اليه في المواعيد المشار اليها في البند (١) من هذه المادة ويعتبر

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩ مايو سنة ١٩٧٥ - العدد ٢٢ .

(٢) معدلة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن التأمين الاجتماعي .



المنتفع في هذه الحالة مشتركاً في نظام الادخار من أول يناير سنة ١٩٧٥ .

مادة ٣ - تنتقل الحقوق والالتزامات الخاصة بنظام الادخار المنشأ بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ ( بإنشاء نظام ادخار للعاملين ) الى كل من الجهات المشار اليها بالمادة (١) من النظام المرافق وفقاً لاختصاص كل منها .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء نظام ادخار للعاملين .

مادة ٥ - يصدر وزير التأمينات القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٥ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

#### نظام الادخار للعاملين

مادة ١ - ينتفع بنظام الادخار كل من بلغ أجره الشهري ثلاثين جنيهاً من العاملين الخاضعين لأحكام قوانين التأمين والمعاشات المدنية والعسكرية وكذلك من بلغ أجره الشهري هذا القدر من العاملين الدائمين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية .

وتتولى تطبيق هذا النظام الجهات والهيئات الملتزمة بالحقوق التقاعدية للمنتفعين به وتعتبر أمواله من أموالها وذلك كل في حدود اختصاصها .  
مادة ٢ - يقطع من الأجر الشهري للمنتفع بأحكام هذا النظام اشتراك ادخار بواقع ١٥ ٪ ( واحد ونصف في المائة ) .

وتخضع لحكم الاقتطاع مدد الاعارة والأجازات الدراسية والتكليف والأجازات الاستثنائية اذا أدت عنها اشتراكات التأمين والمعاشات ولا تخضع مدة التجنيد الإلزامي لحكم الاقتطاع .

مادة ٣ - يقصد بالأجر المنصوص عليه في هذا القانون المرتب أو الأجر الشهري الذي تحسب على أساسه الاشتراكات التي تؤدي طبقاً لأحكام قانون التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية العامل به المنتفع .

مادة ٤ - تصرف المبالغ المدخرة عند استحقاق صرف الحقوق التقاعدية للمنتفع وفقاً لقانون التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية العامل به - وفي حالة وفاة المنتفع تؤدي هذه المبالغ الى من يصرف اليه مبلغ التأمين المنصوص عليه في القوانين المذكورة وبذاته النسب .



**مادة ٥ -** تقدر المبالغ المدخرة وفقا للجدول رقم ٢ المرافق والاسس الآتية :

( ١ ) المتوسط الشهري للأجور خلال السنتين الأخيرتين ويحسب هذا المتوسط وفقا لقانون التأمين الاجتماعى .

( ب ) مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش اعتبارا من تاريخ بدء الاشتراك فى نظام الادخار وذلك فيما عدا المدد الآتية :

١ - المدد المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ( ٢ ) اذا لم يؤد عنها المنتفع اشتراك الادخار .

٢ - المدد الاعتبارية والاضافية والافتراضية ومدد الضمانات .

٣ - المدد التى لا يستحق عنها المنتفع اجرا اذا جاوزت كل منها شهرا وذلك فيما عدا مدة التجنيد الالزامى والمدد التى يستحق عنها المنتفع معونة مالية .

واذا كان للمنتفع اكثر من مدة اشتراك واحدة فى نظام الادخار ولم يكن قد صرف مستحقاته عنها تحسب المبالغ المدخرة على اساس انها مدة متصلة او منفصلة ايها اصلح له .

وبالنسبة لذوى الاجور الثابتة يزداد المبلغ المستحق طبقا للاسس المتقدمة بنسبة تقدر طبقا للجدول رقم ( ٣ ) المرافق .

**مادة ٦ -** تعفى الاشتراكات المنصوص عليها فى المادة ( ٢ ) من الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات .

وتعفى من رسم الدمغة تلك الاشتراكات والاستثمارات والمستندات والشهادات والمطبوعات وجميع الأوراق والطلبات المتعلقة بهذا القانون .

كما تعفى الاموال المدخرة المستحقة وفقا لاحكام هذا النظام من الضرائب والرسوم بسائر انواعها .

**مادة ٧ -** تنتقل الاموال المدخرة الخاصة بالعاملين الذين ينقل احتياطى معاشهم من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات او الخزانة العامة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية او العكس الى الجهة المنقول اليها احتياطى المعاش وذلك اذا استمر المنتفع خاضعا لنظام الادخار .

وتقدر المبالغ التى يتم نقلها طبقا للمادة ( ٥ ) وعلى اساس التاريخ المتخذ لتقدير مبلغ احتياطى المعاش المحول .

**مادة ٨ -** تسرى فى شأن المبالغ المقتطعة والحقوق المنصرفة وفقا لهذا القانون جميع الاحكام والقواعد المنصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى المعامل به المنتفع وذلك فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .



جدول رقم ( ١ )  
تحدد المبالغ المستحقة من نظام الادخار  
وفقاً للمادة ( ٢ ) من قانون الإصدار

مدة الاشتراك بالسنوات	المعامل الذي يضرب في المتوسط الشهري لمرتبات الستين الأخيرة	مدة الاشتراك بالسنوات	المعامل الذي يضرب في المتوسط الشهري لمرتبات الستين الأخيرة
١	٤٠	٢١	٨,٤٦
٢	٨٠	٢٢	٨,٩٢
٣	١,٢٠	٢٣	٩,٣٨
٤	١,٦٠	٢٤	٩,٨٥
٥	٢,٠٠	٢٥	١٠,٣٢
٦	٢,٤٠	٢٦	١٠,٨٠
٧	٢,٨٠	٢٧	١١,٢٨
٨	٣,٢٠	٢٨	١١,٧٦
٩	٣,٦٠	٢٩	١٢,٢٥
١٠	٤,٠٠	٣٠	١٢,٧٥
١١	٤,٤٠	٣١	١٣,٢٨
١٢	٤,٨٠	٣٢	١٣,٨١
١٣	٥,٢٠	٣٣	١٤,٣٧
١٤	٥,٦٠	٣٤	١٤,٩٣
١٥	٦,٠٠	٣٥	١٥,٥٠
١٦	٦,٤٠	٣٦	١٦,٠٨
١٧	٦,٨٠	٣٧	١٦,٦٩
١٨	٧,٢٠	٣٨	١٧,٣٣
١٩	٧,٦٠	٣٩	١٧,٩٧
٢٠	٨,٠١	٤٠	١٨,٦١

ملاحظات (١) :

- ١ - يقدر المعامل الذي يحسب على أساسه المبلغ المدخر وفقاً للمدة المنصوص عليها بالبند ( ب ) من المادة ( ٥ ) .
- ٢ - تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١٩٦٥/٧/٧ حتى ١٩٦٧/٧/٢١ بواقع نصف المعامل .
- ٣ - تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ١٩٦٧/٨/١ حتى ١٩٧٣/١٠/٢١ بواقع ثلاثة أرباع المعامل .
- ٤ - تحسب مدة الاشتراك عن الفترة من ٧٣/١١/١ حتى نهاية ترك الخدمة بواقع ثلث المعامل ( فيما عدا من لم تسر في شأنهم أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ فتحسب لهم بواقع ثلاثة أرباع المعامل .

(١) معدلة بالمادة ١٧٥ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي .



جدول رقم ( ٢ )

تحديد المبالغ المستحقة وفقا لنظام الادخار

مدة الاشتراك بالسنوات	المعامل الذي يضرب في المتوسط الشهري للأجور	مدة الاشتراك بالسنوات	المعامل الذي يضرب في المتوسط الشهري للأجور
١	١,٨	٢١	٣,٨١
٢	١,٣٦	٢٢	٤,٠١
٣	١,٥٤	٢٣	٤,٢٢
٤	١,٧٢	٢٤	٤,٤٣
٥	١,٩٠	٢٥	٤,٦٤
٦	١,٠٨	٢٦	٤,٨٦
٧	١,٣٦	٢٧	٥,٠٨
٨	١,٤٤	٢٨	٥,٣٠
٩	١,٦٢	٢٩	٥,٥٢
١٠	١,٨٠	٣٠	٥,٧٤
١١	١,٩٨	٣١	٥,٩٨
١٢	٢,١٦	٣٢	٦,٢٢
١٣	٢,٣٤	٣٣	٦,٤٧
١٤	٢,٥٢	٣٤	٦,٧٢
١٥	٢,٧٠	٣٥	٦,٩٨
١٦	٢,٨٨	٣٦	٧,٢٤
١٧	٣,٠٦	٣٧	٧,٥١
١٨	٣,٢٤	٣٨	٧,٨٠
١٩	٣,٤٢	٣٩	٨,٠٩
٢٠	٣,٦١	٤٠	٨,٣٨

ملحوظة :

في حالة مدد الادخار التي تتضمن سنوات كاملة وأشهر تتبع طريقة النسبة والتناسب .

جدول رقم ( ٣ )

تحديد نسبة الزيادة في المبالغ المستحقة طبقا للجدول رقم (١) ، (٢) في حالة المرتبات الثابتة

النسبة المئوية للزيادة في المبالغ المستحقة	مدة الاشتراك في نظام الادخار بالسنوات والتي يظل فيها المرتب ثابتا حتى نهاية الخدمة
٢,٣	٢
٤,٦	٣
٧,٠	٤
٩,٤	٥
١١,٩	٦
١٤,٦	٧
١٧,٣	٨
٢٠,٠	٩
٢٢,٩	١٠
٢٥,٨	١١
٢٨,٩	١٢
٣٢,٠	١٣
٣٥,٢	١٤
٣٨,٦	١٥
٤٢,٠	١٦
٤٥,٥	١٧
٤٩,٢	١٨
٥٣,٠	١٩
٥٦,٩	٢٠

ملحوظة :

في حالة المدد التي تتضمن سنوات كاملة وأشهر تتبع طريقة النسبة والتناسب .



## قرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٥

في شأن تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بنظام الادخار للعاملين (١)

وزير التأمينات :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية والقوانين المعدلة له ... إلخ .

### قرر :

#### الباب الاول

#### في مجال التطبيق

مادة ١ - تسرى احكام نظام الادخار الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على كل من بلغ أجره الشهري ثلاثين جنيها فاكثرا في اول يناير ١٩٧٥ او من يبلغ أجره هذا القدر بعد هذا التاريخ ، وذلك من الفئات الآتية :

( أ ) العاملون الخاضعون لاحكام قوانين التأمين والمعاشات المدنية .  
( ب ) العاملون الخاضعون لاحكام قوانين التأمين والمعاشات بالقوات المسلحة .

( ج ) العاملون الدائمون الخاضعون لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية ويقصد بالأجر الشهري الاجر الذي تحسب على اساسه الاشتراكات وفقا لاحكام القانون المعامل به المنتفع .

مادة ٢ - تتولى تنفيذ احكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه كل من الجهات الآتية :

( أ ) الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالنسبة الى الخاضعين لاحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

( ب ) الجهات التي يعمل بها المنتفعون باحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه .

( ج ) ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بالنسبة الى الخاضعين لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

( د ) الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة الى الخاضعين لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٧٥/٨/٩ - العدد ١٨٣ .



## الباب الثاني

### في اجراءات تحصيل اشتراكات الادخار وسدادها

مادة ٣ - يكون بدء اقتطاع اشتراكات الادخار المنصوص عليه في المادة ٢ من نظام الادخار من اجور المؤمن عليهم في المواعيد الآتية :  
( ١ ) اعتبارا من أول يناير ١٩٧٥ بالنسبة الى العاملين الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ والذين بلغ الأجر الشهري لكل منهم ثلاثين جنيها أو أكثر .

( ب ) اعتبارا من أول الشهر الذي يبلغ فيه الأجر الشهري ثلاثين جنيها بعد أول يناير ١٩٧٥ بالنسبة الى باقى العاملين ، وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه (١) .

مادة ٤ - يستمر في اقتطاع اشتراك الادخار من أجر المنتفع الذي يخضع لحكم الاقتطاع ولو قل أجره الشهري بعد ذلك عن ثلاثين جنيها .

مادة ٥ - تؤدي اشتراكات الادخار كاملة عن مدد الاعارة والاجازات الدراسية والاجازات الاستثنائية والتكليف والاستيداع والاستبقاء والاستدعاء للاحتياط بالقوات المسلحة التى تحسب للمنتفع ضمن مدة الاشتراك وفقا لقانون التأمين والمعاشات أو قانون التأمينات الاجتماعية المعامل به المنتفع وتكون قد أدت عنها اشتراكات التأمين والمعاشات .

وتسرى كافة قواعد أداء الاشتراكات وتحصيلها - الواردة بقوانين التأمين والمعاشات وقانون التأمينات الاجتماعية والقرارات المنفذة لها على اشتراكات الادخار .

ولا تؤدي اشتراكات عن مدد التجنيد الإلزامى ، وكذا المدد التى يتقاضى خلالها المنتفع تعويض الأجر « المعونة المالية » فى حالة تخلفه عن العمل بسبب الإصابة أو المرض وفقا لاحكام المواد ٢٥ ، ٥٨ ، ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية (١) .

ويراعى فى حساب اشتراك الادخار الذى يقتطع من أجر المنتفع شهريا جبر كسور القرش الى قرش كامل .

## الباب الثالث

### فى حساب مدد الاشتراكات وصرف المبالغ المدخرة

مادة ٦ - يراعى فى حساب مدد الاشتراك فى نظام الادخار الاحكام الواردة فى قانون التأمينات الاجتماعية بالنسبة للمعاملين بأحكامه واحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة لباقى المنتفعين .

(١) بشأن طريقة حساب الاشتراكات .

(٢) بشأن المعونة المالية للعامل المصاب والمريض والعاملة فى حالة الحمل والوضع .

**مادة ٧ -** على الجهة التي كان يعمل بها المنتفع اخطار الجهة أو الهيئة المختصة بتطبيق نظام الادخار ، بتاريخ بدء اشتراكه في هذا النظام وذلك عند انتهاء خدمته بعد أول يناير ١٩٧٥ .

**مادة ٨ -** يعتبر الطلب المقدم لصرف المستحقات وفقا للقوانين المشار اليها في المادة ٦ بمثابة طلب لصرف المبالغ المدخرة .

### **الباب الرابع**

#### **أحكام انتقالية**

**مادة ٩ -** ترد الى العاملين اشتراكات الادخار أو الفروق التي حصلت اعتبارا من أول يناير ١٩٧٥ بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، وذلك في ميعاد غايته آخر يونيو ١٩٧٥ .

وتخصص المبالغ المشار اليها من مستحقات الجهة التي سددت اليها هذه الاشتراكات .

**مادة ١٠ -** لا يسرى حكم المادة السابقة على من انتهت خدمتهم في الفترة من أول يناير ١٩٧٥ حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اذا كان قد تم صرف مدخراتهم وفقا لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ .

**مادة ١١ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى الجهات المبينة في المادة ٢ من هذا القرار اصدار التعليمات المنفذة له ، كل فيما يخصها ،

#### **قانون ١٥ لسنة ١٩٧٥**

في شأن رد ثلث المبالغ التي تحملها المؤمن عليهم من العاملين

لزيادة معدل احتساب المدة السابقة من ١٪ الى ٢٪

وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية (١)

باسم الشعب ،

رئيس الجمهورية ،

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** تجرى تسوية الأعباء التي تحملها المؤمن عليهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون. نظير حساب مدة خدمتهم السابقة المحسوبة في المعاش بواقع ٢٪ بدلا من ١٪ وفقا لحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية وذلك على الوجه الآتي :

( ١ ) بالنسبة للمؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات الذين قاموا بسداد

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩/٥/١٩٧٥ - العدد ٢٢ .



الأعباء المطلوبة منهم دفعة واحدة يرد اليهم أو لورثتهم حسب الأحوال ثلث المبالغ التي أدوها نقدا .

(ب) بالنسبة للمؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات الذين يقومون بإداء الأعباء المستحقة عليهم على أقساط يراعى إيقاف خصم تلك الأقساط من أجورهم أو معاشاتهم بعد انقضاء ثلثي المدد التي كان مقررا خصم تلك الأقساط خلالها ويقف خصم تلك الأقساط اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ انتهاء الخدمة بالوفاة أو بسبب العجز الكامل ،

(ج) بالنسبة للمؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات الذين سددوا أكثر من ثلثي الأقساط قبل تاريخ العمل بهذا القانون يرد اليهم أو لورثتهم حسب الأحوال قيمة الأقساط الزائدة عن هذا القدر نقدا .

وفي جميع الأحوال يتعين على صاحب الشأن تقديم طلب للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية برد القدر الزائد أو إيقاف الخصم .  
مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥

بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها

قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي (١)

باسم الشعب ،

رئيس الجمهورية ،

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

### الباب الأول

#### في مجال سريان القانون

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على فئات القوى العاملة التي لا تخضع لأحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي .

ويستثنى من ذلك ذوو المهن الحرة الذين تنظم مهنتهم قوانين خاصة .  
مادة ٢ - يشترط للانتفاع بأحكام هذا القانون ألا يقل سن المؤمن عليه عن ثمانى عشرة سنة ولا تجاوز الخامسة والستين ويثبت تاريخ الميلاد بشهادة الميلاد أو مستخرج منها أو أى مستند رسمى آخر .

مادة ٣ - يجوز أن تسرى في شأن الفئات المشار إليها في المادة (١) بعض أنواع التأمين الأخرى المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي وذلك بقرار يصدر من رئيس الجمهورية في حدود موارد الصندوق وبالشروط والأوضاع التي يحددها هذا القرار .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٥ - العدد ٣٩ .

## الباب الثانى

### فى الموارد والاشتراكات

مادة ٤ - ينشأ فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صندوق خاص لهذا النظام ويتولى ادارته مجلس ادارة الهيئة وفقا للنظام الداخلى الذى يصدر به قرار من وزير التأمينات بناء على عرض المجلس .

ويكون للصندوق مدير عام يصدر بتعيينه قرار من وزير التأمينات .

مادة ٥ - تتكون موارد الصندوق من :

١ - المبالغ التى تخصص لهذا التأمين فى ميزانية بنك ناصر الاجتماعى للمساهمة فى تمويل هذا الصندوق وذلك وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس ادارة البنك .

٢ - نسبة من الاشتراكات الخاصة بعمليات المقاولات التى تحصلها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ويصدر بتحديد هذه النسبة قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة .

٣ - اشتراك شهرى قدره عشرة قروش يؤديه المؤمن عليه خلال السنوات الخمس الاولى من تاريخ بدء الانتفاع بأحكام هذا القانون ثم يزداد الى عشرين قرشا خلال السنوات الخمس التالية ثم الى ثلاثين قرشا بعد ذلك . ويحصل الاشتراك عن طريق طوابع رسمية تسمى « طوابع التأمين الاجتماعى » ويصدر قرار من وزير التأمينات يبين الشروط والاحكام الخاصة باستعمالها وابطالها وحفظها .

٤ - رسم قدره عشرة قروش يؤديه المؤمن عليه عند حصوله على تراخيص العمل أو تجديدها .

٥ - نسبة تعادل نصف رسوم تراخيص مراكب الصيد الشراعية التى يخضع العاملون عليها لأحكام هذا القانون ويؤديها أصحاب المراكب .

٦ - رسم قدره خمسة وعشرون قرشا سنويا عن كل فدان من الاراضى الصالحة للزراعة وخمسة جنيهات سنويا عن كل فدان من اراضى الحدائق وجنيه واحد سنويا عن كل فدان من الاراضى المزروعة خضرا ويتحملها مالك الأرض .

ويحدد وزير الزراعة بقرار منه الحدائق التى تخضع لهذا الرسم والقواعد الخاصة بالاعفاء منه كليا أو جزئيا .

٧ - رسم قدره عشرة قروش عن كل وحدة قياسية ( قنطار أو طن



أو ضريبة ) من المحاصيل الزراعية التي يجرى تسويقها تعاونيا ويتحمله حائز الأرض .

٨ - حصيلة استثمار أموال الصندوق في الأوجه التي يعينها مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٩ - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .

١٠ - الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها .

١١ - أية مبالغ أخرى تساهم بها الدولة .

مادة ٦ - تحصل الرسوم المشار إليها في البنود ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من المادة ( ٥ ) وفقا للإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزراء المختصين .

### الباب الثالث

#### في المعاشات وشروط استحقاقها

مادة ٧ - يشترط لاستحقاق صرف المعاش المقرر في هذا القانون أن تسدد الاشتراكات المستحقة عن المؤمن عليه حتى نهاية الشهر السابق للشهر الذي تحقق فيه سبب الاستحقاق .

مادة ٨ - يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين كما يستحق معاش العجز والوفاة عند ثبوت العجز الكامل المستديم لدى المؤمن عليه أو وفاته . وفي جميع الأحوال يشترط لصرف المعاش ألا يكون المؤمن عليه مستحقا لأي معاش آخر بصفته منتفعا بأحكام قوانين المعاشات أو التأمين الاجتماعي .

مادة ٩ - تثبت حالة العجز الكامل المستديم بشهادة من الجهة الطبية التي يحددها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ويتبع في شأن إثبات هذا العجز والتحكيم الطبي ذات الأحكام المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ١٠ - يشترط لاستحقاق معاش الشيخوخة أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ١٨٠ شهرا .

واستثناء مما تقدم فانه بالنسبة للمؤمن عليهم الموجودين وقت العمل بهذا القانون ولم يستكملوا المدة الموجبة لاستحقاق المعاش حتى سن الخامسة والستين يكون لهم الحق في المعاش عند بلوغ هذه السن متى بلغت مدة الاشتراك ستة أشهر بشرط أن تسدد الاشتراكات المستحقة عليهم من تاريخ انتفاعهم بهذا القانون حتى تاريخ بلوغهم السن المذكورة .

**مادة ١١ -** يشترط لاستحقاق معاش العجز الكامل المستديم أو الوفاة أن تسدد الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليه عن كامل المدة من تاريخ بدء انتفاعه بالقانون حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ حدوث هذا العجز أو الوفاة ولا تقل مدة الاشتراك عن ستة أشهر .

**مادة ١٢ -** تربط معاشات العجز الكامل والشيخوخة وفقا لهذا القانون بواقع ستة جنيهاً شهرياً ويصرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي يبلغ فيه المؤمن عليه سن الخامسة والستين أو يثبت فيه العجز أو تقع الوفاة .

**مادة ١٣ -** إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي المعاشات وفقاً للأنصبة المقررة بالجدول المرافق .  
ويقصد بالمستحقين للمعاش :

١ - أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ويشترط ألا تكون عاملة والا تزاوَل أى مهنة فاذا توافرت فيها شروط استحقاق المعاش طبقاً لأحكام هذا القانون وأى قانون آخر استحققت المعاش الأكبر .

٢ - الابن غير العامل الذي لم يبلغ سن ٢١ سنة ويستثنى من هذين الشرطين الحالات الآتية :

( ١ ) العاجز عن الكسب .

( ب ) الطالب بأحد مراحل التعليم التى لا تتجاوز مرحلة الحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوز سن السادسة والعشرين على أن يستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة .

٣ - البنت غير المتزوجة وبشرط توافر الأحكام والشروط المنصوص عليها بالبند (١) ويقطع المعاش فى الحالات الآتية :

( ١ ) وفاة المستحق .

( ب ) زواج الأرملة أو البنت .

( ج ) مزاولة أى عمل أو مهنة .

( د ) بلوغ الابن ٢١ سنة إلا إذا كان عاجزاً عن الكسب حتى زوال هذا العجز وذلك مع عدم الإخلال بأحكام استمرار صرف المعاش المنصوص عليها بالفقرة (ب) من البند ( ٢ ) .

وفى حالة قطع معاش الأرملة لزواجها أو وفاتها يعاد حساب معاش الأولاد المستحقين فى تاريخ وفاتها أو زواجها على أساس عدم وجودها وذلك اعتباراً فى أول الشهر التالى لتاريخ قطع المعاش .



**مادة ١٤ -** تصرف في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش نفقات جنازة قدرها عشرة جنيهاً ويؤدي هذا المبلغ وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي .

### **الباب الرابع** **أحكام عامة**

**مادة ١٥ -** إذا التحق المؤمن عليه - المنتفع بأحكام هذا القانون يعمل بخضعه لأحكام أحد قوانين المعاشات أو التأمين الاجتماعي وكانت مدة خدمته طبقاً للقوانين المشار إليها لا تعطيه الحق في معاش فيحصل على معاش طبقاً لهذا القانون وذلك متى كانت جميع مدد اشتراكه في النظامين تبلغ ١٨٠ شهراً وفي هذه الحالة يخضع من تعويض الدفعة الواحدة المستحق له وفقاً لأحكام القوانين المشار إليها ما يساوي قيمة الاشتراكات التي كانت واجبة الأداء طبقاً لهذا القانون وتؤدي للصندوق المشار إليه بالمادة (٤) .

**مادة ١٦ -** يوقف سداد اشتراكات المؤمن عليه المنتفع بأحكام هذا القانون إذا استحق معاشاً عن مؤمن عليه أو صاحب معاش خاضع لأحكام قوانين المعاشات أو التأمين الاجتماعي متى كان المعاش المستحق له يزيد عما هو مقرر في هذا القانون .

**مادة ١٧ -** لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات صاحب المعاش لدى الهيئة إلا لدين النفقة أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع وتكون الأفضلية لدين النفقة .

**مادة ١٨ -** تعفى المبالغ التي تؤدي وفقاً لأحكام هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم بسائر أنواعها .

**مادة ١٩ -** تعفى الاشتراكات المستحقة وفقاً لهذا القانون وموارد الصندوق من الضرائب والرسوم أياً كان نوعها .

كما تعفى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات والتقارير والمحركات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة .

وعلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تقدم الاستثمارات والنماذج والمطبوعات اللازمة للتأمين إلى المنتفعين بأحكام هذا القانون دون مقابل وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٢) .

**مادة ٢٠ -** تعفى من الرسوم القضائية - في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو أصحاب المعاشات أو المستحقون عنهم طبقاً

لأحكام هذا القانون وتنظر هذه الدعاوى على وجه الاستعجال ويجوز للمحكمة أن تحكم بغرامة لا تقل عن جنيهمين ولا تتجاوز عشرين جنيها على المدعى الذى خسر دعواه .

**مادة ٢١ -** يفحص المركز المالى لصندوق هذا النظام بمعرفة الخبير الاكتوارى للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مرة على الأقل كل سنتين اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة فاذا تبين وجود عجز فى أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته التزمت الخزانة العامة بأدائه وعلى الخبير أن يوضح فى هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .

أما اذا تبين من التقدير وجود مال زائد فيرحل هذا المال الى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة وفى الافتراض الآتية :

١ - تسوية كل أو بعض العجز الذى سدده الخزانة العامة طبقا للفقرة السابقة .

٢ - تكوين احتياطي عام واحتياطات خاصة للإغراض المختلفة .

٣ - زيادة المعاشات على ضوء قيمة المال الزائد وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات .

**مادة ٢٢ -** يلتزم من يعهد اليهم بتوثيق عقود الزواج ومكاتب السجل المدني - كل فيما يخصه - إخطار الهيئة بحالات الزواج التى تتم بين مستحقات المعاش وبحالات الوفاة التى تقع بين من يحصلون على معاشات وفقا لأحكام هذا القانون - ويجب أن يتم الإخطار فى الحالين فوراً وأن يشمل اسم من يصرف المعاش واسم من يستحق عنه المعاش وجهة الصرف التى كانت تقوم بصرف المعاش .

**مادة ٢٣ -** على الهيئة اعطاء بطاقة تأمين لكل من تسرى عليه أحكام هذا النظام دون مقابل . وعليه أن يلصق فى البطاقة طابع التأمين الاجتماعى التى تدل على استمرار اشتراكه فى النظام وعلى المؤمن عليه أن يودى رسما قدره خمسون مليما عند طلب بدل فاقد من هذه البطاقة ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعد اعداد اجراءات صرف هذه البطاقات وتداولها .

**مادة ٢٤ -** على كل من يستخدم شخصا من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون أن يتأكد قبل اسناد العمل اليه من سداد الاشتراكات المستحقة عليه الا اذا كان مشتركا وفقا لأحد قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى .

كما يجب عليه أن يتحقق من استمراره فى سداد الاشتراكات طوال



فترة استخدامه ويسرى الحكم المتقدم على من توسط في تشغيل الأشخاص المشار اليهم .

**مادة ٢٥ -** على كل من وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها وأصحاب الاعمال ممن يتعامل مع افراد خاضعين لاحكام هذا القانون أو يقوم باعطاء تراخيص أو شهادات لهم أن يوقف صرف مستحقاتهم أو اعطاء التراخيص أو الشهادات أن تجديدها حتى يقدموا البطاقة المشار اليها في المادة (٢٣) التي تثبت استمرار اشتراكهم في النظام .

**مادة ٢٦ -** يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش من يخالف احكام المادتين ( ٢٤ ، ٢٥ ) من هذا القانون وذلك بالنسبة لكل مؤمن عليه وتعدد الغرامة بقدر عدد المؤمن عليهم الذين وقعت في شأنهم المخالفة . بشرط الا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه عن المخالفة الواحدة .

**مادة ٢٧ -** يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد اعطاء بيانات خاطئة يترتب عليها عدم الوفاء بمستحققات الهيئة كاملة أو تواطأ للحصول على معاش بدون وجه حق له أو لغيره .

**مادة ٢٨ -** لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتوقيع أية عقوبة أخرى اشد تكون مقررة في قانون العقوبات أو أى قانون آخر للفعل المرتكب .

**مادة ٢٩ -** تؤول الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية جميع البالغ المحكوم بها على مخالفة احكام هذا القانون ويكون الصرف منها في الأوجه التي يحددها قرار يصدر من وزير التأمينات .

**مادة ٣٠ -** يصدر وزير التأمينات القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

**مادة ٣١ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من أول الشهر التالى لانقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ نشره .

**جدول**  
**بتوزيع أنصبة المستحقين في المعاش**

رقم الحالة	المستحقين	الأنصبة المستحقة			
		الأرامل منفردات		الأولاد منفردون	
		مستم	جنه	مستم	جنه
١	أرملة فقط ( بدون أولاد )	٣	—	—	٣
٢	أرملتان فقط ( بدون أولاد )	٤٥٠٠	—	—	٤٥٠٠
٣	ثلاثة أرامل فأكثر ( بدون أولاد )	٦	—	—	٦
٤	أرملة واحدة وولد واحد	٢٥٠٠	—	١٥٠٠	٤
٥	أرملة واحدة وولدين فأكثر	٢٥٠٠	—	٣	٥٥٠٠
٦	أرملتان وولد واحد أو أكثر لإحداهما	—	—	—	٥
٧	أرملتان وولد واحد أو أكثر لكليهما	—	—	—	٦
٨	ثلاثة أرامل فأكثر وولد واحد أو أكثر	—	—	—	٦
٩	ولد واحد فقط	—	—	١٥٠٠	١٥٠٠
١٠	ولدين فقط	—	—	٣	٣
١١	ثلاثة أولاد فقط	—	—	٤٥٠٠	٤٥٠٠
١٢	أربعة أولاد فأكثر	—	—	٦	٦

**ملاحظات :**

- ( ١ ) في حالة تعدد المستحقين لتصيب واحد يوزع المعاش المستحق لهم بالتساوي .
- ( ٢ ) بالنسبة للحالتين رقم ٦ - ٧ بالجدول يكون نصيب الأرملة جنيهاً ، والعائلة ثلاثة جنيهاً .
- ( ٣ ) بالنسبة للحالة رقم ٨ بالجدول يكون نصيب العائلة الواحدة جنيهاً بعد أقصى ستة جنيهاً للجميع .



قرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين  
الاجتماعى لفئات القوى العاملة التى لم تشملها قوانين المعاشات  
والتأمين الاجتماعى (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين  
الاجتماعى ؛  
وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات  
القوى العاملة التى لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى . . الخ .

### قرر

#### الباب الأول

مادة ١ - فى تطبيق احكام هذه اللائحة يقصد :

- ( ا ) بالهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ( ب ) بالصندوق : صندوق التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة  
التى لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى بمقتضى المادة (٤)  
من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .
- ( ج ) مجلس الادارة : مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ( د ) بالمكتب المختص : مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذى  
يقع فى دائرته نشاط المؤمن عليه .
- ويعتبر مكتب القوى العاملة او مكتب الشؤون الاجتماعية فى حكم المكتب  
المختص فى حدود الاختصاص المخول لكل منهما من الوزير المختص بالاتفاق  
مع وزير التأمينات .
- ( هـ ) بالمؤمن عليهم : الخاضعون لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥
- ( و ) بالمستحقين : المستحقون فى المعاش فى حالة وفاة المؤمن عليه  
او صاحب المعاش .
- ( ز ) بالطوايع : طوايع التأمين الاجتماعى .

مادة ٢ - يطلق على النظام المقرر بمقتضى احكام القانون رقم ١١٢ لسنة  
١٩٧٥ فيما يتعلق بمعاملات الصندوق اسم « التأمين الاجتماعى الشامل  
لفئات الشعب العامل » .

(١) النوائى المصرية فى ١٩٧٦/٧/١ - العدد ١٥٢ ( تابع ) .

## الباب الثاني

### في تحديد نطاق تطبيق القانون

مادة ٣ - تسرى أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ على جميع المواطنين من فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ، ويقصد بفئات القوى العاملة كل أفراد الشعب ذو النشاط الانتاجي وعلى الأخص الفئات الآتية :

١ - العاملون المؤقتون في الزراعة سواء في الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو في المناحل أو في أراضي الاستصلاح والاستزراع .  
ويقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة .

٢ - حائزوا الأراضي الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن عشرة أفدنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة .

٣ - ملاك الأراضي الزراعية ( غير الحائزين لها ) ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة .

٤ - ملاك المباني الذين يقل نصيب كل مالك في ريعها عن مائتين وخمسين جنيها سنويا .

٥ - العاملون في الصيد على مراكب شراعية لدى أصحاب الأعمال في القطاع الخاص .

٦ - عمال التراحيل .

٧ - صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ومنادى السيارات وموزعي الصحف والفئات المماثلة وكذا الحرفيين الذين لا يزاولون نشاطهم في محل عمل ثابت .

٨ - خدم المنازل ويقصد بهم كل من يعمل داخل المنازل الخاصة سواء كانوا بالشهر أو باليومية .

٩ - أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري ، وأصحاب وسائل النقل البسيطة ، ويشترط في هؤلاء جميعا ألا يستخدموا عمالا .

١٠ - الفئات الأخرى التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٤ - يخضع المؤمن عليهم المشار اليهم في المادة السابقة لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ . وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ بلوغ سن الثامنة عشر أيهما الحق .



وتعتبر مدة الاشتراك في التأمين متصلة اعتبارا من التاريخ المذكور دون ارتباط بفترات العمالة أو مباشرة النشاط .

**مادة ٥ -** تحدد مهنة المؤمن عليه طبقا للبيانات الواردة في البطاقة الشخصية أو العائلية ، وفي حالة عدم وجود هذه البطاقة يجوز تحديد المهنة بناء على شهادة من النقابة أو الجمعية التعاونية المختصة أو أية جهة أخرى حكومية أو غير حكومية أو أى مستند آخر تقبله الهيئة .

### الباب الثالث

#### في تسجيل المؤمن عليهم

**مادة ٦ -** على كل مواطن من بين الفئات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القرار أن يتقدم الى المكتب المختص الذي يقع في دائرة اختصاصه محل نشاطه لطلب قيد اسمه في سجلات الصندوق . ويحرر الطلب بمعرفة الموظف المختص على استمارة تعد وفقا للنموذج رقم (١) المرافق ، وتصرف هذه الاستمارة دون مقابل .

**مادة ٧ -** تحرر استمارة القيد بخط واضح من أربع نسخ ، ترسل النسخة الاولى لرئاسة الصندوق ، وترسل الثانية الى الجمعية التعاونية أو النقابة أو الرابطة التي تتبعها المؤمن عليه ، وتسلم الثالثة الى المؤمن عليه أما النسخة الرابعة فتستخدم كسجل يتضمن بيانات المؤمن عليهم لدى المكتب المختص .

**مادة ٨ -** على المؤمن عليه أن يقدم عند طلب القيد المستند الدال على تاريخ ميلاده ، ويثبت ذلك أما بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من سجل المواليد أو صورة فوتوغرافية من البطاقة الشخصية أو البطاقة العائلية تطابق بياناتها على البطاقة الأصلية بمعرفة الموظف المختص مع التأشير على الصورة بما يفيد ذلك .

ويشترط عند قيد المؤمن عليه لأول مرة ألا يقل سنه عن ثمانى عشر سنة ولا يجاوز أربعة وستين ونصف سنة .

### الباب الرابع

#### في صرف بطاقات التأمين

**مادة ٩ -** على الصندوق أن يعطى كل مؤمن عليه بطاقة تأمين دون مقابل ، وتعد بطاقة التأمين وفقا للنموذج رقم (٢) المرافق . ويكتب على كل بطاقة رقم التأمين الثابت للمؤمن عليه في المكان المخصص لذلك .

**مادة ١٠ -** تسرى بطاقة التأمين لمدة ثلاث سنوات ، وعند انتهاء مدتها يعطى المؤمن عليه بطاقة أخرى لمدة مماثلة وهكذا .

وترفق البطاقات التي انتهت مدتها بملف المؤمن عليه بعد التأكد من استيفائها لطابع التأمين الاجتماعي ومطابقة بياناتها على ما هو ثابت بسجلات المكتب المختص .

**مادة ١١ -** على المؤمن عليه أن يسلم بطاقته الى صاحب العمل أو الجمعية التعاونية التي يتبعها عند بدء العمل أو الالتحاق بالجمعية للاحتفاظ بها ولصق الطوابع نيابة عنه في أول كل شهر وتحصيل قيمتها من مستحقائه لديها .

وللمؤمن عليه أن يطلب في أى وقت من صاحب العمل أو الجمعية الاطلاع على بطاقة التأمين الخاصة به للتأكد من مطابقة المبالغ المقتطعة منه لقيمة الطوابع التي تم لصقها بالبطاقة .

**مادة ١٢ -** على صاحب العمل أو الجمعية أن يعيد بطاقة التأمين الاجتماعي الى المؤمن عليه في الحالات الآتية :

- ( أ ) انتهاء مدة البطاقة بقصد أن يستبدل بها بطاقة جديدة ما لم يقر صاحب العمل أو الجمعية بإجراء ذلك نيابة عن المؤمن عليه .
- ( ب ) انتهاء علاقة المؤمن عليه بصاحب العمل أو الجمعية .
- ( ج ) بلوغ سن الخامسة والستين .

( د ) حدوث حالة العجز الكامل المستديم أو وقوع الوفاة ، وتسلم البطاقة في حالة الوفاة الى أرملة المؤمن عليه أو أرشد أولاده .

**مادة ١٣ -** تسرى أحكام المادتين السابقتين على كل من يستخدم شخصا من المتفعين بأحكام هذا القانون باعتباره حرفيا لفترة تمتد لأكثر من شهر .

**مادة ١٤ -** على المؤمن عليه المشتغل لحسابه أن يحافظ على بطاقة التأمين الخاصة به وأن يتولى بنفسه لصق الطابع شهريا في الحقول الخاصة بها ، ويتعين عليه تقديمها الى المكتب المختص في الحالات الآتية :

- ( أ ) عند انتهاء مدة البطاقة وذلك للحصول على بطاقة جديدة .

( ب ) عند استحقاق المعاش .

( ج ) عندما يطلب الصندوق الاطلاع على البطاقة ، على أن يخطر به بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

**مادة ١٥ -** على صاحب العمل أو الجمعية أو المؤمن عليه بحسب الأحوال أن يخطر الصندوق فورا بواقعة فقد البطاقة على أن يبين بالاحاطار ظروف فقدتها وعلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في هذه الحالة أن تسلم للمؤمن عليه بطاقة جديدة ( بدل فاقد ) مقابل رسم قدره خمسون مليما ، على أن تلصق بها طوابع عن المدة السابقة ويتحمل قيمتها المؤمن عليه .



. ويتحمل صاحب العمل أو الجمعية ثمن هذه الطوابع إذا كان الفقد نتيجة لإهمال أى منهما .

وتسرى الأحكام السابقة فى الحالات التى تكون فيها البطاقة فى حكم المفقودة .

**مادة ١٦ -** لا يجوز للمؤمن عليه التنازل لأى شخص آخر عن بطاقة التأمين وعليه أن يحتفظ بها فى حالة جيدة ولا يجوز له أن يعدل البيانات الواردة بها أو أن يجرى أى كشط أو اتلاف فيها أو فى الطوابع التى سبق لصقها ويعتبر من قبيل الاتلاف استعمال طوابع سبق لصقها .

ويجوز للصندوق عدم الاعتداد بالبطاقة إذا حدث بها كشط أو اتلاف بسوء نية أو بإهمال جسيم .

### **الباب الخامس**

#### **فى الشروط والأوضاع الخاصة باستخدام**

#### **طوابع التأمين الاجتماعى**

**مادة ١٧ -** يصدر الصندوق طوابع التأمين الاجتماعى بالاتفاق مع الهيئة العامة للبريد ، وتعتبر طوابع رسمية ، ويتحمل الصندوق نفقات إصدارها .

**مادة ١٨ -** تعتبر الطوابع فى مجال تحقيق أعمال الصندوق فى حكم النقدية ، ويحدد النظام الداخلى للصندوق والأوضاع المخزنية والمالية والمحاسبية المتعلقة بإصدار هذه الطوابع وتداولها .

**مادة ١٩ -** تتولى الهيئة العامة للبريد بيع هذه الطوابع الى المتفعين بأحكام النظام مقابل عمولة يتفق عليها مع إدارة الصندوق .

كما تقوم مكاتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وكذلك الجهات الأخرى التى تحددها إدارة الصندوق ببيع هذه الطوابع وذلك وفقاً للأوضاع التى ينص عليها النظام الداخلى للصندوق .

**مادة ٢٠ -** على الهيئة العامة للبريد أن تخطر إدارة الصندوق مرة كل شهرين بما تم بيعه من الطوابع مع توريد قيمتها لحساب الصندوق .

**مادة ٢١ -** يعاد النظر فى نماذج الطوابع المعمول بها مرة كل خمس سنوات على الأكثر ويعلن الصندوق عن مواعيد انتهاء مفعول الطوابع القديمة وبدء استعمال الطوابع الجديدة ، على أن يترك للمؤمن عليهم فترة كافية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك الطوابع الموجودة لديهم .

**مادة ٢٢ -** على الموظف المختص بالصندوق عند استلام بطاقات التأمين سواء عند انتهاء فترة العمل بها أو عند استحقاق المعاشات أن يقوم بإبطال الطوابع الملصقة على البطاقات وذلك باستعمال أختام معينة أو آلات تثقيب خاصة يعدها الصندوق لهذا الغرض بحيث تصبح الطوابع غير صالحة لاعادة استعمالها ، وتقوم الأختام أو آلات التثقيب بأثبات تاريخ ابطال الطوابع عليها .

### **الباب السادس** **في صرف الحقوق التأمينية**

**مادة ٢٣ -** على المؤمن عليه أو المستحقين عنه - بحسب الأحوال - أن يقدموا الى المكتب المختص في حالة استحقاق المعاش المستندات الآتية :  
( ١ ) بطاقة التأمين مستوفاة لطوابع التأمين الاجتماعي الواجب لصقها بتلك البطاقة حتى نهاية الشهر السابق للشهر الذي تحقق فيه سبب الاستحقاق .

( ب ) طلب صرف المعاش على استمارة الصرف التي تعد وفقا للنموذج رقم ( ٣ ) المرافق والتي تقدم من الهيئة دون مقابل .  
( ج ) شهادة طبية بثبوت العجز الكامل المستديم في حالة حدوثه وذلك من الجهة الطبية المختصة .  
( د ) شهادة الوفاة في حالة وقوعها .

**مادة ٢٤ -** في حالة وجود مستحقين من الذكور الذين جاوزوا الحادية والعشرين وكانوا عاجزين عن الكسب يرفق بطلب الصرف شهادة من الجهة الطبية المختصة تثبت أن لديهم عجزا كاملا مستديما .

**مادة ٢٥ -** على الأبناء الذكور المستحقين للمعاش من الطلبة الذين جاوزوا الحادية والعشرين أن يتقدموا بشهادة دالة على قيدهم بصفة منتظمة بأحد مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة الحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزهم سن السادسة والعشرين .

**مادة ٢٦ -** على مكتب الهيئة المختص أن يقوم بربط المعاش وصرفه خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الاستحقاق .

ويقوم المكتب المختص بموافاة صاحب المعاش أو مستحقه ببطاقة صرف المعاش متضمنة البيانات الآتية :

- ( ١ ) اسم صاحب المعاش أو المستحقين وعنوان كل منهم .
- ( ب ) رقم ربط المعاش .



(ج) قيمة المعاش المستحق .  
(د) المكتب الذى قام بربط المعاش .  
(هـ) جهة صرف المعاش دوريا بناء على طلب صاحب الشأن .  
(و) تاريخ بدء الصرف الدورى للمعاش .  
(ز) المبالغ المقتطعة من المعاش وأسباب الاقتطاع مع تحديد نهاية اقتطاعها .

وتعد هذه البطاقة وفقا للنموذج رقم ( ٤ ) المرافق .  
مادة ٢٧ - يجمع صاحب معاش الشيخوخة بين معاشه وبين الدخل من عمل أو حرفة .

مادة ٢٨ - تصرف المعاشات دوريا من بنك ناصر الاجتماعى أو مكاتب الضمان الاجتماعى أو مكاتب الهيئة العامة للبريد بناء على طلب صاحب المعاش أو المستحقين .

ويكون صرف المعاشات المستحقة شهريا ابتداء من يوم ٢٠ من شهر الاستحقاق ، ويجوز لجهة الصرف تعيين مواعيد للصرف بالنسبة لكل مجموعة ممن يصرفون معاشاتهم منها وذلك ما بين اليوم المذكور ونهاية الشهر .

مادة ٢٩ - تصرف نفقات الجنازة في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الى أرملته ، فاذا لم توجد أرملة نصرف لأرشد أولاده أو الى أى شخص آخر يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة .  
ويعتمد في صرف هذه النفقات على شهادة الوفاة مع تقديم طلب يعتمد عمدة الناحية أو السلطة الادارية المختصة التى يتبعها محل اقامة المتوفى بما يثبت صفة طالب الصرف .

مادة ٣٠ - تسرى في شأن الصرف الدورى للمعاشات الشهرية ذات الأحكام المتبعة بالنسبة لأصحاب المعاشات والمستحقين المنتفعين بأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وأحكام هذه اللائحة .

### الباب السابع

#### فى انشاء سجل للمعلومات

مادة ٣١ - تقوم ادارة الصندوق بإنشاء سجل خاص بالمعلومات وفقا للوسائل العلمية الحديثة يتضمن البيانات الآتية :  
( ١ ) البيانات الأساسية الخاصة بالمؤمن عليهم .

(ب) البيانات الخاصة بأصحاب الحقوق وأسباب استحقاقهم .  
(ج) أية بيانات أخرى احصائية أو سكانية متعلقة بمجتمع المؤمن عليهم .  
مادة ٣٢ - يستخدم سجل المعلومات في الأغراض الآتية :  
( ١ ) منع ازدواج التأمين بالنسبة لأفراد الفئات الخاضعين للتأمين الاجتماعي .  
(ب) منع ازدواج الحصول على المزايا التأمينية من الصندوق أو الصناديق التأمينية الأخرى أو الضمان الاجتماعي .  
(ج) متابعة أسباب استحقاق أصحاب الحقوق وفقا للأحكام الواردة بالقانون وهذه اللائحة .  
(د) استخراج البيانات الاحصائية والتأمينية التي تخدم أغراض النظام .

مادة ٣٣ - للصندوق أن يتبادل المعلومات مع الجهات التأمينية المختلفة أو الضمان الاجتماعي بقصد تحقيق أهدافه أو لاجاد سجل متكامل يستهدف تخطيط سياسة تأمينية عامة للمجتمع في الأجل الطويل .  
مادة ٣٤ - مع مراعاة حكم المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ، يتعين على كل من وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد المستحقين في المعاش وفقا لأحكام القانون المذكور أن يخطرأ سجل المعلومات بإدارة الصندوق باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ التحاقه بالعمل وقيمة أجره ورقم التأمين الثابت الخاص به ، كما يلتزم بهذا الاخطار المستحقون المشار اليهم .

## الباب الثامن في تحصيل موارد الصندوق

### الفصل الأول

#### في شأن تراخيص العمل

مادة ٣٥ - تقوم الجهات الادارية التي تتولى صرف تراخيص العمل أو تجديدها بالنسبة للمؤمن عليهم بتحصيل الرسم المقرر وفقا للبند (٤) من المادة ( ٥ ) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ، ويتعين على الموظف المختص في تلك الجهات مراعاة ما يأتي قبل صرف هذه التراخيص .  
( ١ ) أن يلصق المؤمن عليه طابع تأمين اجتماعي من فئة العشرة قروش على طلب الترخيص أو التجديد ويتعين ابطال الطابع فور تقديم الطلب بختمه بخاتم الجهة التي تقوم بصرف الترخيص .



( ب ) أن يقدم طالب الترخيص بطاقة التأمين الدالة على اشتراكه في الصندوق ويتعين قيد رقم البطاقة على طلب الترخيص .  
**مادة ٣٦ -** تقوم الجهات الادارية المشار اليها في المادة السابقة بموافاة ادارة الصندوق في شهرى يوليو ويناير من كل سنة ببيان رسمى يوضح فيه عدد تراخيص العمل أو تجديدها التى أصدرتها خلال الستة أشهر السابقة للشهرين المذكورين .

### الفصل الثانى

#### في شأن تراخيص مراكب الصيد الشراعية

**مادة ٣٧ -** تقوم الجهات المنوط بها تحصيل رسوم تراخيص مراكب الصيد الشراعية فى القطاع الخاص بتحصيل نسبة تعادل ٥٠ ٪ من هذه الرسوم من أصحاب المراكب لحساب الصندوق ، ويكون تأديده هذه النسبة وفقا للشروط والقواعد التى تحصل بها رسوم تراخيص المراكب .  
**مادة ٣٨ -** تدرج الجهات المشار اليها فى المادة السابقة المبالغ المحصلة فى حساب خاص وفقا للأوضاع التى يتم الاتفاق عليها بينها وبين ادارة الصندوق ، وتؤدى هذه المبالغ الى الصندوق فى المواعيد التى يتم الاتفاق عليها .

### الفصل الثالث

#### في شأن الرسوم المقررة على الأراضى الزراعية

**مادة ٣٩ -** يراعى فى تحصيل الرسوم المقررة على الأراضى الزراعية جبر ما يزيد على نصف الفدان الى فدان واهمال المساحات التى تبلغ نصف فدان فأقل .  
ولا يسرى حكم هذه المادة على أراضى الحدائق والأراضى المزروعة خضرا .  
**مادة ٤٠ -** على كل حائز أرض مستغلة كحدائق أو مزروعة خضرا أن يقدم اقرار قبل نهاية شهر ديسمبر من كل عام يتضمن البيانات الآتية :  
١ - مساحة أراضى الحدائق أو الأراضى المزروعة خضرا .  
٢ - اسم مالك الأرض وصاحب التكليف .  
٣ - الناحية أو المركز التابعة له الأراضى .  
وتقدم هذه الاقرارات على النموذج الذى يعسد لذلك الى الجمعيات التعاونية الزراعية التى تقوم بتسليمها الى مكتب الهيئة الذى تقع فى دائرته الجمعية .  
**مادة ٤١ -** يقوم مكتب الهيئة - بعد مراجعة البيانات المشار اليها فى

المادة السابقة على سجلات مديرية الزراعة التي يتبعها - أعداد كشوف بها من ثلاث نسخ تتضمن تحديد الرسم المطلوب في كل حالة وفقا لاحكام القانون. ويتم توزيع نسخ الكشوف المشار اليها على الوجه التالي :-  
١ - الأولى الى مراقبة الضرائب العقارية المختصة التابعة لوزارة المالية لتحصيل الرسوم بموجبها .

٢ - الثانية الى ادارة الصندوق برئاسة الهيئة .

٣ - أما الثالثة فيحتفظ بها لدى مكتب الهيئة المختص .

مادة ٤٢ - تتولى مراقبات الضرائب العقارية كل فيما يخصها تحصيل الرسوم المقررة في القانون عن طريق البصارفة التابعين لها ، ويعتمد في تحديد هذه الرسوم على ما يأتي :

١ - بالنسبة لرسم الأراضي الزراعية بصفة عامة ، يعتمد على البيانات والمستندات المتعلقة بتحصيل الضرائب العقارية والموجودة لدى البصارفة .

٢ - بالنسبة لرسم اراضي الحدائق والأراضي المزروعة خضرا ، يعتمد على البيانات الواردة بالكشوف المرسلة اليها من مكاتب الهيئة المشار اليها في المادة السابقة .

ويقوم كل صراف بتخصيص حساب يثبت فيه المبالغ المحصلة لحساب الصندوق من واقع قسائم التحصيل الخاصة به .

مادة ٤٣ - تورد مراقبات الضرائب العقارية الى الصندوق المبالغ المحصلة لحسابه دوريا وفقا للنظام الجارى العمل به ، وترسل هذه المراقبات في نهاية المراجعات السنوية كشوف حساب موضحا بها مساحات الأراضي التي تم تحصيل الرسوم عنها على أن تعد هذه الكشوف وفقا للنماذج التي يتفق عليها بين ادارة الصندوق ومصلحة الضرائب العقارية بشرط أن يكون موضحا بها البيانات التالية :

١ - نوع الأراضي التي حصلت عنها الرسوم وفقا لفئاتها .

٢ - بيان مساحة الأراضي التي حصلت عنها الرسوم في كل مركز أو ناحية .

## الفصل الرابع

### بالنسبة للمحاصيل الزراعية المسوقة تعاونيا

مادة ٤٤ - يتم تحصيل الرسم المقرر وفقا لاحكام البند ( ٧ ) من المادة ( ٥ ) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للمحاصيل الآتية :-  
( ١ ) - القطن والأرز والبصل والفول السوداني والسمسم .



(ب) أية محاصيل أخرى يصدر قرار من الجهات المختصة بتسويقها  
تعاونياً .

**مادة ٤٥ -** تتولى الجهات الآتية تحصيل الرسوم المشار إليها في  
المادة السابقة :

- ١ - بنك التسليف الزراعى والتعاونى وفروعه .
  - ٢ - الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى العام .
  - ٣ - الجمعيات العامة والجمعيات المركزية .
  - ٤ - الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .
  - ٥ - أية جهات أخرى تسند إليها عملية التسويق التعاونى .
- مادة ٤٦ -** تؤدي الجهات المشار إليها في المادة السابقة الى الصندوق  
المبالغ المحصلة كرسوم على التسويق التعاونى بموجب شيك مرفق به  
كشف حساب موضح به مقدار الوحدات القياسية التى تم تسويقها  
بالنسبة لكل نوع من أنواع المحاصيل .  
ويكون أداء هذه الرسوم بالنسبة لكل محصول فى آخر موسم تسويقه .
- مادة ٤٧ -** تؤدي ادارة الصندوق الى الجهات القائمة بتحصيل الموارد  
المشار إليها فى المواد السابقة مكافآت تحصيل يتم الاتفاق عليها مع تلك  
الجهات وتحدد قيمة هذه المكافآت بقرار من مجلس الادارة .

## الفصل الخامس

### فى كيفية تحديد المبالغ المخصصة للصندوق

من بنك ناصر الاجتماعى والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

**مادة ٤٨ -** يحدد وزير التأمينات سنوياً بقرار منه بعد موافقة مجلس  
ادارة بنك ناصر الاجتماعى المبالغ التى تخصص للصندوق من أرباح القطاع  
العام والمخصصة لأغراض نظامى التأمين والضمان الاجتماعى فى مشروع  
ميزانية البنك ، وذلك بمراعاة تقسيم هذه المبالغ فيما بين هذين النظامين  
بنسبة عدد المنتفعين الفعليين فى كل نظام .

**مادة ٤٩ -** تقدم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى أول كل سنة  
مالية مذكرة الى مجلس الادارة تتضمن تحديد نسبة الاشتراكات الواجب  
تخصيصها من عمليات المقاولات ، لتحويل قيمة ما يقابل هذه النسبة .  
الى الصندوق .

ويقوم بتحديد هذه النسبة سنوياً الخبير الاكتوارى للهيئة فى ضوء  
المستندات التى تقدمها الادارات المعنية متضمنة الاحصاءات والبيانات عن  
عدد عمال التراحيل وأجورهم فى عمليات المقاولات .

ويصدر بتحديد هذه النسبة قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة .

## الباب التاسع

### في استثمار أموال الصندوق

**مادة ٥٠ -** يشكل مجلس الادارة من بين أعضائه لجنة تسمى « لجنة الاستثمار » ، تعمل تحت اشراف المجلس ، وتختص بالمسائل المتعلقة باستثمار أموال الصندوق وعلى الأخص ما يأتي :

( ١ ) اقتراح السياسة الاستثمارية لتلك الأموال في اطار السياسة الاقتصادية للدولة .

( ب ) وضع البرامج التنفيذية لاستثمار الأموال المذكورة في حدود السياسة التي أقرها المجلس وتبلغ هذه البرامج الى مجلس الادارة ووزارة التأمينات قبل تنفيذها .

ويجوز لمجلس الادارة ان يعين في لجنة الاستثمار خبيرا او أكثر في شئون الاستثمار الاستعانة بهم ، وتسجل آراء الخبراء في محاضر جلسات اللجنة دون ان يكون لهم صوت معدود في المداولات .

**مادة ٥١ -** يجب توافر الشروط الآتية في مجال الاستثمار لأموال الصندوق :

- ١ - أن يكون الاستثمار في وسائل مضمونة لا تعرض رؤوس الأموال المستثمرة الى خطر فقدها كليا أو جزئيا .
- ٢ - أن يتحقق أكبر معدل ممكن لربح الاستثمار مع ضمان انتظامه ولا يجوز أن يقل الربح الذي يحققه الصندوق على أمواله المستثمرة عن النسبة المستخدمة في تقدير المركز المالي للصندوق .
- ٣ - أن تساهم تلك الأموال بقدر الامكان في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية للمؤمن عليهم دون الإخلال بشرطى الضمان ومعدل الربح .
- ٤ - ضرورة توافر السيولة النقدية المطلوبة لصرف المعاشات .

## الباب العاشر

### احكام عامة

**مادة ٥٢ -** اذا التحق المؤمن عليه بعمل منتظم يخضعه لاحكام احيد قوانين المعاشات أو التأمين الاجتماعى ، يتعين عليه تسليم بطاقة التأمين الخاصة به الى المكتب المختص في مقابل الحصول مجانا على شهادة تعد وفقا للنموذج رقم ( ٥ ) المرافق وتشمل البيانات الآتية :

١ - اسم المؤمن عليه .



- ٢ - اسم المكتب المختص .  
٣ - مدة الاشتراك في التأمين وفقا لاحكام هذا النظام .  
٤ - رقمه الثابت .

كما يجوز تسليم البطاقة الى صاحب العمل الجديد اذا كان تابعا للقطاع العام أو الخاص ، لتسليمها الى المكتب المختص مرفقا بها الاستمارة الخاصة بالاشتراك عن العامل بالهيئة وفقا لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وتستخدم الشهادة المشنار اليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة فى إثبات مدة اشتراك المؤمن عليه بالصندوق فى حالة عودته للخضوع لاحكام هذا النظام .

وتحسب المدة المبينة فى هذه الشهادة ، وكذلك فترة اشتراك المؤمن عليه فى نظم المعاشات والتأمين الاجتماعى الأخرى ، ضمن المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وفقا لاحكام المادة ( ١٥ ) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ٥٣ - يراعى فى تسجيل المؤمن عليهم تقسيمهم الى الفئات المشار اليها فى المادة (٣) ، ويتضمن التقرير السنوى الذى يعده الصندوق عن أعماله بيانا بالفئات المختلفة التى تم تغطيتها بالتأمين وعدد المؤمن عليهم من كل فئة .

مادة ٥٤ - يجوز لمن يعينهم مجلس الادارة من موظفى الهيئة الاطلاع لدى مجال العمل أو مكاتب تشغيل العاملين المؤقتين أو الجمعيات التعاونية الزراعية على بطاقات التأمين بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين للنظام أو للحصول على البيانات اللازمة للتأكد من سلامة تنفيذ القانون واحكام هذه اللائحة .

وتعمل الجهات الحكومية والادارية على تيسير مهمة هؤلاء الموظفين فى الاطلاع على البيانات التى يطلبونها فى مجال تطبيق القانون .

مادة ٥٥ - يكون صرف البالغ المحكوم بها نتيجة مخالفة احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ فى الأوجه التى يحددها قرار وزير التأمينات الصادر بالتطبيق لاحكام المادة ١٨٤ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٥٦ - كل مخالفة لحكم من احكام هذه اللائحة يعاقب عليها بغرامة لا تجاوز مائة قرش وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد مقررة قانونا .

مادة ٥٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية

## قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦

بحساب مدة خدمة العاملين المننيين المستبقين في محافظات القناة  
وسيناء مضاعفة تقدير المعاش أو المكافأة (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه . .

**مادة ١ -** تحسب مضاعفة في تقدير المعاش أو المكافأة مدة خدمة العاملين المننيين المنتفعين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى التى قضوها بمحافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى انتهاء التهجير وذلك بشرط أن يكون العامل قد استبقى للعمل فى إحدى هذه المحافظات بقرار صدر فى حينه من الجهة المختصة .

**مادة ٢ -** يسرى حكم المادة السابقة على من انتهت خدمته من العاملين المشار اليهم قبل العمل بهذا القانون وتعاد تسوية مستحقاته أو مستحقات ورثته على هذا الأساس مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون .

**مادة ٣ -** تتحمل الخزانة العامة بالمبالغ المستحقة تنفيذا لهذا القانون .

**مادة ٤ -** يصدر وزير التأمينات القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

**مادة ٥ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره .

## قرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٦

فى شأن قواعد واجراءات حساب مدة خدمة العاملين  
المستبقين فى محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير  
المعاش وتعويض الدفعة الواحدة (٢)

وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى .

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة العاملين المستبقين

(١) الجريدة المصرية فى ١٩٧٦/٤/٣٦ - العدد ١٨ .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٩/١١ - العدد ٢١١ .

## في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافاة .

### قررت

**مادة أولى :** تقوم كل جهة ادارية باعداد كشوف حصر بالمستحقين في محافظات القناة وسيناء في الفترة من ٥ يونية ١٩٦٧ حتى انتهاء التهجير من واقع الكشوف المعتمدة من الحاكم العسكري للمحافظة أو السلطة المختصة حسب الأحوال مع ايضاح مدة الاستبقاء ورقم بطاقة الإقامة الدائمة - وترسل نسخة من هذه الكشوف الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حسب الأحوال .

**مادة ثانية :** يقوم كل صاحب عمل باعداد بيان طبقا للنموذج المرافق عن كل مؤمن عليه مستقبلي ويودع هذا البيان في ملف المعاش الخاص به .  
**مادة ثالثة :** بالنسبة للمؤمن عليه الذي انتهت خدمته قبل العمل بهذا القرار يرسل البيان المشار اليه في المادة السابقة للهيئة المختصة ويعاد تسوية مستحقاته أو مستحقات ورثته مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على أول مايو سنة ١٩٧٦ .

**مادة رابعة :** يعتبر ١٩٧٥/٦/٥ تاريخا لانتهاء التهجير بالنسبة للعاملين بمحافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس .  
**مادة خامسة :** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره ( صدر في ١٨/٨/١٩٧٦ ) .

### قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦

#### ببعض الأحكام الخاصة بالاستبدالات السابقة للمعاشات (٧)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

#### قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** يكون الحد الأقصى لمدة اقتطاع أقساط الاستبدالات السابقة للمعاشات خمسة عشر عاما وذلك بالنسبة للاستبدالات التي تمت لدى الحياة أو لمدة عشرين سنة بالتطبيق لأحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ورقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادتين (١ و ٥) من المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ورقم ٥٠

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٦/٢٤ - العدد ٢٦ .



لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها  
وعمالها المدنيين .

مادة ٢ - لا يترتب على تنفيذ احكام هذا القانون رد أية فروق مالية  
عن الماضى

مادة ٣ - يصدر وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية القرارات اللازمة  
 لتنفيذ احكام هذا القرار

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اول  
الشهر التالى لتاريخ نشره .

### قرار رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٦

فى شأن تنفيذ احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ (١)

وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال  
المعاشات ... الخ .

#### قصر :

مادة ١ - يوقف تحصيل اقساط الاستبدال التى تم قبول التقدير  
فيها قبل ١/٩/١٩٦٦ اعتبارا من التاريخ المحدد وفقا لما يأتى :

١ - من ١/٧/١٩٧٦ بالنسبة لمن بلغت او تجاوزت مدة اقتطاع اقساط  
الاستبدال خمسة عشر حتى التاريخ المذكور .

٢ - من تاريخ استكمال مدة خمسة عشر عاما بالنسبة لمن لم يستكمل  
مدة خمسة عشر عاما حتى التاريخ المحدد بالبند السابق .

٣ - من تاريخ استكمال المدة المنصوص عليها بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق  
للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه اذا كانت تقل عن خمسة عشر عاما .

مادة ٢ - يتعين على المستبدل لايقاف العمل بالاستبدال اتباع ما يأتى :

أولا : بالنسبة للمستبدل الذى ما زال بالخدمة :

يتقدم بطلب للجهة التابع لها يوضح به تاريخ قبول تقدير راسمال  
الاستبدال وقيمة القسط

ثانيا : بالنسبة لأرباب المعاشات :

( ١ ) - أرباب المعاشات الذين سويت معاشاتهم بصفة نهائية بمعرفة  
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات يتقدمون بطلباتهم للهيئة موضحا بها ما يلى :

- ١ - رقم ملف المعاش .
  - ٢ - رقم ربط المعاش لغير العاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٩ .
  - ٣ - جهة صرف المعاش .
  - ٤ - عنوان صاحب المعاش .
- (ب) أرباب المعاشات الذين سويت معاشاتهم بمعرفة أجهزة المعاشات الأخرى يتقدمون بطلباتهم للجهة التي قامت بتسوية المعاش موضحا بها ما يلي :

- ١ - رقم ملف المعاش .
- ٢ - جهة صرف المعاش .
- مادة ٣ - تقوم الجهات المختصة والمشار إليها بالمادة السابقة بإيقاف خصم أقساط الاستبدال وفقا لما تقدم على أن تخطر الميئة العامة للتأمين والمعاشات بالحالات التي أوقف فيها تحصيل تلك الأقساط .
- مادة ٤ - تسرى الأحكام السابقة في شأن من أجرى استبدالا وقام بتحويل احتياطي معاشه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفي هذه الحالة تقدم الطلبات الى الجهات التي يتبعونها اذا كانوا مازالوا بالخدمة والى المكتب المختص التابع للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اذا كان صاحب معاش
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره ( صدر في ١٩٧٦/٩/٧ ) .

### قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦

#### في شأن التأمين الاجتماعي على اصحاب الأعمال ومن في حكمهم (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن التأمين الاجتماعي على اصحاب الأعمال ومن في حكمهم .

مادة ٣ - يصدر وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام القانون رقم

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/١/١ - العدد ٣٧ (تابع) .

٦١ لسنة ١٩٧٣ بـسريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال الى حين صدور اللائحة المذكورة .  
مادة ٢ - يحل هذا القانون محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بـسريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال  
مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

### قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الباب الأول

#### في التعاريف ونظام التأمين ومجال تطبيقه

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :  
( أ ) بالهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .  
( ب ) بالمؤمن عليه : كل من تسرى عليه أحكام هذا القانون .  
( ج ) بالسن : سن الخامسة والستين .  
( د ) بدخل الاشتراك : الدخل الشهري الافتراضي الذي يختساره المؤمن عليه ويحسب على أساسه الاشتراك الذي يؤديه للهيئة شهريا .  
( هـ ) بمتوسط دخول الاشتراك : حاصل ضرب كل مدة اشتراك في دخل الاشتراك عنها ثم قسمة مجموع الناتج السابق على جملة مدد الاشتراك ، وذلك في حالة اشتراك المؤمن عليه بأكثر من دخل اشتراك واحد  
( و ) بالعجز الكامل : كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أية مهنة أو نشاط يكتسب منه .  
مادة ٢ - يشمل نظام التأمين الاجتماعي المقرر بمقتضى هذا القانون التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .  
ويجوز أن تسرى على المؤمن عليهم بعض أنواع التأمين الأخرى المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية ، وفي حدود المواد المنصوص عليها في هذا القانون .  
مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الفئات الآتية :  
١ - الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطا تجاريا أو صناعيا



أو زراعيًا والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب أنفسهم .

٢ - الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص . .

٣ - المشتغلون بالمهن الحرة ، ويحدد تاريخ بدء انتفاع كل مهنة من هذه المهن بأحكام هذا التأمين بقرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية . .

٤ - الأعضاء المنتجون في الجمعيات التعاونية الانتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم .

٥ - مالكو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر .

٦ - حائزو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر سواء كانوا ملاكًا أو مستأجرين بالأجر أو بالمزراعة أو هما معا .

٧ - ملاك العقارات المبنية التي يبلغ نصيب كل منهم ٢٥٠ جنيها فأكثر

سنويًا من قيمتها الإيجارية المتخذة أساسًا لربط الضريبة العقارية .

٨ - أصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص أو البضائع .

٩ - المادونون الشرعيون ، والموثقون المنتدبون غير الرهبان

١٠ - الأدباء والفنانون .

١١ - العمدة والمشايخ .

١٢ - المرشدون والأدلاء السياحيون .

١٣ - الوكلاء التجاريون .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية - بناء على عرض وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية - إضافة بعض الفئات الأخرى للانتفاع بأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - يستثنى من الخضوع لأحكام هذا القانون الفئات الآتية : -

( أ ) أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية .

( ب ) أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري الذين لا يستخدمون عمالاً .

( ج ) صغار المشتغلين لحساب أنفسهم .

ويصدر بقواعد تحديد هذه الفئات قرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية .

مادة ٥ - يشترط للانتفاع بأحكام هذا القانون ألا تقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين ولا تجاوز سن الستين .

ويكون التأمين في الهيئة وفقا لأحكام هذا القانون الزاميا .

ويجوز لمن جاوز سن الستين أن يطلب الانتفاع بأحكامه .

ويتم الاشتراك في التأمين وفقاً للأجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية  
مادة ٦ - إذا بلغ المؤمن عليه السن دون أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين  
١٨٠ شهراً استمر خضوعه لأحكام هذا القانون لحين استكمال هذه المدة  
أو توقف نشاطه .

مادة ٧ - لا تسري أحكام هذا القانون على المؤمن عليهم المنتفعين بأحكام  
قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ، كما لا تسري على أصحاب المعاشات  
المستحقين وفقاً لأحكام القوانين المشار إليها .

ويجوز لصاحب المعاش أن يطلب الانتفاع بأحكام هذا القانون متى  
توافرت فيه شروط تطبيقية ، ويكون له في هذه الحالة طلب تحويل احتياطي  
معاشه وفقاً لأحكام الباب الخامس من هذا القانون . وللمؤمن عليه في حالة  
عدم تحويل احتياطي معاشه أن يجمع بين المعاش المشار إليه وبين دخله  
من نشاطه الخاضع لهذا القانون .

## الباب الثاني

### في إنشاء الحساب الخاص بالتأمين وتمويله

مادة ٨ - يخصص في صندوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية  
المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حساب خاص للتأمين المنصوص عليه  
في هذا القانون. تتكون أمواله من الموارد الآتية :

١ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها المؤمن عليه لحساب هذا التأمين  
بواقع ١٥٪ من دخل الاشتراك الذي يختاره من الدخول الواردة بالجدول  
رقم ( ١ ) المرافق .

٢ - الرصيد الناتج عن تنفيذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بـسريان  
بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال

٣ - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليه مقابل الاشتراك عن المدد السابقة

٤ - احتياطات المعاشات التي تحول لحساب الخاضعين لأحكام هذا  
القانون عن مدد اشتراكهم في نظم معاشات أخرى .

٥ - المبالغ الإضافية وريع الاستثمار المستحق وفقاً لأحكام هذا القانون

٦ - ريع استثمار أموال هذا التأمين .

٧ - أية مبالغ تساهم بها الدولة .

٨ - الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة  
الهيئة قبولها .

**مادة ٩ -** يفحص المركز المالي لحساب هذا التأمين طبقاً للقواعد الواردة في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي .

### **الباب الثالث**

#### **في الاشتراكات**

**مادة ١٠ -** يؤدي المؤمن عليه الاشتراكات على أساس دخل الاشتراك الذي يختاره من بين الدخول الواردة بالجدول رقم ( ١ ) المرافق .

ويراعى في تحديد الاشتراك ألا يقل عن متوسط الاجور الشهرية التي تسدد على أساسها اشتراكات العاملين لدى المؤمن عليه اذا كان يستخدم عمالاً خاضعين لاحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، اما بالنسبة لمن سبق التأمين عليه وفقاً للقانون المشار اليه فيجب ألا يقل دخل اشتراكه عن ٦٠٪ من أجره الأخير الذي كان يؤدي على أساسه الاشتراك ويحدد وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية بقرار يصدره ، الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقاً لهذا القانون .

**مادة ١١ -** يجوز للمؤمن عليه طلب تعديل دخل اشتراكه الى الدخل الأعلى التالي بشرط ألا تجاوز سنه ٥٥ في أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل .

كما يجوز له طلب تعديل دخل اشتراكه الى الدخل الأقل مباشرة لدخل اشتراكه اذا طرأت ظروف على حالته المالية تبرر ذلك .  
ويسرى تعديل دخل الاشتراك اعتباراً من أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل .

### **الباب الرابع**

#### **في تقدير المعاشات والتعويضات وشروط استحقاقها**

#### **الفصل الأول**

#### **في معاش الشيخوخة وتعويض الدفعة الواحدة**

**مادة ١٢ -** يستحق المؤمن عليه معاش الشيخوخة عند بلوغه السن في الحالتين الآتيتين :

( ١ ) اذا توقف عن مزاولة نشاطه .



(ث) إذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا حتى ولو استمر في مباشرة نشاطه بعد بلوغ السن ، فإذا قلت المدة عن ذلك استحق المعاش من تاريخ استكمالها أو توقفه عن النشاط أيهما أقرب .  
ويجوز له طلب صرف المعاش إذا انتهى نشاطه قبل السن المذكورة وكانت مدة اشتراكه لا تقل عن ٢٤٠ شهرا ، وفي هذه الحالة يخفض معاشه وفقا للنسب المبينة بالجدول رقم ( ٢ ) المرافق .

مادة ١٣ - يسوى معاش الشيخوخة بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من دخل الاشتراك الشهري الذي سدد على أساسه الاشتراكات وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين .  
وفي حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من دخل اشتراك يقدر المعاش على أساس متوسط دخول الاشتراك التي أدت على أساسها الاشتراكات طوال مدة الاشتراك .

وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز المعاش ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك بحسب الأحوال .  
على أنه بالنسبة للمعاشات التي لا تجاوز قيمتها ثلاثين جنيها شهريا فيكون الحد الأقصى ١٠٠٪ من المتوسط المشار إليه سابقا أو ثلاثين جنيها شهريا أيهما أقل .

فإذا زاد المعاش على الحد الأقصى المشار إليه بالفقرتين السابقتين استحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضا من دفعة واحدة بواقع ١٠٨٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك التي قدر على أساسها المعاش ، وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين التي تزيد على المدة اللازمة للحصول على الحد الأقصى للمعاش .

وذلك فيما عدا المدة المضافة وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ( ١٨ ) ، وكذا المدة التي تحسب ضمن مدة الاشتراك طبقا لحكم المادة ٢٨٨ .

مادة ١٤ - في حالة استحقاق المؤمن عليه معاشا لبلوغه السن يكون الحد الأدنى للمعاش ٥٠٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك إذا بلغت مدة الاشتراك ٢٤٠ شهرا على الأقل .

مادة ١٥ - إذا انتهى نشاط المؤمن عليه قبل بلوغ السن وكانت مدة اشتراكه أقل من ٢٤٠ شهرا استحق معاشا يحسب على أساس مدة الاشتراك وينتدب إليه عند بلوغ السن ، ويعتبر في حكم بلوغ السن عجز المؤمن عليه عجزا كاملا أو وفاته بعد أكثر من سنة من تاريخ انتهاء النشاط واستثناء مما تقدم يستحق المؤمن عليه صرف تعويض الدفعة الواحدة في الحالات الآتية :

- ١ - هجرة المؤمن عليه .
  - ٢ - مغادرة الاجنبي للبلاد نهائيا أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سعاره او فئصلية دولته .
  - ٣ - انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة .
  - ٤ - التحاق المؤمن عليه بعمل لايسرى عليه أحكام هذا القانون ، وقوانين المعاشات ، والتأمين الاجتماعي ، وذلك بالشروط والاضااع التي يصدر بها قرار من وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية .
- مادة ١٦ -** يسوى تعويض الدفعة الواحدة بواقع ١٤٤٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك الذي يحسب على أساسه المعاش وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين .
- مادة ١٧ -** يجوز للمؤمن عليه في الحالات المنصوص عليها بالنسدين ( ١ ، ٢ ) من المادة ( ١٥ ) أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة أو الحصول على معاش متى كانت مدة اشتراكه تعطيه الحق في صرف المعاش .
- كما يجوز لصاحب المعاش في هذه الحالات التنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة على أن يخصم منه قيمة ما صرفه من معاش ولا يجوز له ذلك الا مرة واحدة .

## الفصل الثاني

### في معاش العجز والوفاة

- مادة ١٨ -** يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه - بحسب الاحوال - معاشا في حالتى العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته وذلك اذا حدث العجز او قعت الوفاة قبل بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين ، وخلال فترة استمرار نشاطه أو خلال سنة على الأكثر من تاريخ انتهاء هذا النشاط ، وذلك كله بشرط الا تقل مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة .
- ويقدر هذا المعاش بواقع ٥٠٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك أو بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوبا على أساس مدة الاشتراك في التأمين مضافا اليها مدة ثلاث سنوات أى المعاشين اكبر ولا يجوز أن تزيد المدة المضافة عن المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليهم سن الخامسة والستين .
- مادة ١٩ -** في حالات العجز والوفاة المنصوص عليها في المادة ( ١٨ ) يزداد

المعاش بما يساوى نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى للمعاش وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش ويسرى في شأنها جميع أحكامه .

مادة ٢٠ - يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه معاشا بنسبة ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك إذا كان العجز الكامل أو الوفاة نتيجة إصابة عمل وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية .

### الفصل الثالث

#### في الحقوق الإضافية

مادة ٢١ - يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضا اضافيا في الحالات الآتية .

١ - عجز المؤمن عليه عجزا كاملا .

٢ - وفاة المؤمن عليه .

٣ - وفاة صاحب المعاش دون وجود مستحقين للمعاش في تاريخ وفاته ويؤدي التعويض الإضافي في الحالتين ( ٢ و ٣ ) الى الأرمل والأبناء والوالدين ويوزع بينهم بالتساوى وفي حالة عدم وجود أى منهم يؤدي الى من حدده المؤمن عليه قبل وفاته وفي حالة عدم التحديد يؤدي الى الورثة الشرعيين .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة .

مادة ٢٢ - يقدر مبلغ التعويض الإضافي على أساس نسبة من متوسط دخل الاشتراك الذي يحسب على أساس معاش الشيخوخة مضروبا في ١٢ تبعا لسن المؤمن عليه وطبقا للجدول رقم ( ٣ ) المرفق .

وتزاد النسبة المبينة بالفقرة السابقة بواقع ٥٠٪ من قيمتها اذا كان العجز أو الوفاة ناتجا عن إصابة عمل .

ويضاعف مبلغ التعويض الإضافي في حالة استحقاقه وفقا للبند ( ٢ ) من المادة ( ٢١ ) اذا لم يوجد مستحقون للمعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه

مادة ٢٣ - عند وفاة صاحب المعاش تستحق منحة تعادل قيمة معاش الوفاة والشهرين التاليين .

وتؤدي المنحة لمن يحدده صاحب المعاش فاذا لم يحدد احدا فتستحق الأرمل وفي حالة عدم وجوده تستحق للأولاد القصر والمعجزين عن الكسب والبنات غير المتزوجات .

ويراعى في حالة ما اذا كان لصاحب المعاش أرمل وأولاد من غير الأرمل



تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقسم المنحة بحسب عدد الأزواج .

وإذا لم يوجد أحد ممن سبق ذكرهم تستحق المنحة للوالدين أو أحدهما وفي حالة عدم وجودهما تستحق أن كان يعوله من أخوته القصر والعاجزين عن الكسب والإخوات غير المتزوجات وتثبت الإعانة بإقرار من المستحق أو متولى شئونه مؤيدة بشهادة إدارية .

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الأولاد والأخوة والإخوات غير المتزوجات تصرف لمتولى شئونهم الذي تثبت صفته بشهادة إدارية .

مادة ٢٤ - عند وفاة صاحب المعاش تصرف للارمل نفقات جنازة بواقع معاش شهر يحد أدنى قدره عشرون جنيها .  
فإذا لم يوجد أرمل صرفت لأرشد أولاده أو إلى أي شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة .

### الباب الخامس

#### في حساب مدد الاشتراك السابقة في المدة المحسوبة في التأمين

مادة ٢٥ - إذا كان للمؤمن عليه مدة خدمة سابقة محسوبة في المعاش وفقا لقوانين المعاشات المدنية أو العسكرية جاز له أن يطلب حساب هذه المدة في مدة اشتراكه في التأمين وفقا لأحكام هذا القانون وله في هذه الحالة أن يطلب تحويل احتياطي معاشه إلى الحساب المشار إليه في المادة ( ٨ ) مقابل تنازله عن حقه في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .

وتحسب بالمبلغ المحول مدة تقدر وفقا للجدول رقم ( ٤ ) المرافق لهذا القانون وعلى أساس السن ودخل الاشتراك عند تقديم طلب حساب المدة وإذا زاد المبلغ المحول عن المبلغ المطلوب لحساب المدة السابقة بالكامل تحسب للمحول لحسابه مدة اعتبارية تقابل المبلغ الزائد .

وإذا لم يكف المبلغ المحول لحساب المدة السابقة بالكامل كان للمحول لحسابه الحق في تكملة الفرق إما دفعة واحدة أو بالتقسيط وفقا لأحكام هذا القانون .

وتسوى حقوق المؤمن عليه في هذه الحالة سواء كان من المدنيين أو العسكريين وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي .

مادة ٢٦ - يحدد مبلغ احتياطي المعاش الذي يحول بالنسبة لمدد الخدمة السابقة وفقا للأسس الآتية :

١ - الأجر في تاريخ انتهاء الخدمة أو الأجر الذي يقدر على أساسه المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة أيهما أكبر .

٢ - المدة التي تراعى في تقدير المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .  
٣ - المعامل المناظر للسن في تاريخ طلب تحويل الاحتياطي والمبين  
بالجدول رقم (٤) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم  
٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويخصم من مبلغ الاحتياطي القيمة الحالية للاقساط المستحقة على  
المحول بحسابه على أن يستمر في اداء هذه الاقساط للصندوق المحول اليه  
احتياطي المعاش .

كما تخصص المعاشات التي صرفت له اعتبارا من تاريخ خضوعه لأحكام  
هذا القانون ويلتزم بردها الى الصندوق المحول اليه احتياطي المعاش .  
مادة ٢٧ - يجوز للمؤمن عليه اذا التحق باحدى الوظائف الخاضعة  
لقوانين المعاشات المدنية أو العسكرية تحويل احتياطي المعاش عن مدة  
اشتراكه في هذا التأمين على أن يحدد مبلغ الاحتياطي المحول وفقا للجدول  
رقم ( ٤ ) المرافق وبمراعاة ما يأتى :

( أ ) السن في تاريخ انتهاء مدة الاشتراك في التأمين

( ب ) مدة الاشتراك وفقا لأحكام هذا القانون .

( ج ) متوسط الدخل الشهرية التي أدت على أساسها الاشتراكات .  
مادة ٢٨ - يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أى عدد من السنوات  
الكاملة من المدد غير المحسوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين التي قضاها في  
عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين .  
وتحدد المبالغ المطلوبة لحساب هذه المدة وفقا للجدول رقم ( ٤ ) المرافق  
وعلى أساس السن ودخل الاشتراك في تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٢٩ - اذا عاد المهاجر للإقامة بالبلد نهائيا وزاول نشاطا يخضع  
لأحكام هذا القانون التزم برد ما صرف اليه من تعويض الدفعة الواحدة  
طبقا لأحكام المادتين ( ١٥ و ١٧ ) اما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ  
مزاولته للنشاط أو بالتقسيط وفقا لأحكام هذا القانون .

وتحسب المدة التي صرف عنها التعويض ضمن مدة اشتراكه في التأمين  
بذات دخل اشتراكه السابق

مادة ٣٠ - لا يجوز لأى سبب من الأسباب العدول عن الرغبة في تحويل  
الاحتياطي بعد اخطار المؤمن عليه بقيمة الاحتياطي ومدة الاشتراك التي  
تحتسب في المعاش مقابل هذه القيمة وموافقة على التحويل بعد هذا  
الاخطار .

مادة ٣١ - يكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدة  
السابقة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين  
الاجتماعى .

ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركا عن المدد السابقة التي يطلب حسابها في المعاش الا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب بشرط أن يرسل للهيئة بموجب خطاب مسجل بعلم الوصول ويستحق القسط الأول اعتبارا من التاريخ المذكور .  
ولا يجوز العدول عن طلب حساب المدة السابقة بعد التاريخ المشار اليه بالفقرة السابقة .

### الباب السادس

#### في الأحكام العسامة

مادة ٣٢ - اذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقا للانصبه والأحكام المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويقصد بالمستحقين الأرملة أو الأرملة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٣٣ - تعفى قيمة الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها .  
كما تعفى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة .

مادة ٣٤ - تعفى المعاشات والتعويضات والتعويض الإضافى والمنح ونفقات الجنازة وغيرها من المبالغ التي تؤدي وفقا لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بكافة أنواعها كما يسرى هذا الاعفاء على متجمد المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة .

مادة ٣٥ - تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضى الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقا لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال والمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

مادة ٣٦ - تعتبر أموال الحساب المنصوص عليه بالمادة ( ٨ ) من أموال الهيئة وتسرى عليها جميع أحكامها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون

مادة ٣٧ - يحدد وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية بقرار منه بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة الشروط والأوضاع والمستندات اللازمة



لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون وذلك مع عدم التقيد بأحكام  
لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون الولاية على المال .

**مادة ٣٨ -** على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات  
أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو  
المستحقين طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة ويحدد وزير الشؤون  
والتأمينات الاجتماعية بقرار منه بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة  
المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه والمستحقين في كل حالة .

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة له التزمت الهيئة  
بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ( ١ ٪ ) من قيمتها عن  
كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل  
المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين المستندات  
المطلوبة منهم .

وترجع الهيئة على التسبب في تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية  
المشار إليها التي التزمت بها .

ولا تستحق المبالغ الإضافية المشار إليها في حالات المنازعات إلا من  
تاريخ رفع الدعوى القضائية .

**مادة ٣٩ -** لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا  
القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو  
من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة  
تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم  
قضائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب بالزيادة أو النقصان  
عند تسوية أو توزيع أو تعديل المستحقات .

**مادة ٤٠ -** لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون الاخلال بالحقوق  
المقررة بموجب قوانين أو لوائح أو نظم النقابات والجمعيات والروابط وما في  
حكمها ويجوز الجمع بين المزايا التي تقررها والمزايا المقررة في هذا القانون .

**مادة ٤١ -** يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون  
امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفي مباشرة بعد  
المضروفات القضائية .

وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري  
ويجوز لها تقييد المبالغ التي يتأخر المؤمن عليه في سدادها وذلك  
بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون والتأمينات  
الاجتماعية .

**مادة ٤٢ -** على الهيئة اعطاء المؤمن عليه الشهادة الدالة على سداد

اشتراكه في الهيئة وذلك مقابل مائة مليم عن كل شهادة أو مستخرج رسمي منها ، وعليه أن يقدم هذه الشهادة الى مفتش الهيئة عند طلبها .  
وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التي تتضمنها هذه الشهادة .  
وعلى الجهات الحكومية وغيرها من الجهات التي تختص بصرف تراخيص أو شهادات معينة للمؤمن عليهم أن تعلق صرف هذه التراخيص أو تلك الشهادات وتجديدها على قيام طالبها بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج رسمي منها .

**مادة ٤٣ -** تضمن المنشأة أو الأراضي أو العقارات أو النقولات التي تكون محلا لنشاط المؤمن عليه في أي يد كانت كافة مستحقات الهيئة ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع المالكين أو المستأجرين السابقين عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم .

على انه في حالة انتقال احد عناصر المنشأة الى الغير بالبيع أو بالادماج أو بالتوصية أو بالأرث أو بالنزول أو بغير ذلك من تصرفات فتسكون مسئولية الخلف في حدود قيمة ما آل اليه .

**مادة ٤٤ -** على الجهات الحكومية والإدارية موافاة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق احكام هذا القانون .

**مادة ٤٥ -** على المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين أو غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء بشأن أي نزاع ينشأ عن تطبيق احكام هذا القانون تقديم طلب الى الهيئة بعرض النزاع على اللجان المنصوص عليها بالمادة ( ١٥٧ ) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ( ١٢٨ ) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه لا يجوز رفع الدعاوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه بالفقرة السابقة .

**مادة ٤٦ -** تثبت حالات العجز المنصوص عليها في هذا القانون بموجب شهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي يصدر بتحديد نموذجها والرسم المقرر لها قرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة على ألا تجاوز قيمة الرسم جنيها واحدا .

**مادة ٤٧ -** للمؤمن عليه أو المستحق طلب التحسكيم الطبي بالنسبة للعجز وذلك وفقا لاحكام المادتين ( ٦١ و ٦٢ ) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . باصدار قانون التأمين الاجتماعي مقابل رسم يحدد قيمته وطريقة توزيعه قرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية على ألا تجاوز قيمة الرسم ثلاثة جنيها .

**مادة ٤٨ -** تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة وفقا لاحكام هذا القانون بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم المؤمن عليه بالاشتراك في الهيئة .  
وتؤدي المستحقات في هذه الحالة على اساس ادنى دخول الاشتراك الواردة بالجدول رقم ( ١ ) المرفق .

ويكون للهيئة حق الرجوع على المؤمن عليه او على ورثته بجميع الاشتراكات المقررة وريع الاستثمار والمبالغ الاضافية دون اخلال بحقوقها في استيفاء هذه الحقوق في الحدود الجائز الحجز عليها وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي .

**مادة ٤٩ -** تسري على التأمين المنصوص عليه في هذا القانون احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي فيما لم يرد فيه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع احكامه .

## الباب السابع

### احكام انتقالية

**مادة ٥٠ -** تنقل حقوق والتزامات الهيئة المقررة بموجب القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي على اصحاب الاعمال الى ا لحساب المنصوص عليه بالمادة ( ٨ )

ويحدد مجلس ادارة الهيئة قواعد تحديد الاموال التي تنقل الى الحساب المشار اليه وطرق نقلها .

**مادة ٥١ -** يجوز لاصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون او المستحقين عنهم بحسب الاحوال الانتفاع بالاحكام الآتية :  
١ - الحد الاقصى المنصوص عليه في المادة ( ١٣ ) .  
٢ - الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ( ١٤ ) والفقرة الثانية من المادة ( ١٨ )

٣ - الاحكام الخاصة بتوزيع المعاش على المستحقين وفقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي .

٤ - الجدول رقم ( ٢ ) المرفق .

ويشترط تقديم طلب بذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وتصرف الفروق المستحقة اعتبارا من هذا التاريخ فاذا قدم الطلب بعد هذا الميعاد تصرف الفروق المستحقة اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب .



**مادة ٥٢ -** استثناء من أحكام المادة ( ٣ ) تسرى أحكام هذا القانون على اصحاب الاعمال الذين سبق خضوعهم لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى على اصحاب الاعمال .

**مادة ٥٣ -** يرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن سبق له الاشتراك فى التأمين طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى على اصحاب الاعمال الى اقرب دخل بالجدول المذكور يعلو دخل اشتراكه السابق اذا كان قد اختار أحد دخول الاشتراك التى لم ترد بالجدول رقم ( ١ ) المرافق .

ويجوز له طلب تعديل دخل اشتراكه السابق من بدء الاشتراك الى دخل اعلى على أن يودى فى هذه الحالة الفروق المستحقة اما دفعة واحدة أو على أقساط وفقا لاحكام هذا القانون اذا قدم طلبا بذلك خلال سنة من تاريخ العمل به .

## **الباب الثامن**

### **فى العقوبات**

**مادة ٥٤ -** مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد التالية عن الجرائم المشار اليها فيها .

**مادة ٥٥ -** يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن اعطاء البيانات المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له اذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة بغير حق .

ويعاقب بذات العقوبة كل من تعمد عدم الوفاء بالمبالغ المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون عن طريق اعطاء بيانات خاطئة أو اخفاء بيانات .

**مادة ٥٦ -** يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها لكل من لم يشترك فى التأمين من الملزمين بالاشتراك فيه طبقا لاحكام هذا القانون .

**مادة ٥٧ -** يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل مؤمن عليه لا يقدم الشهادة المنصوص عليها فى المادة ( ٤٢ ) الى مفتش الهيئة عند طلبها .

**مادة ٥٨ -** تؤول الى الحساب المشار اليه بالمادة ( ٨ ) جميع المبالغ المحكوم بها على من يخالف احكام هذا القانون ويكون الضرف منها فى الأوجه التى يحددها بقرار من وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية .

**جدول رقم ( ١ )**  
**تحديد البخول الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات**  
**وقيمة الاشتراكات الشهرية**

رقم مسلسل	دخل الاشتراك الشهري	قيمة الاشتراك الشهري بعملة / ١٥	
		ليم	جنية
١	١٢	٨٠٠	١
٢	١٥	٢٥٠	٢
٣	٢٠	—	٣
٤	٢٥	٧٥٠	٣
٥	٣٠	٥٠٠	٤
٦	٣٥	٢٥٠	٥
٧	٤٠	—	٦
٨	٥٠	٥٠٠	٧
٩	٦٠	—	٩
١٠	٧٠	٥٠٠	١٠
١١	٨٠	—	١٢
١٢	٩٠	٥٠٠	١٣
١٣	١٠٠	—	١٥
١٤	١٢٥	٧٥٠	١٨
١٥	١٥٠	٥٠٠	٢٢
١٦	٢٠٠	—	٣٠

**جدول رقم ( ٢ )**  
**نسب خفض المعاشات**

نسبة الخفض في المعاش	السن عند تقديم الطلب
٢٠٪	أقل من ٤٥ سنة
١٥٪	٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة
١٠٪	٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة
٥٪	٥٥ سنة وأقل من ٦٠ سنة

جدول رقم ( ٣ )

بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي

نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن	نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن
١٤٠٪	٤٤	٢٦٧٪	حتى سن ٢٥
١٣٣٪	٤٥	٢٦٠٪	٢٦
١٢٧٪	٤٦	٢٥٣٪	٢٧
١٢٠٪	٤٧	٢٤٧٪	٢٨
١١٣٪	٤٨	٢٤٠٪	٢٩
١٠٧٪	٤٩	٢٣٣٪	٣٠
١٠٠٪	٥٠	٢٢٧٪	٣١
٩٣٪	٥١	٢٢٠٪	٣٢
٨٧٪	٥٢	٢١٣٪	٣٣
٨٠٪	٥٣	٢٠٧٪	٣٤
٧٣٪	٥٤	٢٠٠٪	٣٥
٦٧٪	٥٥	١٩٣٪	٣٦
٦٠٪	٥٦	١٨٧٪	٣٧
٥٣٪	٥٧	١٨٠٪	٣٨
٤٧٪	٥٨	١٧٣٪	٣٩
٤٠٪	٥٩	١٦٧٪	٤٠
٣٣٪	٦٠	١٦٠٪	٤١
٢٥٪	٦١	١٥٣٪	٤٢
٢٠٪	٦٢	١٤٧٪	٤٣
	٦٣		
	٦٤		
	٦٥		
	٦٦		
	٦٧		
	٦٨		
	٦٩		
	٧٠		
	٧١		
	٧٢		
	٧٣		
	٧٤		
	٧٥		
	٧٦		
	٧٧		
	٧٨		
	٧٩		
	٨٠		
	٨١		
	٨٢		
	٨٣		
	٨٤		
	٨٥		
	٨٦		
	٨٧		
	٨٨		
	٨٩		
	٩٠		
	٩١		
	٩٢		
	٩٣		
	٩٤		
	٩٥		
	٩٦		
	٩٧		
	٩٨		
	٩٩		
	١٠٠		

ملحظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم ( ٤ )

تحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة المطلوب ضمها

السن	المبلغ المقابل لكل سنة من مدد الخدمة المطلوب ضمها في المعاش لكل جنيه واحد من دخل الاشتراك الشهري
٤٠ سنة فأقل	١٠٠
٤١	٢٠٠
٤٢	٢٥٠
٤٣	٣٠٠
٤٤	٣٥٠
٤٥	٤٠٠
٤٦	٤٥٠
٤٧	٥٠٠
٤٨	٥٥٠
٤٩	٦٠٠
٥٠	٦٥٠
٥١	٧٠٠
٥٢	٧٥٠
٥٣	٨٠٠
٥٤	٨٧٠
٥٥	٩٤٠
٥٦	١٠٠٠
٥٧	١٠٥٠
٥٨	١١٠٠
٥٩	١١٥٠
٦٠	١٢٠٠

ملحظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .



**جدول رقم (٥)**  
**القسط الشهري الواجب أدائه في حالة تقسيط مبلغ ١٠٠ جنيه**  
**عن مدة الخدمة المطلوب منها**

مدة التقسيط										السن عند بدء التقسيط
٥ سنوات		١٠ سنوات		١٥ سنة		٢٠ سنة		حتى سن ٦٥		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
١٨٦٥	١٠٤٠	٧٦٩	—	٦٣٨	—	٤٥٩	—	—	—	٢١ فاسل
١٨٦٥	١٠٤٠	٧٧٠	—	٦٣٩	—	٤٦٣	—	—	—	٢٢
١٨٦٥	١٠٤٠	٧٧٠	—	٦٣٩	—	٤٦٨	—	—	—	٢٣
١٨٦٥	١٠٤٠	٧٧٠	—	٦٤٠	—	٤٧٣	—	—	—	٢٤
١٨٦٥	١٠٤٠	٧٧١	—	٦٤١	—	٤٧٨	—	—	—	٢٥
١٨٦٥	١٠٤٠	٧٧١	—	٦٤٢	—	٤٨٣	—	—	—	٢٦
١٨٦٥	١٠٤١	٧٧٢	—	٦٤٣	—	٤٩٠	—	—	—	٢٧
١٨٦٦	١٠٤١	٧٧٣	—	٦٤٤	—	٤٩٦	—	—	—	٢٨
١٨٦٦	١٠٤٢	٧٧٤	—	٦٤٥	—	٥٠٣	—	—	—	٢٩
١٨٦٧	١٠٤٣	٧٧٥	—	٦٤٧	—	٥١٠	—	—	—	٣٠
١٨٦٨	١٠٤٤	٧٧٧	—	٦٤٩	—	٥١٨	—	—	—	٣١
١٨٦٩	١٠٤٥	٧٧٩	—	٦٥١	—	٥٢٧	—	—	—	٣٢
١٨٧٠	١٠٤٧	٧٨٠	—	٦٥٤	—	٥٣٦	—	—	—	٣٣
١٨٧١	١٠٤٩	٧٨٣	—	٦٥٦	—	٥٤٦	—	—	—	٣٤
١٨٧٣	١٠٥٠	٧٨٥	—	٦٥٩	—	٥٥٧	—	—	—	٣٥
١٨٧٤	١٠٥٣	٧٨٨	—	٦٦٢	—	٥٦٨	—	—	—	٣٦
١٨٧٦	١٠٥٥	٧٩٠	—	٦٦٦	—	٥٨٠	—	—	—	٣٧
١٨٧٨	١٠٥٨	٧٩٣	—	٦٧٠	—	٥٩٣	—	—	—	٣٨
١٨٨٠	١٠٦٠	٧٩٧	—	٦٧٤	—	٦٠٨	—	—	—	٣٩
١٨٨٣	١٠٦٣	٨٠١	—	٦٧٨	—	٦٢٣	—	—	—	٤٠
١٨٨٦	١٠٦٧	٨٠٥	—	٦٨٤	—	٦٤٠	—	—	—	٤١
١٨٨٩	١٠٧٠	٨٠٩	—	٦٨٩	—	٦٥٨	—	—	—	٤٢
١٨٩٢	١٠٧٤	٨١٣	—	٦٩٥	—	٦٧٨	—	—	—	٤٣
١٨٩٥	١٠٧٨	٨١٩	—	٧٠١	—	٧٠٠	—	—	—	٤٤
١٨٩٨	١٠٨٢	٨٢٤	—	٧٢٤	—	٧٢٤	—	—	—	٤٥
١٩٠٢	١٠٨٧	٨٣٠	—	—	—	٧٥٠	—	—	—	٤٦
١٩٠٦	١٠٩٢	٨٣٧	—	—	—	٧٨٠	—	—	—	٤٧
١٩١٠	١٠٩٧	٨٤٤	—	—	—	٨١٣	—	—	—	٤٨
١٩١٥	١١٠٤	٨٥٣	—	—	—	٨٥٠	—	—	—	٤٩
١٩٢٠	١١١١	٨٩٣	—	—	—	٨٩٣	—	—	—	٥٠
١٩٢٦	١١٢٠	—	—	—	—	٩٤٢	—	—	—	٥١
١٩٣٣	١١٢٩	—	—	—	—	٩٩٨	—	—	—	٥٢
١٩٤١	١١٣٩	—	—	—	—	١٠٦٥	—	—	—	٥٣
١٩٥١	١١٥٠	—	—	—	—	١١٤٤	—	—	—	٥٤
١٩٦١	١١٤٠	—	—	—	—	١٢٤	—	—	—	٥٥
١٩٧٣	—	—	—	—	—	١٣٥٨	—	—	—	٥٦
١٩٨٤	—	—	—	—	—	١٥٠٩	—	—	—	٥٧
١٩٩٦	—	—	—	—	—	١٧٠٧	—	—	—	٥٨
٢٠٠٨	—	—	—	—	—	١٩٨٠	—	—	—	٥٩
٢٣٨٤	—	—	—	—	—	٢٣٨٤	—	—	—	٦٠

ملاحظات :

- ( ١ ) في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ( ٢ ) لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المقرض أدائها على عدد الاشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ انتهاء مدة التقسيط .
- ( ٣ ) تقرب قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى اقرب قرش .

### قرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة التجاريين

بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم (١)  
وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين  
الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ... الخ .  
قـسـرر :

مادة ١ - يحدد أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ موعداً لبدء انتفاع السادة  
أعضاء نقابة التجاريين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال  
ومن في حكمهم المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

### قرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة المهن الطبية

بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم (١)  
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين  
الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ... الخ .

قـسـرر :

مادة ١ - يحدد أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ موعداً لبدء انتفاع السادة  
أعضاء المهن الطبية ( اطباء البشريون - الصيادلة - أطباء أسنان - اطباء  
البيطريون ) بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في  
حكمهم المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

### قرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة المهن الزراعية

بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم (١)  
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين  
الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ... الخ .

قـسـرر :

مادة ١ - يحدد أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ موعداً لبدء انتفاع السادة  
أعضاء نقابة المهن الزراعية بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب  
الأعمال ومن في حكمهم المشار اليه .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١١/٧ - العدد ٢٥٥

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .  
قرار رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة المهندسين  
بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم (١)  
وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية  
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين  
الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ... الخ .  
قـــســـر :

مادة ١ - يحدد أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ موعدا لبدء انتفاع السادة  
اعضاء نقابة المهندسين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال  
ومن في حكمهم .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

قرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة المهن العلمية  
بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم (١)  
وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية  
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين  
الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ... الخ .  
قـــســـر :

مادة ١ - يحدد أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ موعدا لبدء انتفاع السادة  
اعضاء نقابة المهن العلمية بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب  
الاعمال ومن في حكمهم .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧

بمقتضى إرادة إضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف اعانة بمقدار ١٠٪ الى المعاشات المستحقة والتي  
تستحق وفقا لأحكام التشريعات التالية :

(١) الوقائع المصرية في ١١/٧/١٩٧٦ - العدد ٢٥٥

(٢) الجريدة الرسمية في ١٠/٢/١٩٧٧ - العدد ١٠ .



- ١ - قانون المعاشات العسكرية الصادر في ١٨٧٦/٦/٢٢ .
- ٢ - الديكريته الصادر في ١٨٨٨/٨/٢٦ بشأن المعاشات العسكرية .
- ٣ - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن المحامين المختلط .
- ٤ - القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المعاشات التي تصرف لاسر الشهداء والمفقودين اثناء العمليات الحربية .
- ٥ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات الاستثنائية .
- ٦ - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن العاملين لدى اصحاب الاموال المصادرة .
- ٧ - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨ بتعزيز المعاشات والتعويضات المستحقة للمصابين والمستشهدين او المفقودين بسبب العمليات الحربية والمجهود الحربي .
- ٨ - القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي .
- ١٠ - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .
- ١١ - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي .
- ١٢ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على اصحاب الاعمال ومن في حكمهم .
- ١٣ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٨/١/٢٨ بشأن معاشات امراء دارفور .
- ١٤ - لائحة المرتبات للعمال المصريين الذين كانوا بالسلطة العسكرية .
- ١٥ - قرار وزير بور سعيد رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن معاشات شهداء مدينة بور سعيد المدنيين .
- مادة ٢ - تسري في شأن الاعانة الاضافية القواعد التالية :
  - ١ - تحسب الاعانة على اساس معاش صاحب المعاش وفي حالة وفاة المؤمن عليه او صاحب المعاش تحسب على اساس معاش كل مستحق على حدة .
  - ٢ - لا يترتب على اضافة هذه الاعانة الى المعاش اى مساس بالاحكام الخاصة باعانة غلاء المعيشة المستحقة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/٣/١٩ و ١٩٥٣/٦/٣٠ .

ولا تدخل إعانة غلاء المعيشة المشار إليها في تقدير قيمة المعاش الذي تحسب على أساسه الإعانة الإضافية .

٢ - في حالة استحقاق الحد الأدنى الرقعى للمعاش تحسب الإعانة على أساس مجموع المستحق من معاش وإية إضافة أخرى .  
٤ - في حالة الجمع بين المعاشات تحسب الإعانة على أساس مجموع المعاشات المستحقة .

٥ - في حالة جمع المستحق بين المعاش والدخل تحسب الإعانة على أساس المعاش الذى يصرف بعد أعمال قواعد الجمع .  
مادة ٣ - في جميع الأحوال يتعين عدم زيادة المعاش وإية إضافات أخرى تعتبر جزءا منه بما فيه الإعانة الإضافية على مائة وستة وستون جنيها وستمائة وسبعين مليما .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المعاشات المقررة في حالات الإصابة أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٤ - تعتبر الإعانة الإضافية جزءا من المعاش في تحديد الحقوق الآتية :

١ - الجزء الذى يصرف من المعاش في حالة حصول صاحب المعاش على دخل .

٢ - منحة وفاة صاحب المعاش .

٣ - مصاريف جنازة صاحب المعاش .

٤ - منحة زواج البنت أو الاخت .

٥ - معاش المستحق أو الجزء منه الذى يرد على باقى المستحقين .

مادة ٥ - تستبعد الإعانة الإضافية عند تحديد قيمة الزيادة في المعاش المنصوص عليها في الفقرة الثانية من كل من المادتين ( ٥١ و ٥٢ ) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٦ - لا تستحق الإعانة الإضافية على معاش العجز الجزئى الناتج عن إصابة العمل الذى لم يترتب عليه انتهاء الخدمة المستحقة وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى .

مادة ٧ - تتحمل الخزانة العامة بقيمة الإعانة الإضافية المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧ .

## قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

### بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :  
مادة ١ - يعمل فيما يتعلق بنظام التقاعد والتأمين والتعويضات والمعاشات والمكافآت لأفراد القوات المسلحة بأحكام القانون المرافق .  
مادة ٢ - مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص في القانون المرافق ، تحل أحكام هذا القانون محل التشريعات الآتية :

- ١ - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية .
  - ٢ - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية .
  - ٣ - القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين لضباط القوات المسلحة .
  - ٤ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن المعاشات والتعويضات التي تمنح للمصابين أثناء وبسبب العمليات الحربية .
  - ٥ - القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة .
  - ٦ - القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة وذلك بالنسبة الى ما ورد فيه من أحكام تتعلق بالمعاشات والمكافآت .
  - ٧ - القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعتاكز بالقوات المسلحة .
  - ٨ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويضات للقوات المسلحة .
- مادة ٣ - يصدر وزير الحربية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(١) الجريدة الرسمية في ٣٠/٨/١٩٧٥ - العدد ٢٥ مكرر



وتظل سارية القرارات والأوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح القوات المسلحة الصادرة قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه وذلك الى أن تعدل أو تلغى .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

## قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة

### الباب الاول

الخاضعون للقانون ، واحتياطي المعاش ، ومدد الخدمة  
التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة ، وسن الإحالة الى المعاش

### الفصل الاول

#### الخاضعون للقانون

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على المنتفعين الآتى بيانهم

( أ ) انضباط العاملون وضباط الشرف بالقوات المسلحة .  
( ب ) ضباط الصف والجنود المتطوعون ومجددو الخدمة ذوو الرواتب العالية بالقوات المسلحة .

( ج ) ضباط الصف والجنود المجندون بالقوات المسلحة أو بوحدات الاعمال الوطنية ومن في حكمهم .

ويعتبر في حكم المجندين ضباط الصف والجنود المتطوعون العاديون ومجددو الخدمة بالراتب العادى والطلبة المتطوعون بالقوات المسلحة الذين لم يصرف لهم الراتب العالى مع مراعاة أحكام المادة (٩٠) فيما يختص بالطلبة والمتطوعين .

( د ) الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط المستدعون بالقوات المسلحة .

( هـ ) المكلفون بخدمة القوات المسلحة .

( و ) العاملون المدنيون بالقوات المسلحة .

ويكون سريان أحكام هذا القانون بالنسبة الى الفئات الواردة في البنود (ج ، د ، هـ ، و) في حدود الاحكام الخاصة بهذه الفئات المنصوص عليها في هذا القانون .

كما تسرى احكام هذا القانون على من يعين من رعايا الدول العربية بالخدمة وفقا للشروط والأوضاع الواردة بقوانين الخدمة بالقوات المسلحة .

## الفصل الثاني

### احتياطي المعاش

**مادة ٢ -** يقتطع احتياطي المعاش بنسبة ٩٪ شهريا من الرواتب الاصلية والاضافية التي يتقاضاها المنتفعون المنصوص عليهم في البندين ١ و ب من المادة (١) ، وكذلك التعويضات التي تحدد بناء على اقتراح اللجنة الرئيسية لضباط القوات المسلحة وتصديق رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة .

ولا يجوز ان يزيد اجمالي الرواتب والتعويضات التي يجرى عنها الاقتطاع على ٢٥٠٠ جنيه سنويا .

وببدا الاقتطاع من اول راتب يصرف للمنتفع .

**مادة ٣ -** يقتطع احتياطي المعاش عن مدة الاستيداع التي تحسب في المعاش طبقا لنص البند ج من المادة (٤) على أساس الراتب المخفض . ولا يؤدي احتياطي معاش عن الضمان والمدد الاضافية المنصوص عليها بالمادتين (٨ ، ٩) .

وترد الى المنتفع قيمة المبالغ التي اقتطعت منه كاحتياطي معاش اذا استغنى عن خدمته لعدم قضاء مدة الاختبار بنجاح .

## الفصل الثالث

### مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش او المكافاة

**مادة ٤ -** مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش او المكافاة هي :  
(١) مدة الخدمة التي تقضى في القوات المسلحة ويقتطع عنها احتياطي معاش .

(ب) مدة الخدمة التي قضيت في القوات المسلحة وسبق اداء احتياطي معاش او مبالغ ادخار عنها .

(ج) مدة الخدمة التي تقضى في الاستيداع بما لا يجاوز ثلاث سنوات متصلة ، فاذا زادت على ذلك لا تحسب الزيادة .

وتعتبر مدة الاستيداع التي يتخللها مدة خدمة عاملة تقل كل منها عن سنة في حكم مدة الاستيداع المتصلة .

ولا يجوز حساب ضمائم او مدد اضافية عن مدد الاستيداع ، كما لا تحسب في المعاش المدة التي تقضى في الاستيداع زيادة على خمس سنوات طوال مدة الخدمة .

( د ) مدد الخدمة التي اديت بالقوات المسلحة بدرجة ضابط صف او جندي من ذوى الرواتب العالية من تاريخ الحصول على هذه الرواتب ولم يسبق سداد احتياطي معاش او مبالغ ادخار عنها .

( هـ ) الضمائم والمدد الاضافية المنصوص عليها في المادتين ( ٨ ، ٩ )

( و ) مدد الخدمة التي سبق اداء احتياطي معاش او مبالغ ادخار او اشتراكات عنها والتي قضيت في الحكومة او الهيئات او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وكذلك مدد الفصل السياسى التي تقرر حسابها في المعاش بمقتضى تشريعات سابقة وسبق سداد احتياطي معاش او مبالغ ادخار او اشتراكات عنها .

( ز ) مدد العمل السابقة التي يجوز حسابها في المعاش وفق احكام اى قانون من قوانين التقاعد والتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى ولم يسبق سداد احتياطي معاش او مبالغ ادخار او اشتراكات عنها على ان تحسب مدد اليومية على اساس ان الشهر ستة وعشرون يوما .

( ح ) مدد استدعاء ضباط الاحتياط للخدمة بالقوات المسلحة ومدد التكليف بالخدمة في القوات المسلحة التي لا تدخل في احدى الوظائف التي يشملها حكم البندين ( و ، ز ) من هذه المادة وذلك لمن يعين منهم بالقوات المسلحة .

( ط ) مدة مساوية للمدة التي قضاها المنتفع خارج الخدمة اذا اعيد اليها مع اعفائه من اقساط احتياطي المعاش عن هذه المدة اذا لم يستحق عنها راتب او مكافأة ، ورد ما يكون قد صرف له من مكافأة .

اما اذا كان قد استحق راتب او تعويض خلال الفترة التي قضيت خارج الخدمة ، فيتعين لحساب هذه المدة رد ما يكون قد صرف له من معاش او مكافأة .



وفي جميع الاحوال يكون الرد اما دفعة واحدة او على اقساط شهرية  
وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة (٥) .

( ي ) المدة التي يقضيها الطالب بنجاح بالكليات والمعاهد العسكرية  
بالنسبة للضباط والمدارس ومراكز التدريب بالقوات المسلحة بالنسبة  
للمدرجات الاخرى ومدة التجنيد التي يقضيها المجند في حالة قبول تطوعه  
او تجديد خدمته بالراتب العالي ، مع اعفائهم من دفع احتياطي المعاش عنها  
ولا يحسب عنها ضمانات ولا مدد اضافية .

وتدخل مدة الخدمة قبل سن الثامنة عشر في تسوية المعاش او المكافاة  
وفقا للاحكام المتقدمة .

واذا لم يرغب المنتفع في سداد احتياطي معاش عن مدد الخدمة السابقة  
المنصوص عليها في البنود ( د ، ز ، ح ) تحسب له بواقع الثلثين ، على أن  
تحسب الضمانات والمدد الاضافية التي تخللت هذه المدد بالكامل وذلك من  
المدد التي قضيت بخدمة القوات المسلحة .

**مادة ٥ -** يشترط لحساب مدد الخدمة المنصوص عليها في البنود  
( د ، ز ، ح ) من المادة (٤) في مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش او  
المكافاة ما يلي :

( ا ) ابداء الرغبة كتابة في حساب تلك المدد او بعضها في موعد غايته  
سنتان من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون أو الانتفاع به أيهما أبعد مدى  
والا فيعامل طبقا للفقرة الاخيرة من المادة (٤) .

وفي حالة الوفاة قبل انقضاء هذه المدة تحسب مدة الخدمة السابقة  
بالكامل في المعاش دون سداد أية اقساط عنها .

(ب) رد ما يكون قد صرف عنها من مكافاة او ما ادته الخزانة العامة او  
الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة او الملحقة او الهيئة العامة للتأمين  
والمعاشات او الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من المال المدخر واداء  
احتياطي المعاش عن المدد التي لم يسبق ادائه عنها بواقع ٩٪ من متوسط  
ما صرف خلالها من الرواتب الاصلية .

ويتم اداء هذه لمبالغ اما دفعة واحدة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار  
المنتفع بالمبلغ المستحق عليه او على اقساط شهرية تخصم من الراتب لمدة  
تعادل مدة الخدمة التي استحققت عنها تلك المبالغ او على اقساط شهرية  
لا تزيد على مائة قسط أيهما أقل .

فاذا لم يتم اداء هذه المبالغ دفعة واحدة خلال المدة المذكورة ، يبدأ في اقتطاع الأقساط اعتبارا من راتب الشهر التالي لانقضائها ، وتعتبر مدة الخدمة السابقة مضمومة الى مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش او المكافأة متى ادبت المبالغ المستحقة عنها او بدىء في اقتطاع اقساطها من الراتب او تقرير خصمها من المكافأة او اقتطاعها من المعاش بحسب الاحوال واذا انتهت خدمة المنتفع قبل اداء الأقساط المستحقة عليه اقتطعت الأقساط الباقية من معاشه .

وفي حالة استحقاقه مكافأة بدلا من المعاش تخصم منها جملة الأقساط الباقية .

ويوقف اقتطاع الأقساط في حالة الوفاة او انتهاء الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية .

**مادة ٦ -** تلتزم الجهات القائمة بتنفيذ قوانين المعاشات او التأمينات الاجتماعية او التأمين الاجتماعي بتحويل المبالغ السابق تحصيلها كاحتياطي معاش عن المدد المشار اليها في البند (و) من المادة (٤) الى الحساب الخاص بمعاشات القوات المسلحة .

**مادة ٧ -** تعتبر التسويات التي تمت استنادا الى ضم مدد الخدمة السابقة الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش في ظل اى قانون من قوانين المعاشات الحكومية قائمة ويستمر استقطاع المبالغ المستحقة عنها وفقا للقواعد والشروط الواردة بتلك القوانين .

على انه بالنسبة للمتفعين أو أصحاب المعاشات الذين يقومون بسداد احتياطي معاش عن المدة السابقة لدى الحياة يوقف تحصيل الأقساط منهم طبقا لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٤ في شأن وقف تحصيل مبالغ من بعض المتفعين وأصحاب المعاشات الذين حسبت مدد خدمتهم المؤقتة في المعاش .

**مادة ٨ -** تضاف الضمانات الآتية الى مدة الخدمة الفعلية عند حساب المعاش او المكافأة :

(١) مدة مساوية لمدة الخدمة - في زمن الحرب - وتحدد مدة الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد وزير الحربية فئات المتفعين بهذه الضميمة .

(ب) مدة لا تزيد على مدة الخدمة في المناطق التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، ويبين هذا القرار قواعد حساب المدة المضمومة في كل منطقة ، ويشترط ألا تقل مدة الخدمة في هذه الحالة عن ثلاثة اشهر متصلة .

(ج) مدة مساوية للمدة التي تقضي في الأسر بشرط أن تثبت براءة الأسير طبقا للقواعد والامور المتبعة في القوات المسلحة .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة (٩) لا يجوز الجمع بين أكثر من ضميمة واحدة من الضمائم المذكورة في البنود (١ ، ب ، ج ) عن مدة خدمة فعلية واحدة ، وفي هذه الحالة تحسب الضميمة الأطول .

**مادة ٩ -** تضم المدد الإضافية الآتية الى مدد الخدمة الفعلية عند حساب المعاش او المكافأة وذلك على النحو الآتي :

(١) مدة تعادل نصف مدة الخدمة الفعلية بالنسبة الى الطيارين والملاحين الجويين واطقم الطائرات والهابطين بالمظلات وافراد الضفادع البشرية والصاعقة واطقم الغواصات .

(ب) مدة تعادل ربع مدة الخدمة الفعلية بالنسبة الى الفنيين الذين يتقاضون بدل طيران .

- وفي حالة استحقاق هؤلاء الافراد لضمائم طبقا لنص المادة (٨) فلا يضاف اليها الا نصف المدد الإضافية الموضحة بالبندين (١ ، ب ) الى ان تبلغ مدة خدمتهم ٢٨/٨ سنة .

ولا تسري احكام البندين (١ ، ب ) من هذه المادة على من ينقل من وحدته الى خارجها او الى احتياطيتها وذلك من تاريخ نقله ولا على من يتقرر عدم لياقته صحيا للخدمة بها من تاريخ صدور القرار بذلك .

**مادة ١٠ -** تضم الضمائم والمدد الإضافية طبقا للاحكام المنصوص عليها في المادتين (٨ ، ٩) الى مدة الخدمة الفعلية التي قضاها المقيمون من الصفوف بالقوات المسلحة في درجة ضابط صف او جندي متطوع او مجدد خدمة براتب عال متى تم حسابها في مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش او المكافأة طبقا لاحكام المادتين (٤ ، ٥) .

**مادة ١١ -** لا تحسب ضمن مدة الخدمة التي يسوى على أساسها المعاش او المكافأة مدد الخدمة المفقودة التي تنص عليها القوانين العسكرية حتى في حالة ردها .

ولا تحسب في مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش او المكافأة مدد الغياب والوقف عن العمل التي يتقرر الحرمان من الراتب عنها .

## الفصل الرابع

### سن الإحالة الى المعاش

**مادة ١٢ -** تنتهى خدمة الضابط بالقوات المسلحة متى بلغ السن المقررة للتقاعد من الخدمة العسكرية في رتبته الأصلية على النحو التالى :



الرتبة	السن
ملازم	٤٤
ملازم أول	٤٦
نقيب	٤٨
رائد	٥٠
مقدم	٥٢
عقيد	٥٤
عميد	٥٦
لواء	٥٨
فريق	٦٠
فريق أول	٦٢
مشير	٦٥

ويستثنى من ذلك الضباط المعينون والمرقون من الصفوف فتكون سن التقاعد بالنسبة لهم السادسة والخمسين في جميع الرتب التي يرقون اليها .

مادة ١٣ - تنتهي خدمة ضباط الصف والجنود ذوى الرواتب العالية بالقوات المسلحة متى بلغوا السن المقررة للتقاعد من الخدمة العسكرية في درجاتهم الاصلية على النحو الآتي :

الدرجة	السن
جندي	٥٢
عريف	٥٢
رقيب	٥٢
رقيب أول	٥٤
مساعدون	٥٦

مادة ١٤ - يجوز في زمن الحرب بقرار من وزير الحربية عدم التقيد بسن التقاعد المنصوص عليه في المادتين ١٢ ، ١٣ .

## الباب الثاني

### المنحة العاجلة

مادة ١٥ - تصرف للمتقاعدين المنصوص عليهم في البندين ( ١ ، ب ) من المادة (١) عند انتهاء خدمتهم لأي سبب - فيما عدا النقل لوظيفة مدنية - منحة مالية عاجلة تعادل اجمالي آخر راتب استحققه المنتفع وتعويضاته عن شهر ، ولا تصرف هذه المنحة الا مرة واحدة .

على أنه في حالة الإعادة للخدمة يصرف الفرق عند انتهائها .  
وفي حالة وفاة أحدهم بالخدمة تصرف ثلاثة أمثال هذه المنحة  
للمستحقين عنه .  
وفي حالة وفاة صاحب المعاش يكون صرف هذه المنحة بواقع ثلاثة  
أمثال معاشه وما يضاف إليه من علاوات .  
وتصرف هذه المنح بالكامل دفعة واحدة إلى المستحقين عن المتوفى  
علاوة على ما يستحقونه من معاش ، وتوزع عليهم بنسبة انصبتهم في المعاش  
فإذا لم تستنفد الانصبة كامل المنحة وزع عليهم الباقي بنسبة انصبتهم .  
ولا يجوز استرداد المنحة المنصوص عليها في هذه المادة من المعاشات  
والمكافآت المستحقة للمنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين ، كما لا يجوز  
الحجز عليها وفاء لأي دين يكون على المنتفع أو صاحب المعاش أو  
المستحقين .

## **الباب الثالث**

### **تسوية المعاشات والمكافآت**

#### **الفصل الأول**

#### **أحكام عامة**

**مادة ١٦ -** يسوى المعاش أو المكافأة على أساس آخر راتب اقتطع  
عنه احتياطي المعاش وطبقا لمدة الخدمة المحسوبة في المعاش أو المكافأة  
ويدخل في حساب الراتب ما استحقه المنتفع من زيادة في راتبه ولو لم يكن  
قد تم صرفها وفي حساب مدة الخدمة يعتبر كسر الشهر شهرا كاملا .  
ويجبر كسر السنة إلى سنة كاملة في حساب هذه المدة إذا كان من شأن  
ذلك استحقاق المنتفع معاشا بدلا من مكافأة .

ويسرى حكم الفقرة الثانية على الحالات السابقة على تاريخ العمل  
بهذا القانون مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي ، ويشترط تقديم  
طلب بذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون مع رد المكافأة السابق  
صرفها دفعة واحدة أو على أقساط تخصم من المعاش ، فإذا قدم الطلب  
بعد هذا الميعاد فتصرف الفروق المستحقة من أول الشهر التالي لتقديم  
الطلب .

**مادة ١٧ -** يجب ألا تزيد المدة المحسوبة في المعاش على ٢٨٨٨ سنة ،  
فإذا زادت مدة الخدمة الفعلية والضمان والمدد الإضافية التي يجوز حسابها  
على ذلك ، تصرف عن المدة الزائدة مكافأة علاوة على المعاش أيا كان سبب

استحقاقه لكل من تنتهى خدمته بالقوات المسلحة او المستحقين عنه بواقع ١٥ ٪ من الراتب السنوى عن كل سنة بفئة آخر راتب استحققه ، وتحسب كسور السنة فى حساب هذه المكافأة بواقع الشهر جزء من اثنى عشر جزءا .

وعند استحقاق هذه المكافأة للمستحقين عن المنتفع توزع عليهم بنسبة انصبتهم فى المعاش فاذا لم تستنفذ الانصبة قيمة المكافأة بالكامل وزع عليهم الباقي بنسبة انصبتهم .

ويسرى حكم هذه المادة اعتبارا من (٦) اكتوبر سنة ١٩٧٣ .  
**مادة ١٨ -** اذا قل معاش المنتفع او المستحقين عنه عن ٣٠ جنيهما شهريا وزادت مدة خدمته على ٢٨٨٨ سنة يسوى معاشه على اساس راتبه ومدة خدمته كاملة بحد اقصى ٣٦ سنة ، على الا يجاوز المعاش ٣٠ جنيها ، واذا زادت مدة خدمته على ذلك صرفت له مكافأة الخدمة الزائدة المقررة بالمادة (١٧) .

**مادة ١٩ -** يجب الا يجاوز المعاش اربعة اخماس الحد الاقصى للراتب المنصوص عنه بالفقرة الثانية من المادة (٢) .  
واستثناء من احكام الفقرة السابقة اذا انتهت خدمة المنتفع لعدم اللياقة الصحية او بالوفاة او بالفقد ، وكان ذلك بسبب الخدمة او بسبب العمليات الحربية او باحدى الحالات المنصوص عليها فى المادة (٣١) ، فيكون الحد الاقصى لمعاشه هو المعاش المقرر للمستشهد من نفس الرتبة او الدرجة الاصلية للمنتفع .

ولا يدخل فى حساب الحد الاقصى للمعاش ما يستحقه المنتفع من تعويض التقاعد او المكافأة الشهرية المقررة قانونا للاوسمة والانواط .  
**مادة ٢٠ -** تربط المعاشات التى تسوى بمقتضى احكام هذا القانون لغير ضباط الصف والجنود المجندين ومن فى حكمهم بحد ادنى مقبضه عشره جنيهات شهريا للمنتفع او للمستحقين عنه .  
اما فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الاصابة او الاستشهاد او الوفاة او الفقد فى العمليات الحربية او فى احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) فيكون الحد الادنى للمعاش خمسة عشر جنيها شهريا للمنتفع او المستحقين عنه .

واذا لم تستنفذ انصبة المستحقين كامل الحد الادنى المذكور فى الفقرتين السابقتين يعاد توزيع الباقي عليهم بنسبة انصبتهم ، وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يقل نصيب الارملة او الارامل عن ثلاثة جنيهات شهريا على الا يقل نصيب الارملة الواحدة وكل من باقى المستحقين عن جنيهين شهريا .



**مادة ٢١ -** يمنح علاوة على المعاش تعويض تقاعدي شهري لمن تنتهي خدمته قبل بلوغه سن تقاعد رتبته أو درجته الأصلية بغير طلب منه وبسبب غير الطرد أو الرقت أو الاستغناء عن الخدمة ، ويقدر هذا التعويض بما يساوي الفرق بين معاشه وبين صافي جملة راتبه الأصلي والاضافي والتعويضات والبدلات الأصلية والاضافية الثابتة المقررة لكافة الضباط بجميع فئاتهم والدرجات الاخرى من نفس الرتبة أو الدرجة الأصلية على الا يجاوز قيمة هذا التعويض ٥٠٪ من معاشه وذلك لمدة اقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون لمن انتهت خدمته اعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ومن تاريخ انتهاء الخدمة للمتفعين بأحكامه وتحدد التعويضات والبدلات التي تدخل في حساب هذا التعويض بناء على اقتراح اللجنة الرئيسية لضباط القوات المسلحة وتصدق رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة .

ويسقط حق صاحب المعاش في هذا التعويض طوال مدة تكليفه أو استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة أو استخدامه أو تكليفه في الجهاز الاداري للدولة أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .

ويقطع تعويض التقاعد نهائيا عند وفاة المنتفع أو عند بلوغه سن تقاعد رتبته أو درجته الأصلية المحددة بقانون المعاشات المعامل به .

## **الفصل الثاني**

### **أنواع المعاشات والمكافآت**

#### **الفرع الاول**

#### **معاشات ومكافآت التقاعد وانتهاء الخدمة**

**مادة ٢٢ -** يستحق المنتفعون المنصوص عليهم في البندين (١ ، ب ) من المادة (١) معاشا متى بلغت مدة خدمتهم خمسة عشر سنة كاملة ، ما لم يكونوا قد تركوا الخدمة بناء على طلبهم فيشترط ان تبلغ مدة خدمتهم عشرين سنة على الاقل .

وتشمل هذه المدة مدد الخدمة الفعلية والضمان والمدة الاضافية المحسوبة طبقا لنص المادتين ( ٨ ، ٩ ) .

**مادة ٢٣ -** يسوى المعاش باعتبار جزء من ستة وثلاثين جزءا من آخر راتب استحققه المنتفع وذلك عن كل سنة من مدة خدمته المحسوبة في المعاش .

**مادة ٢٤ -** تمنح مكافأة لمن تنتهي خدمته قبل استيفائه شرط المدة

لاستحقاق المعاش ، تحسب على أساس ١٥ ٪ من الراتب السنوى عن كل سنة كاملة من مدة خدمته المحسوبة في المعاش بقية آخر راتب استحققه . وفي حساب هذه المكافأة يعتبر كسر الشهر شهرا كاملا ويحسب كسر السنة بواقع الشهر جزء من اثني عشر جزءا .

**مادة ٢٥ -** يسوى معاش أو مكافأة من تنتهى خدمته اثناء وجوده بالاستيداع على أساس آخر راتب استحققه قبل احواله الى الاستيداع .  
**مادة ٢٦ -** استثناء من احكام المادة (٢٢) اذا انتهت خدمة المنتفع ببلوغه السن المحددة للتقاعد بالمادتين ١٢ و ١٣ ، يمنح معاشا مقداره اربعة اخماس اقصى مربوط رتبته او درجته الاصلية او اربعة اخماس آخر راتب استحققه ايهما افضل .

يسرى حكم الفقرة السابقة على الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون طبقا للسن المحددة بقوانين المعاشات المعاملين بها مع عدم صرف فروق عن الماضي ويشترط تقديم طلب بذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون مع رد المكافأة السابق صرفها دفعة واحدة او على اقساط شهرية لا تقل عن مائة قسط ، تخصم من المعاش فاذا قدم الطلب بعد هذا الميعاد فتصرف الفروق المستحقة من اول الشهر التالى لتقديم الطلب.

## الفرع الثانى

### معاشات من تنتهى خدمتهم بقوة القانون

**مادة ٢٧ -** اذا احيل المنتفع الى التقاعد قبل بلوغه سن التقاعد بغير طلب منه وبسبب غير الطرد او الرفض او الاستثناء عن الخدمة يمنح معاشا شهريا مقداره اربعة اخماس اقصى مربوط رتبته او درجته الاصلية او اربعة اخماس آخر راتب استحققه ايهما افضل .

## الفرع الثالث

### معاشات من تنتهى خدمتهم لعدم اللياقة الصحية

**مادة ٢٨ -** يمنح من تنتهى خدمته لاصابته بعجز كلى بغير سبب الخدمة معاشا شهريا يعادل اربعة اخماس اقصى مربوط رتبته او درجته الاصلية او اربعة اخماس آخر راتب استحققه ايهما افضل .

اما من تنتهى خدمته لاصابته بعجز جزئى بغير سبب الخدمة فيمنح معاشا شهريا يعادل اربعة اخماس متوسط مربوط رتبته او درجته الاصلية او اربعة اخماس آخر راتب استحققه ايهما افضل .

**مادة ٢٩ -** يمنح من تنتهى خدمته لاصابته بعجز كلى بسبب الخدمة معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة التالية لرتبته أو درجته الأصلية أو أربعة أخماس آخر راتب استحققه أيهما أفضل .  
أما من تنتهى خدمته لاصابته بعجز جزئى بسبب الخدمة فيمنح معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس متوسط مربوط الرتبة أو الدرجة التالية لرتبته أو درجته الأصلية أو أربعة أخماس آخر راتب استحققه أيهما أفضل .

**مادة ٣٠ -** يمنح من تنتهى خدمته لاصابته بعجز كلى بسبب العمليات الحربية معاشا شهريا يعادل معاش المستشهد من نفس رتبته أو درجته الأصلية طبقا للفئات الموضحة بالجدول رقم (٢) المرافق .  
أما من تنتهى خدمته لاصابته بعجز جزئى بسبب العمليات الحربية فيمنح معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة التالية لرتبته أو درجته الأصلية أو أربعة أخماس آخر راتب استحققه أيهما أفضل .

**مادة ٣١ -** تسرى احكام المادة (٣٠) على من يصاب بعجز كلى أو جزئى فى احدى الحالات الآتية :  
( ١ ) اثناء أسره اذا ما ثبت براءته طبقا للقواعد والأوامر المتبعة فى القوات المسلحة .

(ب) بسبب مشروعات التدريب بالدخيرة الحية .  
(ج) بسبب الانفجارات التى تحدث من الألغام والمفرقات .  
( د ) بسبب الاسقاط الجوى أو الغوص تحت الماء .  
(هـ) بسبب حوادث الاشتباك مع المهربين .  
( و ) فى الحالات المماثلة التى يصدر بها قرار من وزير الحربية .  
ويشترط فى جميع الحالات أن يكون قد تصدق مسبقا للفرد بالقيام بأى عمل من الأعمال المشار اليها ، والا تكون الإصابة قد حدثت باهماله .

## الفرع الرابع

### معاشات المستحقين

**مادة ٣٢ -** يسوى معاش المستحقين عمر يتوفى بغير سبب الخدمة على أساس أربعة أخماس أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة الأصلية للمتوفى أو على أساس أربعة أخماس آخر راتب استحققه أيهما أفضل .

**مادة ٣٣ -** يسوى معاش المستحقين عمن يتوفى بسبب الخدمة على أساس أربعة أخماس أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة التالية للرتبة أو الدرجة الأصلية للمتوفى أو أربعة أخماس آخر راتب استحققه أيهما أفضل .



**مادة ٣٤ -** يسوى معاش المستحقين عمن يتوفى في الأحوال المنصوص عليها بالمادة (٣١) طبقاً للفئات الموضحة بالجدول رقم (٢) المرافق .

### الفرع الخامس

#### المنح والمعاشات والمكافآت المستحقة في حالات الاستشهاد والفقد

**مادة ٣٥ -** يصرف للمستحقين عن المستشهد أو المتوفى أو المفقود بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) منحة عاجلة تعادل جملة راتبه وتعويضاته عن ستة أشهر .  
كما يصرف للمستحقين عن المفقود بسبب الخدمة منحة عاجلة تعادل راتبه وتعويضاته عن ثلاثة أشهر .

وتستحق هاتان المنحتان بالإضافة إلى المعاش المقرر ، وتسرى في شأنهما الأحكام المنصوص عليها في المادة (١٥) .

**مادة ٣٦ -** يصرف للمستحقين عن المستشهدين أو من في حكمهم من المفقودين بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) المعاشات الموضحة بالجدول رقم (٢) المرافق .

**مادة ٣٧ -** يصرف للمستحقين عن المفقود بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو بسبب الخدمة معاش شهري طوال مدة فقده يعادل ما يستحقونه عنه من معاش بافتراض استشهاده أو وفاته بحسب الأحوال ، وذلك اعتباراً من أول الشهر الذي فقد فيه .

**مادة ٣٨ -** يعتبر المفقود بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) في حكم المستشهد كما يعتبر المفقود بسبب الخدمة في حكم المتوفى بسببها وذلك بعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ فقده دون أن تثبت وفاته رسمياً أو وجوده على قيد الحياة .  
وفي هذه الحالات يصدر قرار من وزير الحربية باعتبار المفقودين مستشهدين أو متوفين حسب الأحوال .

**مادة ٣٩ -** يصرف للورثة الشرعيين للمستشهد أو المتوفى في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو من في حكمها مكافأة استشهاد كالآتي :

( أ ) الضباط بجميع فئاتهم ، ٢٠٠٠ جنيه

( ب ) المساعدون ، ١٠٠٠ جنيه

( ج ) ذو الراتب العالي ، ٧٥٠ جنيه

( د ) المجندون ومن في حكمهم ، ٢٥٠ جنيه

**مادة ٤٠ -** إذا اتضح أن المفقود أو من اعتبر مستشهدا أو من في حكمة موجود على قيد الحياة يوقف صرف المعاش للمستحقين عنه وتسوى حالته في ضوء ما تسفر عنه التحقيقات العسكرية .  
فإذا ثبت عدم سلامة موقفه يكون للحكومة حق الرجوع عليه بماسبق صرفه .

أما إذا كان موقفه سليما فتجرى مقاصصة بين استحقاقاته وبين ما صرف للمستحقين عنه ، فإن تجاوزت مستحقاته قيمة ما صرف لهم أدى اليه الفرق .

### الفرع السادس

#### المعاشات والمكافآت الاستثنائية

**مادة ٤١ -** يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الحرية منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو مكافآت استثنائية للأفراد العاملين بهذا القانون ، أو الذين انتهت خدمتهم ، أو لعائلات من يستشهد أو يتوفى أو يفقد منهم وهو بالخدمة أو بعد انتهاء خدمته .

كما تسرى أحكام هذه المادة على العاملين بأحكام أى قانون من قوانين التقاعد والمعاشات العسكرية السابقة على هذا القانون والمستحقين عنهم .

### الفصل الثالث

#### الاستحقاق في المعاش أو المكافأة

**مادة ٤٢ -** إذا توفي المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقا للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (١) المرافق اعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة ويربط معاش الحمل المستكن من تاريخ ولادته حيا .

**مادة ٤٣ -** يقصد بالمستحقين في تطبيق أحكام هذا القانون الأرملة والأرامل والزوج والأبناء والبنات والوالدان والأخوة والأخوات ، الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة أو استشهاد أو فقد المنتفع أو وفاة صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية .

**مادة ٤٤ -** يشترط لاستحقاق الأرملة ما يأتى :

- ١ - أن يكون عقد الزواج رسميا ، أو يثبت الزواج بحكم قضائى نهائى .
- ٢ - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المنتفع أو صاحب المعاش سن الستين ويستثنى من هذا الشرط الحالتان الآتيتان ١

( ١ ) حالة مطلقة صاحب المعاش التى عقد عليها بعد سن الستين وكانت فى عصمته قبل بلوغه هذا السن .  
( ب ) حالة الزواج التى يكون فيها سن الزوجة أربعين سنة على الأقل وقت الزواج ، ولا يكون فيها لصاحب المعاش زوجة أخرى .  
ويعتبر التصديق على الزواج بعد سن الستين فى حكم الزواج بعد هذا السن .

مادة ٤٥ - يشترط لاستحقاق الزوج ما يأتى :

- ١ - أن يكون عقد الزواج رسميا .
- ٢ - أن يكون عاجزا عن الكسب وفقا للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش على أن يؤيد ذلك بقرار من الجهة الطبية المختصة .
- ٣ - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المنتفع أو صاحبة المعاش سن الستين .

مادة ٤٦ - يشترط لاستحقاق الأبناء ألا يكون الابن قد بلغ سن الحادية والعشرين .

ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

( ١ ) العاجز عن الكسب وفقا للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش على أن يؤيد ذلك بقرار من الجهة الطبية المختصة .

( ب ) الطالب باحدى مراحل التعليم التى لا تجاوز مرحلة الحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوز سن السادسة والعشرين ، على أن يستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين ، خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة .  
( ج ) من حصل على المؤهل النهائى المنصوص عليه بالبند السابق ولم يلتحق بعمل يستمر فى صرف المعاش الى أن يحصل على دخل نتيجة مزاولة مهنة أو عمل أو يبلغ سن السادسة والعشرين أى التاريخين أقرب .

مادة ٤٧ - يشترط لاستحقاق البنت ألا تكون متزوجة ، كما يشترط لاستحقاق الأم ألا تكون متزوجة من غير والد المنتفع أو صاحب المعاش .

مادة ٤٨ - يشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات بالإضافة الى شروط استحقاق الأبناء والبنات أن يثبت إعالة المنتفع أو صاحب المعاش إياهم أثناء حياته بشهادة إدارية .

مادة ٤٩ - يقطع معاش المستحق فى الحالات الآتية :

- ١ - وفاة المستحق .
- ٢ - بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام استمرار صرف المعاش المنصوص عليها بالمادة ( ٤٦ ) .



٣ - زواج الأم من غير والد المنتفع أو صاحب المعاش ، أو زواج الأرملة أو البنت أو الاخت ما لم تكن أم الشهيد أو أرملة فيصرف لها ٥٠ ٪ من المعاش المستحق لها وتمنح البنت أو الاخت في هذه الحالة منحة تساوي المعاش المستحق لها عن مدة سنة بعد أدنى قدره خمسة وعشرون جنيها ، ولا تصرف هذه المنحة إلا مرة واحدة ولا يجوز استردادها إذا أعيد المعاش لها وفقا لأحكام هذا القانون .

٤ - إذا توافرت في المستحق شروط استحقاق معاش أكبر وفقا للمادة (٥٢) وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٥٣) .

مادة ٥٠ - يعاد للبنات والإمهات والأخوات حصصهن السابق قطعها لزوجهن سواء في المعاش أو المكافأة الشهرية المقررة قانونا للاوسفة والأنواط إذا طلقن أو ترملن بعد وفاة المنتفع أو صاحب المعاش .

وإذا طلق أو ترملت البنت أو الأم أو الاخت أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المنتفع أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث ودون المساس بحقوق باقى المستحقين وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادتين (٤٦) و (٤٨) .

كما يعاد حق الأرملة في المعاش أو المكافأة الشهرية المقررة قانونا للاوسفة والأنواط إذا طلق أو ترملت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الآخر ، وفي هذه الحالة يخفض معاش الأولاد أو الأرملة الأخرى بحسب الأحوال بقيمة الجزء الذى آل اليهم نتيجة زواجها .

وتسرى أحكام الفقرتين السابقتين على حالات الطلاق والتمرل والعجز عن الكسب السابق على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٥١ - يوقف صرف المعاش المقرر للمستحق في الحالات الآتية :

( أ ) الالتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل صاف يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه ، فإذا نقص هذا الدخل عن المعاش المستحق صرف اليه الفرق . ويقصد بالدخل الصافى مجموع ما يحصل عليه العامل مخصصا منه حصته في اشتراكات المعاشات أو التأمين والضرائب .

(ب) مزاولة مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة تزيد عن خمس سنوات متصلة ، ويعود الحق في صرف المعاش في حالة ترك مزاولة هذه المهنة اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ ترك المهنة .

مادة ٥٢ - إذا توافرت في المستحق شروط الاستحقاق لأكثر من معاش طبقا لأحكام هذا القانون . أو قانون التأمين الاجتماعى أو الخزانة العامة ،

استحق له المعاش الأكبر ، ويوزع المعاش الذي لم يستحق فيه بالتسراض  
عدم وجوده . . . . .

مادة ٥٢ - استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليها في المادتين  
(٥١) و (٥٢) يجمع المستحق بين الدخل من العمل والمهنة والمعاش أو بين  
المعاشات في الحدود الآتية :

( أ ) يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود ٣٠ جنيها .  
... (ب) يجمع المستحق بين المعاشات في حدود ٣٠ جنيها ، ويكمل المعاش  
الى هذا القدر من المعاش الذي يستحق فيه نصيبا اقل ويوزع المتبقي من  
المعاش على باقي المستحقين في حدود انصبتهم المنصوص عليها بالجدول  
رقم (١) المرافق . . . . .

(ج) اذا كان المعاش مستحقا عن شهيد او مفقود في العمليات الحربية  
او في احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) فيكون الجمع بين  
المعاش والدخل او المعاش الآخر دون التقيد بحد اقصى .

( د ) يجمع الأولاد بين المعاشات المستحقة عن والديهم دون حدود .  
( هـ ) اذا كان المعاش مستحقا لأرملة المنتفع او أرملة صاحب المعاش  
فلها الحق في الجمع بين دخلها من عملها او معاشها عن مدة خدمتها وبين  
معاشها عن زوجها مهما بلغ مجموعها .

( و ) اذا كان المعاش المستحق للابن او الاخ وفقا لشروط استحقاقهما  
لم يرد على باقي المستحقين بعد قطعه يعاد صرفه اليه في حالة ايقاف صرف  
مرتبه او اجرة اثناء فترة التجنيد الالزامية طالما لم يبلغ سن السادسة  
والعشرين .

( ز ) يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد  
وذلك بدون حدود .

## الباب الرابع

### مكافآت ومنح ومعاشات المجندين

#### الفصل الاول

##### مكافأة انتهاء الخدمة العسكرية

مادة ٥٤ - ضباط الصف والجنود المجنسون ومن في حكمهم الذين  
تنتهي مدة خدمتهم العسكرية العاملة او الوطنية او مدة خدمتهم الثانية  
التي يعاملون خلالها من الناحية المالية معاملة المجندين يستحقون مكافأة  
بواقع ٥٠٠ مليم عن كل شهر من شهور خدمتهم وذلك حتى تاريخ نقلهم  
الى الاحتياط ، ويجبر كسر الشهر الى شهر كامل عند حساب هذه المكافأة .

ولا يدخل في حساب المكافأة المدد التي لا تختص بها ضمن مدة الخدمة الفعلية والمنصوص عليها في القوانين العسكرية .

**مادة ٥٥ -** تستحق المكافأة المنصوص عليها في المادة (٥٤) عند انتهاء مدة الخدمة العسكرية العاملة أو الوطنية بسبب قضاء هذه المدة أو مدة الخدمة الثانية المشار إليها في البند (ج) من المادة (١) أو بسبب الرقت من الخدمة أو الإعفاء من جزء منها .

**مادة ٥٦ -** تسوى مكافأة انتهاء الخدمة العسكرية العاملة أو الوطنية المجندين ومن في حكمهم على أساس كامل مدة الخدمة المقررة عليهم وذلك بالنسبة الى :

- (١) المستشهدين بسبب العمليات الحربية أو المتوفين في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) أو بسبب الخدمة .
- (ب) المفقودين الذين يعلن استشهدادهم أو وفاتهم .
- (ج) من تنتهى مدة خدمتهم لعدم لياقتهم صحيا بسبب العمليات الحربية أو بسبب إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو بسبب الخدمة .

## الفصل الثماني

### منح ومعاشات المجندين في حالات الاستشهاد وحالات

### الإصابة والوفاة والفقد وبسبب الخدمة والعمليات الحربية

**مادة ٥٧ -** يمنح من يصاب من المجندين بسبب الخدمة بجروح أو عاهات أو أمراض يتقرر بسببها إنهاء خدمته العسكرية معاشا شهريا قدره عشرة جنيهاً إذا كان العجز كلياً ، وثمانية جنيهاً إذا كان العجز جزئياً .

أما من تنتهى خدمته منهم لاصابته بسبب العمليات الحربية أو فى إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) فيمنح معاشا شهريا مقداره اثنا عشر جنيهاً إذا كان العجز كلياً ، وعشرة جنيهاً إذا كان العجز جزئياً .

**مادة ٥٨ -** يمنح من يصاب بسبب الخدمة من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية بجروح أو عاهات أو أمراض ينتج عنها عجز كلى أو جزئى ويتقرر بسببها إنهاء خدمته العسكرية معاشا شهريا يعادل أربعة أخماس راتبه المدنى ، ويضاف الى هذا المعاش جنيهان إذا كان العجز كلياً .



أما من تنتهي خدمته منهم لاصابته بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) بعجز كلي فيمنح معاشاً شهرياً يعادل راتبه المدني مضافاً إليه جنيهاً ، أما إذا كان العجز جزئياً فيمنح معاشاً شهرياً يعادل أربعة أخماس راتبه المدني مضافاً إليه جنيهاً واحد .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل المعاش عن الفئات المقررة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة (٥٧) بحسب الأحوال .

**مادة ٥٩ -** يمنح المستحقون ممن يتوفى أو يفقد من المجندين بسبب الخدمة معاشاً شهرياً مقداره عشرة جنيهاً ، ما لم يكن المتوفى من المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية فيمنح المستحقون عنه معاشاً شهرياً يعادل أربعة أخماس راتبه المدني مضافاً إليه جنيهاً على ألا يقل المجموع عن عشرة جنيهاً .

**مادة ٦٠ -** يمنح المستحقون عن الشهيد أو المفقود في العمليات الحربية من المجندين معاشاً شهرياً مقداره اثنا عشر جنيهاً ، فإذا كان الشهيد أو المفقود من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية منح المستحقون عنه معاشاً شهرياً يعادل راتبه المدني مضافاً إليه جنيهاً على ألا يقل المجموع عن اثني عشر جنيهاً .

ويسرى حكم هذه المادة إذا كانت الوفاة أو الفقد بسبب إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) .

**مادة ٦١ -** تمنح المعاشات المقررة في المادتين (٥٩) و (٦٠) إلى المستحقين بالإضافة إلى أية مبالغ أخرى مستحقة لهم - عدا المعاش - طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي .

**مادة ٦٢ -** يوزع معاش المستحقين عن المجندين طبقاً لأحكام المادة (٤٢) ويربط بحد أدنى مقداره ثلاثة جنيهاً شهرياً بالنسبة للارملة أو الأرملة على ألا يقل نصيب الأرملة الواحدة وكل من باقى المستحقين من جنيهاً شهرياً .

وفي حالات الاستشهاد أو الفقد في العمليات الحربية أو الوفاة أو الفقد في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) إذا لم تستنفد أنصبة المستحقين مقدار المعاش المنصوص عليه في المادة (٦٠) ، يعاد توزيع الفرق عليهم بنسبة أنصبتهم .

**مادة ٦٣ -** يصرف للمستحقين عن الشهيد أو المفقود أو المتوفى في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١)

من المجندين منحة مالية عاجلة مقدارها ٧٢ جنيها ، كما يصرف للمستحقين عن التوفى أو المفقود بسبب الخدمة من المجندين منحة عاجلة مقدارها ٣٦ جنيها .

وتستحق هاتان المنحتان بالإضافة إلى المعاش المقرر ، وتسرى في شأنهما الأحكام المنصوص عليها في المادة ( ١٥ ) .

مادة ٦٤ - تسرى أحكام المواد ٣٨ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٧١ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٩ و ١٠١ على المجندين ومن في حكمهم والمستحقين .

مادة ٦٥ - في جميع الأحوال المنصوص عليها بالمواد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ يصرف المعاش بالإضافة إلى مكافأة انتهاء الخدمة العسكرية المستحقة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٦

### الباب الخامس

منح ومعاشات ومكافآت ضباط وضباط صف وجنود  
الاحتياط والمكلفين بخدمة القوات المسلحة والعاملين  
المدنيين بالقوات المسلحة

### الفصل الأول

منح ومعاشات ومكافآت ضباط وصف ضباط وجنود  
الاحتياط والمكلفين بخدمة القوات المسلحة

مادة ٦٦ - من يصاب بإصابة لا تمنع من الاستمرار في الخدمة العسكرية أو المدنية من ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط وذلك أثناء فترات الاستدعاء بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ( ٣١ ) يعامل من حيث تعويض الإصابة وفقاً لأحكام المبدأ ( ٨٠ ) على أن يكون الصرف لهم بذات الفئات المخصصة لقرين كل منهم في الرتبة أو الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين بالراتب العالي .

مادة ٦٧ - من يصاب من الأفراد المنصوص عليهم في المادة ( ٦٦ ) بإصابة تجعله غير لائق للاستمرار في الخدمة العسكرية أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد أثناء الاستدعاء بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ( ٣١ ) فيعامل من حيث المنحة أو المعاش أو مكافأة الاستشهاد أو التأمين الإضافي على الوجه الآتي :

أولا - بالنسبة لغير العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام :  
( ١ ) تسرى عليهم فيما يختص بالمنحة أحكام المادتين ( ١٥ ، ٣٥ )  
على أن يكون أساس التقدير أول مربوط رتبة قرينه من الرتبة أو  
الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين بالراتب العالى مضافا  
إلى التعويضات التى يتقاضاها .

( ب ) تسرى عليهم فيما يختص بالمعاش أحكام المواد ( ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ) بحسب الأحوال على أن يستحق الفرد منهم  
أو المستحقون عنه فى كل حالة ما يستحقه قرينه من نفس الرتبة أو  
الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين براتب عال .

( ج ) تسرى عليهم فيما يختص بمكافأة الاستشهاد أو التأمين الإضافى  
أحكام المادتين ( ٣٩ ، ٧٨ ) بحسب الأحوال على أن يكون الصرف بالفئة  
المخصصة لقرين كل منهم فى الرتبة أو الدرجة الأصلية من الضباط  
العاملين والمتطوعين بالراتب العالى .

( د ) تسرى عليهم فيما يختص بالتأمين أحكام المادتين ( ٧٦ ، ٧٧ )  
على أن يحسب مبلغ التأمين على أساس أول مربوط رتبة أو درجة  
أقرانهم فى الرتبة أو الدرجة الأصلية من الضباط العاملين أو المتطوعين  
بالراتب العالى .

( هـ ) تسرى أحكام البند ( د ) على كل من تنتهى خدمته منهم لوفاة  
أو عدم اللياقة الصحية بغير سبب الخدمة .

#### ثانيا - بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام :

( ١ ) تسرى عليهم فيما يختص بالمنحة والتأمين الأحكام الواردة فى  
الفقرتين ( ١ ، د ) من البند أولا أو تسوى حالاتهم بالفئات الواردة بالمواد  
( ١٥ ، ٣٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ) بحسب الأحوال على أساس الراتب المدنى الذى  
يتقاضاه كل منهم أيهما أفضل .

وفى كلتا الحالتين لا يجوز صرف المنحة ولا التأمين أو ما يقابله من  
أى جهة أخرى .

( ب ) تسرى عليهم فيما يختص بالمعاش أحكام الفقرة ( ب ) من البند  
أولا أو تسوى حالاتهم وفقا للفئات الواردة بالمواد ( ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ،  
٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ) على أساس الراتب المدنى الذى يتقاضاه كل  
منهم أيهما أفضل .

( ج ) تسرى عليهم فيما يختص بمكافأة الاستشهاد أو التأمين الإضافى  
أحكام الفقرة ( ج ) من البند أولا .

مادة ٦٨ - تسرى أحكام المادة ( ٦٦ ) والبند أولا من المادة ( ٦٧ )  
فى شأن الضباط وضباط الشرف وذوى الرواتب العالية المتقاعدتين



المستدعين للخدمة كاحتياط وفقا لاحكام قوانين خدمة الضباط وضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، على أن يتخذ آخر راتب تقاضاه كل منهم قبل تقاعده أساسا في التقدير متى كان ذلك في صالحه بشرط ألا يقل المعاش عما كان مقررا لهم من قبل وعلى أن يخصم أى جهة أخرى .

منهم أو من المستحقين عنهم ما يكون قد سبق صرفه لهم من منحة أو تعويض أو تأمين اضافي .

ويعامل الضباط المجندون معاملة ضباط الاحتياط كما يعامل المجندون المستبقون بسبب دواعي الخدمة معاملة الأفراد الاحتياط .

مادة ٦٩ - تسرى في شأن المنتفعين المنصوص عليهم في المواد (٦٦) و (٦٧) و (٦٨) والمستحقين عنهم أحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٨٥ و ١٠١

مادة ٧٠ - يمنع ضباط وضباط الصف وجنود الاحتياط من غير العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام عند انتهاء فترات استدعائهم أو انتهاء خدمتهم العسكرية بغير سبب تأديبي أو جنائي مكافأة تحسب عن كل فترة استدعاء بنسبة ٩٪ من قيمة متوسط الراتب الاصلى المقرز لقرينه العامل من نفس رتبته أو درجته عن كل شهر من مدة خدمته العسكرية الفعلية وفي حساب هذه المكافأة تحسب كسور الشهر شهرا كاملا كما تحسب لهم الضمائم والمدد الاضافية المنصوص عنها في المادتين (٨ و ٩) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الضباط وضباط الشرف وذوى الرواتب العالية المتقاعدين المستدعين للخدمة وفقا لاحكام قوانين خدمة الضباط وضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة أو التعبئة العامة اعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

مادة ٧١ - تضاف الضمائم ومدد الخدمة الاضافية المنصوص عليها بالمادتين (٨ ، ٩) من هذا القانون الى مدد خدمة الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط من العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام في حساب معاشاتهم أو مكافآتهم عند انتهاء خدمتهم في هذه الجهات .  
وتخطر ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة وادارة السجلات

العسكرية المختصة بجهات الوظائف. المشار اليها لهؤلاء الأفراد بالضمان  
والمدد الإضافية المستحقة لهم .

مادة ٧٢ - تسري احكام المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ على

الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة .

## الفصل الثاني

### العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة

مادة ٧٣ - يعامل العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة

في الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة أو أية استحقاقات أخرى  
طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي أو لقوانين المعاشات العاملين بها بحسب  
الأحوال .

أما في حالات الاستشهاد أو الفقد أو الوفاة أو انتهاء الخدمة لعدم  
اللياقة الصحية أو الإصابة التي لا تمنع من البقاء في الخدمة وكانت هذه  
الحالات بسبب العمليات الحربية أو بسبب إحدى الحالات المنصوص  
عليها بمادة ( ٣١ ) فتسوى استحقاقاتهم من حيث المنحة العاجلة والمعاش  
والتأمين والتأمين الإضافي ومكافأة الاستشهاد وتعويض الإصابة طبقاً  
للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون كأقرانهم من العسكريين بحسب  
الرتب والدرجات العسكرية المعادلة لفتاتهم الوظيفية المدنية ، أو تسوى  
هذه الاستحقاقات وفقاً للفتات الواردة بأحكام هذا القانون على أساس  
راتب الوظيفة المدنية الذي يتقاضاه كل منهم أيهما أفضل .

وتسري عليهم أحكام المادتين ( ٨ ، ٩ ) من حيث الضمان والمدة  
الإضافية وتخسب بمدة الضمان والمدة الإضافية ضمن المدة المستحق عنها  
التعويض المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ( ١٩ ) من قانون التأمين  
الاجتماعي .

وينتفع بحكم الفقرة السابقة من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات  
المسلحة والمعارون والمنتدبون والمحقون منهم للعمل بالقوات المسلحة خلال  
مدة عملهم بها وكذلك من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو كان  
من أفرادها والمعارون والمنتدبون والمحقون أثناء الحرب العالمية الثانية  
أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي أو حرب اليمن أو منذ عدوان يونيو  
١٩٦٧ خلال مدة وجودهم الفعلي بها .

**الباب السادس**  
**التأمين والتأمين الاضافى وتعويض المصابين باصابات**  
**لا تمنعهم من البقاء فى الخدمة**

**الفصل الاول**  
**التأمين**

- مادة ٧٤ -** يقتطع اشتراك التأمين بواقع ١٪ شهريا من :
- ( ١ ) راتب الافراد المذكورين فى البندين ( ١ ، ب ) من المادة ( ١ ) ويرجع فى حساب الراتب الى حكم المادة ( ٢ ) .
- ( ب ) الراتب او المكافاة الشهرية والتعويضات المشار اليها فى المادة ( ٢ ) للافراد الاحتياط والمكلفين من غير العاملين بالوظائف العامة .
- ( ج ) الراتب الاصلى للمجندين ومن فى حكمهم دون التعويضات .
- ( د ) آخر راتب تقاضاه المتقاعدون المستدعون للخدمة العسكرية كاحتياط او وفقا لاحكام قوانين الخدمة العاملين بها من الضباط وضباط الشرف وذوى الرواتب العالية من ضباط الصف والجنود وكذا المستبقون بالخدمة لتسليم ما بعهدتهم .
- ويطبق حكم المادة ( ٩٨ ) من هذا القانون فيما يتعلق باقتطاع أقساط التأمين بالنسبة للمعارين داخل جمهورية مصر العربية وخارجها وكذلك مدد الاجازات الدراسية والاعتيادية والاستثنائية بدون مرتب .
- واذا خفض الراتب او المكافاة الشهرية لاي سبب من الاسباب فيكون الاستقطاع والصرف على اساس الراتب الاصلى او المكافاة بالكامل .
- ولا تؤدي أية اشتراكات بعد سن الخامسة والستين .
- مادة ٧٥ -** اذا انتهت خدمة أحد الافراد المذكورين بالبندين ( ١ ، ب ) من الفقرة الاولى من المادة ( ١ ) واستحق معاشا استمر فى أداء اشتراكات التأمين خصما من معاشه بواقع ١٪ من آخر راتب تقاضاه الى أن يبلغ سن الخامسة والستين ما لم يبد عدم رغبته فى ذلك كتابة أو كان انتهاء خدمته لعدم اللياقة الصحية .
- واذا ما قطع أو أوقف صرف معاشه لاي سبب من الاسباب التزم بأداء قيمة هذا الاشتراك شهريا لإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والا سقط حقه فى التأمين اذا ما تأخر فى أداء اشتراكه ثلاثة أشهر متتالية .



ولمدير ادارة التأمين والمعاشيات للقوات المسلحة التجاوز عن هسدا  
التأخير لمرة واحدة اذا ما اقتنع بوجود أسباب تبرره طالما كان المشترك  
على قيد الحياة .

وعند وفاة المشترك قبل السن المذكورة يصرف التأمين طبقا لحكم  
البند ( ١ ) من المادة ( ٧٦ ) وذلك بالإضافة الى اية مبالغ تأمين اخرى  
مستحقة عند وفاته .

**مادة ٧٦ -** تستحق مبالغ التأمين في احدى الحالتين الآتيتين .  
( أ ) وفاة المشترك في التأمين قبل بلوغه سن الخامسة والنستين وفي  
هذه الحالة يؤدي التأمين الى المستفيدين الذين عينهم قبل وفاته فاذا  
لم يعين احدا يؤدي التأمين الى الورثة الشرعيين .  
واذا تخلفت الصفة التي حددها المشترك كشرط لاستحقاق مبلغ  
التأمين لأي من المستفيدين أو توفي ايهم قبل وفاته ، فلا يعتد بهذا  
التحديد بالنسبة لهذا المستفيد ، ويؤدي مبلغ التأمين الخاص به في هذه  
الحالة الى الورثة الشرعيين .

وبالنسبة لضباط الصف والجنود ذوى الرواتب العالية والمجندين  
بالقوات المسلحة تصرف مبالغ التأمين المستحقة عنهم الى ورثتهم الشرعيين  
( ب ) انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة اذا  
نشأت عن عجز كلي اما اذا كان العجز جزئيا استحق المشترك نصف مبلغ  
التأمين ولا يسرى ذلك على المجند الذي تنتهى خدمته العسكرية لعدم  
اللياقة الصحية بسبب مرض أو عاهة يثبت انه كان مصابا بها قبل تجنيده  
أو بسبب اصابة تعمد احداثها وترتب عليها عدم صلاحيته للخدمة  
العسكرية .

**مادة ٧٧ -** يكون مبلغ التأمين الذى يؤدي طبقا للمادة ( ٧٦ ) معادلا  
لنسبة من الراتب السنوى تبعاً للسن وذلك وفقا للجدول رقم ( ٣ )  
المرفق .

ويحسب مبلغ التأمين على اساس آخر راتب أو مكافأة شهرية تم  
الاستقطاع للتأمين على اساسها طبقا لحكم المادة ( ٧٤ ) ويدخل في تقدير  
الراتب أو المكافأة ما يكون قد استحقه المتنفع من زيادة في راتبه أو مكافأته  
ولو لم يكن قد تم صرفها .

ويحسب مبلغ التأمين المستحق عن المفقود عند ثبوت وفاته على  
اساس السن والراتب وقت الفقد .  
وفي تحديد السن لا تحسب كسور السنة .

## الفصل الثاني

### التأمين الاضافي

**مادة ٧٨ -** يصرف في حالتى الوفاة أو انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية الى الورثة الشرعيين أو من انتهت خدمته بحسب الاحوال تأمين اضافى على الوجه الآتى :

( ١ ) اذا كانت الوفاة أو العجز الكلى بسبب العمليات الحربية أو فى احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ( ٣١ ) أو نتيجة حادث طيران بسبب الخدمة فيكون التأمين الاضافى بالفئات الآتية :

جنيه

٢٠٠٠	للضباط بجميع فئاتهم .
١٠٠٠	للمساعدين
٧٠٠	لضباط الصف والجنود ذوى الرواتب العالية .
٥٠٠	للمجندين ومن فى حكمهم .

( ب ) اذا كانت الوفاة أو العجز الكلى ناشئين بسبب الخدمة عدا حادث الطيران تصرف نصف الفئات .

( ج ) اذا كان العجز جزئيا يصرف نصف الفئات المقررة فى البندين ( ١ ، ب ) بحسب الاحوال .

**مادة ٧٩ -** يشترط لاستحقاق التأمين الاضافى فى حالة انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية الا يكون المنتفع قد حصل على تعويض عن ذات اصابته قبل انتهاء خدمته يعادل أو يزيد على مبلغ التأمين الاضافى المنصوص عليه بالمادة ( ٧٨ ) فاذا كان قد استولى على تعويض أقل من مبلغ التأمين الاضافى المشار اليه أدى اليه الفرق .

## الفصل الثالث

### تعويض المصابين باصابات لا تمنعهم من البقاء فى الخدمة

**مادة ٨٠ -** يمنح المصابون بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو الحالات المنصوص عليها بالمادة ( ٣١ ) باصابات لا تمنعهم من البقاء فى الخدمة العسكرية أو المدنية تعويضات طبقا للشروط والاحكام والفئات المنصوص عليها فى القوانين التى كانوا معاملين بها وقت حدوث الاصابة - اما تعويض الاصابات التى تحدث فى ظل العمل بهذا القانون فتقدر على الاساس التالى عن كل درجة من درجات العجز الناشئة عن الاصابة :

الحالة	الضباط وضباط الشرف	المساعدون	الرواتب العالية والجنود ذوي الصف	المجنّدون
١ - المصابون بسبب الخدمة	جنيه ١٥	جنيه ١٠	جنيه ٧	جنيه ٥
٢ - المصابون بسبب العمليات الحربية أو في حالات				
المادة (٣١)	٣٠	٢٠	١٤	١٠

**مادة ٨١ -** كل من أصيب بإصابة أو مرض بسبب العمليات الحربية

أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ( ٣١ ) ونتج عن ذلك عجز درجته ٣٥٪ فأكثر يسوى معاشه عند انتهاء خدمته العسكرية لأى سبب طبقاً لأحكام المادة ( ٣٠ ) أو الفقرة الثالثة من المادة ( ٥٧ ) أو الفقرة الثانية من المادة ( ٥٨ ) أو البندين أولاً ( ب ) أو ثانياً ( ب ) من المادة ( ٦٧ ) بحسب الأحوال ، وذلك على أساس رتبته أو درجته الأصلية عند انتهاء الخدمة .

وإذا تعددت حالات الإصابة أو المرض تكون العبرة بمجموع درجات العجز الناجمة عنها .

وتختص اللجنة المنصوص عنها بالمادة ( ٨٥ ) بتحديد درجات العجز ونوعه ( كلياً أو جزئياً ) .

وتسرى على العاملين بهذه المادة أحكام الفقرة الثانية من المادة ( ١٠١ ) .

## الباب السابع أحكام عامة

### الفصل الأول

#### اثبات عدم اللياقة الصحية واثبات الوفاة

**مادة ٨٢ -** كل إصابة ينشأ عنها جرح أو عاهة أو وفاة يجب أن يجرى عنها تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات سبب الإصابة أو العاهة أو المرض أو الوفاة .



كما يجب اثباتها بواسطة المجلس الطبى العسكرى المختص الذى عليه ان يقدم تقريراً يتضمن تحديد نسبة الاصابة ودرجة العجز ونوعه كلياً أو جزئياً ان وجد . .

وتصدق هيئة أو شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجراءات مجلس التحقيق بعد الاطلاع على تقرير المجلس الطبى العسكرى المختص .

وفى اثناء العمليات الحربية يكتفى فى هذا الشأن بتقرير كتابى من قائد الوحدة أو التشكيل موضحاً به الزمان والمكان والظروف التى احاطت بالاصابة أو العاهة ، ويقدم هذا التقرير الى ادارة شئون الضباط أو الى ادارة السجلات العسكرية المختصة بالنسبة لباقي الأفراد وإلى ادارة شئون العاملين المدنيين بالنسبة للعاملين المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة .

**مادة ٨٣ -** تثبت عدم اللياقة الصحية للخدمة العسكرية بقرار من المجلس الطبى العسكرى المختص بناء على طلب يقدم من المصاب أو المريض أو من وحدته أو من الجهة الطبية العسكرية المختصة .

وإذا كان المصاب أو المريض خارج الجمهورية ، أو فى جهة نائية داخل الجمهورية جاز اثبات عدم اللياقة الصحية بتقرير يقدم من أحد الأطباء ويعتمده المجلس الطبى العسكرى .

ويجوز أن ينتقل المجلس الطبى العسكرى الى الجهة التى يقيم فيها المصاب أو المريض إذا كانت حالته تمنعه من الانتقال الى مقر المجلس .  
ولا يجوز للمجلس ان يوصى بعدم اللياقة الصحية الا اذا كان عدم احتمال الشفاء نهائياً .

ويعتبر اليوم السابق للتاريخ الذى تحدده الجهة المختصة بالتصديق على انتهاء الخدمة هو نهاية مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش .

**مادة ٨٤ -** اذا لم ير المجلس الطبى العسكرى ان العاهة أو المرض قد بلغ من الشدة درجة تجعل المصاب أو المريض غير لائق للخدمة صحياً جاز للمريض أو المصاب أن يقدم تقريراً من طبيبين متضمناً رأياً مخالفاً لرأى المجلس ويطلب تشكيل لجنة تؤلف من طبيب تعينه اللجنة الطبية العسكرية المختصة ومن طبيب آخر يختاره الطالب ومن طبيب ثالث تنتدبه نقابة الأطباء البشريين وتقدم هذه اللجنة تقريراً يتضمن ما اذا كانت العاهة أو المرض قد بلغ من الشدة درجة تجعل المصاب أو المريض غير لائق للخدمة .

**مادة ٨٥ -** تقدر درجات العجز الكلى أو الجزئى التى يستحق عنها معاش أو تأمين أو تأمين اضافى أو تعويض فى حالات العجز المنصوص عليها

بالمواد (٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٥٧، ٥٨، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ٧٦، ٧٨؛  
٨٠، ٨١) لجنة مشكلة على الوجه الآتى ا

(١) مدير ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة أو نائبه بالنسبة للضباط أو مدير ادارة السجلات العسكرية المختصة أو من ينوب عنه بالنسبة لباقي العسكريين أو مدير ادارة شئون العاملين المدنيين أو من ينوب عنه بالنسبة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة .

(ب) مندوب من ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

(ج) مندوب من هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة .

(د) مندوب من شعبة التنظيم والادارة المختصة .

(هـ) طبيبان من ادارة الخدمات الطبية المختصة لم يسبق لهما ابداء الرأى فى الحالة المعروضة على ان يكون احدهما اخصائى فيها .

وتعرض على هذه اللجنة الحالات التى استقرت وتصدر اللجنة قرارها بغير فحص تقرير المجلس الطبى العسكرى المختص ونتيجة التحقيق العسكرى ان وجد ويتضمن هذا القرار سبب الاصابة ودرجات العجز ونوعه كلياً أو جزئياً .

ولا يصبح قرار اللجنة نافذا الا بعد تصديق رئيس اركان حرب القوات المسلحة أو من يفوضه بالنسبة لحالات الضباط أو رئيس هيئة التنظيم والادارة أو من يفوضه بالنسبة لحالات باقى العسكريين والعاملين المدنيين .

مادة ٨٦ - تثبت الوفاة بتقديم شهادة الوفاة المعتمدة من مكتب الصحة المختصة أو باخطار من الجهة الادارية المختصة .

أما فى حالة العمليات الحربية فتثبت الوفاة طبقاً للقواعد والتعليمات المتبعة بالقوات المسلحة .

## الفصل الثانى

### أحكام متنوعة

مادة ٨٧ - يؤدى عن كل منتفع أو صاحب معاش نفقات جنازة تقدر بما يماوى أقصى راتب شهرى لرتبته أو درجته الاصلية أو معاش شهر واحد بحسب الاحوال ويحد ادنى مقداره خمسة وعشرون جنيهاً .  
أما بالنسبة لمن يستشهد بسبب العمليات الحربية أو يتوفى فى احدى الحالات المنصوص عنها بالمادة (٣١) فتؤدى عنه نفقات عزاء أو جنازة

بحسب الأحوال تقدر بها يساوى اقضى واتب شهرى لرتبته أو دوجتبه  
الاصلية وبعد ادنى كالآتى :

جنيه

١٠٠

( أ ) الضباط بجميع فئاتهم

( ب ) ضباط الصف والجنود ذوو الراتب العالى والاحتياط

٥٠

والمكلفون

٢٥

( ج ) المجندون ومن فى حكمهم

وتطبق احكام الفقرة السابقة بالنسبة الى العاملين المدنيين بالقوات  
المسلحة بنفس الفئات المقررة لأقراهم من العسكريين حسب الرتب  
والدرجات العسكرية المعادلة لفئاتهم المدنية .

ولا يجوز الجمع بين هذه النفقات وبين مصاريف الجنازة المنصوص  
عنها فى تشريعات أخرى .

وتصرف هذه المبالغ الى ارملة المنتفع أو المستشهد أو صاحب المعاش  
وان لم توجد فلارشد اولاده والا فلمن يتب قيامه يدفع هذه النفقات .

مادة ٨٨ - يعتبر مستشهدا فى حكم هذا القانون كل من يتوفى بسبب  
العمليات الحربية فى ميدان القتال أو متأثرا باصابته بعد نقله منه .

وتسرى احكام الفقرة السابقة على من يتوفى فى احدى الحالات المنصوص  
عليها بالمادة (٣١) اذا كان قد تصدق له مسبقا بالقيام بها وكانت الوفاة بغير  
اهماله .

مادة ٨٩ - فى تطبيق الاحكام الخاصة بالمفقودين المنصوص عنها فى هذا  
القانون يعتبر الاستشهاد أو الوفاة من تاريخ الفقد بالنسبة للاحكام الخاصة  
بصرف المعاش والمنحة العاجلة وتحديد المستحقين لهما ، ومن تاريخ ثبوت  
الاستشهاد أو الوفاة طبقا لنص المادة (٣٨) بالنسبة لصرف باقى المستحقات  
المنصوص عليها فى هذا القانون وتحديد المستحقين لهما وذلك مع مراعاة  
ما ورد بشأنه نص خاص .

مادة ٩٠ - يعامل من يصاب من طلبة الكليات أو المعاهد العسكرية  
المعدة لتخريج الضباط أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد أثناء الدراسة  
وبسببها أو بسبب الخدمة أو بسبب احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة  
(٣١) أو بسبب العمليات الحربية معاملة الم لازم خريج كليته أو معهده من  
حيث المعاش والتأمين الاضافى وتعويض الاصابة ومكافأة الاستشهاد .

أما من يصاب أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد أثناء الدراسة وبسببها أو  
بسبب الخدمة أو بسبب احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو  
بسبب العمليات الحربية من طلبة أو خريجي المنشآت التعليمية من المتطوعين



الذين لم يرقوا للدرجة عريف متطوع براتب عال يعامل من حيث المعاش والتأمين الاضافى وتعويض الاصابة ومكافاة الاستشهاد معاملة الجندي المتطوع براتب عال .

واستثناء من احكام هذا القانون يعامل من يصاب او يستشهد او يفقد او يتوفى بسبب العمليات الحربية او فى احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) او بسبب الخدمة من ذوى المؤهلات المتطوعين او مجسدى الخدمة براتب عال او المجندين ومن فى حكمهم او الاحتياط او المجندين المستبقين لدواعى الخدمة من حيث المعاش معاملة الم لازم اذا كان حاصلا على درجة جامعية او عالية ، ومعاملة المساعد اول اذا كان حاصلا على شهادة فوق المتوسطة ومعاملة المساعد اذا كان حاصلا على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها .

ويعتد فى هذا الخصوص بالمؤهل الحاصل عليه فى تاريخ الاصابة او الوفاة او الاستشهاد او الفقد .

**مادة ٩١ -** يعتمد فى تقدير سن المنتفعين او المستحقين على شهادة الميلاد او مستخرج رسمى من دفتر قيد المواليد او من السجل المدنى وفى حالة عدم امكان الحصول على احدى هذه الشهادات يكون تقدير السن بالنسبة للمنتفعين بمعرفة المجلس الطبى العسكرى المختص وتصديق شعبة التنظيم والادارة المختصة وبالنسبة للمستحقين بمعرفة المجلس الطبى العام ويكون هذا التقدير نهائيا حتى اذا ظهرت شهادة الميلاد بعد ذلك .

واذا تم تقدير السن بمعرفة المجلس الطبى المختص ، يحسب عمره من اليوم الاول للعام الميلادى الذى حدده المجلس لميلاده .

**مادة ٩٢ -** يجوز لمن يستحق معاشا من رعايا الدول العربية المعاملين باحكام هذا القانون ان يختار بين الحصول على مكافاة وفقا لاحكام المباداة (٢٤) او الحصول على المعاش .

**مادة ٩٣ -** فى حساب كل من المعاش وما يضاف اليه من علاوات وامانات ومكافآت وما يقتطع منه تحسب كسور القرش كاملا سواء اكان المعاش للمنتفع او صاحب المعاش او للمستحقين .

**مادة ٩٤ -** تصرف لصاحب المعاش قيمة المكافاة المقررة قانونا للاوسمة والانواط كاملة علاوة على ما يستحقه من معاش ، وفى حالة وفاة المنتفع او صاحب المعاش تصرف قيمة المكافاة كاملة للمستحقين عنه وقت وفاته وفقا للجدول رقم (١) المرافق ونسبة انصبة كل منهم فى المعاش ، وعند قطع

معاش أحد المستحقين لاي سبب سبب يعاد توزيع كامل قيمة هذه المكافأة على الباقيين الى أن يقطع معاش آخر مستحق .

**مادة ٩٥ -** يصرف نصيب القصر في المنحة والمعاش مهما بلغت قيمته الى والديهم دون حاجة الى استصدار قرار وصاية ، فاذا كانت متزوجة أو متوفاة أو تزوجت فيكون الصرف الى الولي الشرعي ، وذلك كله ما لم تقرر المحكمة الصرف على خلاف ذلك .

**مادة ٩٦ -** في حالة وقف المعاش أو قطعه عن صاحب المعاش أو أحد المستحقين يؤدي المعاش المستحق عن الشهر الذي حدث فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل ، على أنه في حالة وقف المعاش بسبب التعيين في وظيفة أو صرف معاش أكبر فيكون الوقف اعتباراً من تاريخ استلام العمل في الوظيفة أو صرف المعاش الآخر .

وفي حالة وفاة صاحب المعاش يكون القطع اعتباراً من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة فاذا كان قد تم صرفه يخصم من المبالغ المستحقة للمستحقين .

وفي حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد رد المعاش من أول الشهر التالي لواقعة استحقاق الرد ، أما في حالة الحمل المستكن فتعاد تسوية المعاش اعتباراً من تاريخ ولادته حياً .

**مادة ٩٧ -** تطبق الاحكام الخاصة باستبدال المعاش الواردة بقانون التأمين الاجتماعي .

**مادة ٩٨ -** تلتزم الجهة التي تتحمل بمرتب العسكريين المعارين الى جهات داخل الجمهورية بأن تقتطع منهم أقساط المعاش والتأمين وتؤديها في المواعيد المقررة الى الحساب الخاص بمعاشات القوات المسلحة ، وتخطر بذلك الادارة المالية المختصة ويسرى ذلك بالنسبة الى العسكريين المعارين الى جهات خارج الجمهورية اذا كانوا يتقاضون مرتباتهم كاملة من الجهات الأصلية التابعين لها .

وبالنسبة للمعارين من العسكريين الى جهات خارج الجمهورية من غير المذكورين بالفقرة السابقة يلتزم المعار بأن يؤدي قيمة المبالغ المستحقة عليه الى الحساب المشار اليه ، خلال فترة الاعارة أو في الشهر التالي لتاريخ عودته أما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية لمدة لا تجاوز مدة الاعارة .

وتؤدي بنفس الكيفية المبالغ المستحقة عن مدة الاجازة الدراسية والخاصة والاستثنائية بدون مرتب التي تلى تاريخ التعيين .

وفي حالة عدم السداد تحسب المدة طبقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة

(٤) اما في حالة الوفاة فتخصص اشتراكات التأمين المستحقة من التأمين المنصوص عليه في المادتين ( ٧٦ ، ٧٧ ) .

**مادة ٩٩ -** اذا عين صاحب معاش في الجهاز الادارى للدولة او وحدات الادارة المحلية او الهيئات والمؤسسات العامة او وحدات القطاع العام اوقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه اعتبارا من تاريخ استلامه العمل .

اما اذا كان صافي ما يتقاضاه المعين في احدى الجهات المشار اليها في الفقرة السابقة من مرتب وبدلات مدنية ثابتة وبدل تمثيل او مرتب استقبال اقل من المعاش المستحق له من القوات المسلحة مضافا اليه ٢٠٪ منه يصرف له من المعاش ما يعادل قيمة هذا الفرق بينهما على ان يستنزل من جزء المعاش المنصرف له اية زيادة تطرا مستقبلا على هذا الصافي من علاوات الترقية والعلاوات الدورية او بدل التمثيل او مرتب الاستقبال . ومع ذلك يجوز الجمع بين الراتب والمكافأة وبين المعاش بالاوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

**مادة ١٠٠ -** يحتفظ العسكريون بالقوات المسلحة الموجودون بخدمتها وقت العمل بهذا القانون بما يكونوا قد اكتسبوه من حقوق حتى هذا التاريخ بمقتضى قوانين المعاشات العسكرية الخاصة بهم .

**مادة ١٠١ -** يحق للمصابين بسبب الخدمة او العمليات الحربية او في احدى الحالات المنصوص عنها بالمادة (٣١) العلاج مجانا بالمستشفيات العسكرية او الحكومية مدى الحياة .

كما يحق لمن انتهت خدمته بالقوات المسلحة منهم لعدم اللياقة الصحية بسبب هذه الاصابة الجمع بين معاشه وبين ما يتقاضاه من راتب او اجر او مكافأة عن اى عمل ويضاف المعاش العسكرى الى المعاش المدنى المستحق لهم على الا يجاوز المجموع الحد الاقصى المنصوص عنه في قانون المعاشات المدنى العاملين به .

**مادة ١٠٢ -** يجب تقديم طلب صرف المعاش او المكافأة او التأمين او اية مبالغ اخرى مستحقة بموجب هذا القانون في ميعاد اقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه المستحقات واجبة الاداء ومستحقة الصرف والا انقضى الحق في المطالبة بها .

وتعتبر المطالبة باى من المبالغ المتقدمة منظوية على المطالبة بباقى المبالغ المستحقة وينقطع سريان المدة المشار اليها بالنسبة الى المستحقين جميعا اذا تقدم احدهم بطلب في الموعد المحدد .



وإذا لم يصرف من يستحق معاشا المعاش المستحق لمدة سنتين اوقف صرف المعاش المستحق له .

ويجوز لمدير ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة التجاوز عن الاخلال بالمواعيد المشار اليها بهذه المادة اذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره وفي هذه الحالة تصرف الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق وذلك بالنسبة لكافة المطالبات سواء ما كان مستحقا منها بموجب هذا القانون او اى قانون من قوانين التقاعد والمعاشات العسكرية السابقة .

وتحدد ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة مستندات ومسوغات صرف جميع المبالغ المقررة بهذا القانون .

**مادة ١٠٣ -** يربط المعاش من تاريخ انتهاء الخدمة الذى يحدد بالنشرات والاوامر العسكرية او من اول الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة ببلوغ السن المقررة للرتبة او الدرجة او لعدم اللياقة الصحية او بالوفاة او بالفقد او بالاستشهاد .

ويجوز أن يستمر الحال الى المعاش فى العمل مدة لا تجاوز شهرا واحدا لتسليم ما بعهدته ، وفى هذه الحالة تصرف له مكافأة عن هذه المدة تعادل آخر راتب تقاضاه وتعويضاته ولا يقتطع منها احتياطى معاش ويحصل عنها اشتراك تأمين من آخر راتب تقاضاه ، ولا تدخل هذه المدة فى حساب مدة الخدمة ، ويربط المعاش فى نهايتها .

وإذا أصيب او توفى او استشهد او فقد بسبب الخدمة او العمليات الحربية أو إحدى الحالات المنصوص عنها بالمادة (٣١) وذلك خلال المدة المشار اليها فى الفقرة السابقة عومل معاملة الاحتياط متى كان ذلك فى صالحه .

**مادة ١٠٤ -** تتولى ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة صرف جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون وذلك فيما عدا المكافأة المنصوص عليها بالمادتين ٧٠ ( فقرة أولى ) ، ١٠٣ ، ومكافأة انتهاء الخدمة العسكرية المنصوص عنها بالمادة (٥٤) ونفقات الجنازة عن المتفجرين فتصرف من الادارة والافرع المالية المختصة فاذا كانت هذه النفقات مستحقة عن أصحاب المعاشات تصرف من جهة صرف معاشاتهم .

وتصرف نفقات العزاء عن المستشهدين المنصوص عنها بالمادة (٨٧) من الجهات التى يصدر بها قرار من وزير الحربية .

**مادة ١٠٥ -** يحدد وزير الحربية بناء على عرض مدير ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التى تصرف منها .

وتلتزم البنوك وبنك ناصر الاجتماعي وهيئة البريد بصرف المعاشات التي تحيلها اليها ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة مقابل الرسوم التي يحددها وزير الحربية بحد أقصى قدره ١٠٠ مليون يتحملها صاحب المعاش او المستحق .

**مادة ١٠٦ -** يجوز لمدير ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة تطبيق القرارات التي يصدرها مجلس ادارة كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات او الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المتعلقة بالشئون الادارية والفنية والتي تتفق مع ظروف العمل بالادارة المشار اليها وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية .

**مادة ١٠٧ -** في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالراتب الذي تسوى على أساسه الاستحقاقات الراتب الاصلى والاضافى وكذلك التعويضات التي يقتطع عنها احتياطي معاش طبقا لنص المادة (٢) .

كما يقصد بأقصى او متوسط مربوط الرتبة او الدرجة نهاية او متوسط الراتب الاصلى للرتبة او الدرجة مضافا اليه الراتب الاضافى والتعويضات المشار اليها في الفقرة السابقة للرتبة او الدرجة الجارى التسوية على اساسها .

**مادة ١٠٨ -** تعفى جميع الاشتراكات المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم ايا كان نوعها .

**مادة ١٠٩ -** تعفى مبالغ التأمين والتعويضات والمكافآت والمنح والاعانات وكذلك المعاشات بما فيها الاضافات وجميع المبالغ التي تؤدي بموجب هذا القانون وما يضاف اليها من علاوات او اعانات من الخضوع للضرائب والرسوم بكافة انواعها .

ويسرى هذا الاعفاء بالنسبة الى ما يصرف من تلك المبالغ الى ورثة المستحق عن المنتفع او صاحب المعاش .

وكذلك تعفى جميع الطلبات والمستندات والاوراق الخاصة وكافة المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم . ويسرى هذا الاعفاء على متجمد المبالغ المشار اليها في الفقرة السابقة ومتجمد المبالغ المدخلة المستحقة وفقا للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الادخار عند صرفه للورثة الشرعيين .

كما يسرى هذا الاعفاء على المبالغ التي حصلت خلال الفترة من اول يناير سنة ١٩٧٥ حتى آخر مايو سنة ١٩٧٥ بالزيادة على قيمة اشتراك الادخار المنصوص عليه بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه في الفقرة السابقة .

**مادة ١١٠ -** مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهرين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة للحصول بغير حق على اموال من ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

**مادة ١١١ -** لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين عنه من المعاش أو المكافاة . ويسرى هذا الحكم على الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون مع عدم تحصيل أو صرف فروق مالية عن الماضي فيما يتعلق بالمعاش .

**مادة ١١٢ -** لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في قيمة المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون بعد مضي سنتين من تاريخ بداية صرف الاستحقاق وذلك فيما عدا حالات اعادة التسوية بالزيادة نتيجة لحكم قضائي أو نتيجة للاخطاء المسادية التي تقع في الحساب عند التسوية . كما لا يجوز للحكومة المنازعة في قيمة أى استحقاق بموجب هذا القانون في حالة صدور قرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يترتب عليها خفض المرتبات التي اتخذت أساسا لتقدير قيمة الاستحقاق .

**مادة ١١٣ -** لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المنتفع أو صاحب المعاش أو المستفيدين أو المستحقين لدى ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة الا لدين النفقة أو لدين الادارة أو لدين الدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها وبما لايجاوز الربع ، وعند التزام يبدأ بخضم دين النفقة في حدود الثمن ويخصص الباقي للوفاء بالديون الاخرى ، على ان يكون لدين الادارة اولوية على دين الجهات الاخرى .

ويجوز للادارة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها على المنتفع أو صاحب المعاش على اقساط لا تجاوز مائة قسط ، ويوقف اقتطاع الاقساط في حالة الوفاة أو استحقاق المعاش في حالة انتهاء الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية .

**مادة ١١٤ -** اذا لم تثبت ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والراتب ربط المعاش أو التأمين على أساس مدة الخدمة والراتب غير المتنازع عليهما .

ويؤدى المعاش أو التأمين على أساس الحد الأدنى المقرر قانونا لراتب الرتبة أو الدرجة الاصلية للمنتفع في حالة عدم امكن التثبت من قيمة هذا الراتب .



**مادة ١١٥ -** على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام ، التي تستخدم أحد أصحاب المعاشات أو أحد المستحقين في المعاش ممن يحصلون على معاشات وفقا لأحكام هذا القانون ان يخطرأ ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ التحاقه بالعمل ومقدار أجره والجهة التي يصرف منها معاشه وذلك خلال شهر من تاريخ استخدامه وعلى صاحب المعاش أو المستحقين أو من يصرف باسمه المعاش ابلاغ ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بكل تفسير في أسباب الاستحقاق يؤدي الى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

**مادة ١١٦ -** يلتزم من يعهد اليهم بتوثيق عقود الزواج وعلى مكاتب السجل المدني كل فيما يخصه اخطار ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بحالات الزواج التي تتم بين مستحقات المعاشات وحالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على معاشات من هذه الادارة ، ويجب أن يتم الاخطار في الحاليتين فوراً وان يشمل الاخطار اسم من يصرف المعاش واسم من يستحق عنه المعاش وجهه الصرف التي كان يصرف منها معاشه .

**مادة ١١٧ -** لا تسري الاحكام المنظمة لاعانة غلاء المعيشة الصادرة بقراري مجلس الوزراء في ١٩/٢/١٩٥٠ و ٣٠/٦/١٩٥٣ على المعاملين بأحكام هذا القانون وذلك دون المساس بقيمة الاعانة التي استحققت قبل العمل بهذا القانون .

واستثناء من حكم الفقرة الاولى تسري أحكام اعانة غلاء المعيشة التي كانت مقررة قبل العمل بهذا القانون في شأن المستحقين واصحاب المعاشات الذين كانوا معاملين بأحكام قوانين المعاشات العسكرية السابقة وعلى المنتفعين بأحكامه اذا انتهت خدمتهم لأي سبب من أسباب انتهاء الخدمة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

**مادة ١١٨ -** يجوز لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين بحسب الاحوال طلب الانتفاع بالحد الاقصى المنصوص عليه في المادة (١٩) .

وفي تطبيق الحد الاقصى المشار اليه يسوى معاش المنتفع الذي انتهت خدمته قبل العمل بهذا القانون بغير طلب منه وبسبب غير الطرد أو الاستغناء باعتبار ان الحد الاقصى للمعاش يساوي أربعة أخماس اقصى مربوط رتبته المحددة بجدول الرواتب المرافق لقانون الخدمة المعامل به أو آخر راتب تقاضاه .

ويشترط تقديم طلب بذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون  
فاذا قدم الطلب بعد هذا الميعاد فتصرف الفروق المستحقة من اول الشهر  
التالى لتقديم الطلب .

**مادة ١١٩ -** تسرى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون احكام المادتين  
٩٩ و ١٠١ على اصحاب المعاشات العاملين بأحكام القوانين ٥٩ لسنة  
١٩٣٠ ، ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ ، ٤٠ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٣٤  
لسنة ١٩٥٩ ، ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

كما تسرى احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٩٤ ، ٩٦  
والجدول رقم ( ١ ) المرافق وقواعده على المستحقين عن المنتفعين او عن  
اصحاب المعاشات العاملين بالقوانين المشار اليها بالفقرة السابقة .

ويسرى حكم المادتين ٢٠ ، ٦٢ على المنتفعين واصحاب المعاشات  
والمستحقين عنهم العاملين بأحكام القوانين المشار اليها بالفقرة الاولى بشرط  
التقدم بطلب فى ميعاد غايته سنتان من تاريخ العمل بهذا القانون فاذا قدم  
الطلب بعد ذلك صرف الفرق من اول الشهر التالى لتقديم الطلب .  
ولا يترتب على تطبيق احكام هذه المادة صرف فروق مالية عن  
الماضى .

**مادة ١٢٠ -** الضباط الذين انتهت مدة خدمتهم بالقوات المسلحة  
بالاحالة الى التقاعد او الاستغناء عن خدماتهم او نقلوا الى وظائف مدنية  
وتقدموا بطلبات للاعادة للخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢  
وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر اعادتهم الى الخدمة يمنحون معاشا يعادل  
المعاش المقرر لمرتب اقرانهم الموجودين فى الخدمة فى ١/٧/١٩٧٣ .

**مادة ١٢١ -** تعاد تسوية حالات الاستشهاد او الفقد او الوفاة وعدم  
اللياقة الصحية والاصابة بسبب العمليات الحربية او باحدى حالات المادة  
(٣١) ، التى حدثت اعتبارا من ٦ اكتوبر ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش والتأمين  
الاضافى ومكافاة الاستشهاد وتعويض الاصابة التى لا تمنع من البقاء فى  
الخدمة مع عدم صرف فروق مالية عن الماضى بالنسبة للمعاش .

**مادة ١٢٢ -** تزداد المعاشات المستحقة لاصحاب المعاشات وكذا معاشات  
المستحقين عن المنتفعين او عن اصحاب المعاشات العاملين بأحكام قوانين  
المعاشات العسكرية السابقة على ٢١/٣/١٩٦٤ بنسبة ١٠٪ من اصل  
المعاشات المستحقة لهم ، عدا الحالات التى أعيد تسويتها طبقا لاحكام  
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ، واصحاب المعاشات  
الذين طبق فى شأنهم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ برفع الحد الادنى للمعاش

واصحاب المعاشات او المستحقين الذين ينتفعون بحكم الفقرة الثالثة من المادة ١١٩ من هذا القانون ، والجلالات التى رفعت معاشاتها استثنائيا .

وفى تطبيق هذه الاحكام يجب ألا يزيد المعاش وما يضاف اليه للمعاملين بالقوانين السابقة على ١٩٦٤/٣/٢١ عن اقرانهم بعد هذا التاريخ .  
وفى جميع الحالات لا يترتب على زيادة المعاش اى تعديل فى اعانة غلاء المعيشة المقررة لهم .

مادة ١٢٣ - تزداد المعاشات على ضوء الاسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الحربية .

مادة ١٢٤ - فى جميع الحالات التى يعاد فيها تسوية المعاش طبقا للاحكام الواردة بهذا القانون يدخل فى هذه التسوية اية زيادات نشأ عنها رفع المعاش بعد ربطه من تاريخ انتهاء الخدمة على انه اذا نقص المعاش بعد اعادة التسوية عن المعاش المقرر بما فيه الزيادات صرف المعاش الافضل .  
ولا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون صرف اية فروق مالية عن الماضى بالنسبة للمعاش .

مادة ١٢٥ - يتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التى صرفت بالمخالفة للقوانين المشار اليها بالمادة (٢) من قانون الاصدار لأصحاب المعاشات والمستحقين .

مادة ١٢٦ - لرئيس الجمهورية بقرار مته بناء على عرض وزير الحربية منح اصحاب المعاشات تيسيرات اجتماعية خاصة ينص عليها فى هذا القرار وذلك فيما يأتى :

- ١ - تخفيض نسبى فى تعريفه المواصلات بالسكك الحديدية وكذا وسائل المواصلات العامة المملوكة للدولة داخل المدن .
- ٢ - تخفيض فى اسعار الدخول للنوادر والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح المملوكة للدولة .
- ٣ - تخفيض نفقات الرحلات واداء فريضة الحج والعمرة التى تنظمها الحكومة او الهيئات العامة او القطاع العام داخل الجمهورية وخارجها .
- ٤ - أوجه الرعاية الاجتماعية الاخرى التى يري اقادة اصحاب المعاشات منها .



الحلول رقم ( ١ )

رقم الحالة	المستحق في المعاش	الأنصبة المستحقة في المعاش			
		الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدان	الإخوة والأخوات
١	أرملة أو أرامل أو زوج وولد واحد أو أكثر	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$ ويوزع بالتساوي	—	—
٢	أرملة أو أرامل أو زوج ووالد أو والدان	$\frac{1}{4}$	—	$\frac{1}{4}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
٣	أرملة أو أرامل أو زوج وأخ أو أخت أو أكثر	$\frac{1}{4}$	—	—	$\frac{1}{4}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي
٤	أرملة أو أرامل أو زوج فقط	$\frac{2}{3}$	—	—	—
٥	أرملة أو أرامل أو زوج وولد أو أكثر ووالد أو والدان	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$ ويوزع بالتساوي	$\frac{1}{4}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
٦	ولد واحد	—	$\frac{2}{3}$	—	—
٧	أكثر من واحد	—	كامل المعاش ويوزع بالتساوي	—	—
٨	ولد واحد ووالد أو والدان	—	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
٩	أكثر من ولد ووالد أو والدان	—	$\frac{5}{6}$	$\frac{1}{6}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
١٠	والد واحد أو والدان	—	—	$\frac{1}{2}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي	—
١١	أخ أو أخت أو أكثر	—	—	—	$\frac{1}{2}$ لأيهما أو كليهما بالتساوي

### القواعد الملحقه بالجدول رقم (١)

١ - في الحالات التي يترك فيها المورث ارملة او اكثر وولدا او اكثر وكان الاولاد او بعضهم من زوجة اخرى طلقها او توفيت قبل وفاته توزع الانصبة على النحو الموضح بالجدول وتستنزى حصص والدته الاولاد التي طلقت او توفيت قبل وفاة زوجها باعتبارها انها باقية على قيد الحياة او كانت غير مطلقة وتضاف هذه الحصص الى نصيب اولادها من صاحب المعاش على الا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالتين رقم (٧٦٦) من الجدول .

٢ - في حالة زواج او وفاة الارملة بعد استحقاقها معاشا يؤول نصيبها الى اولادها من صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشا وقت زواجها او وفاتها على الا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالتين رقم (٧٦٦) .

ويسرى هذا الحكم على الزوج المستحق في حالة وفاته .  
٣ - اذا اوقف او قطع معاش احد الوالدين او كليهما او جزء منه لاي سبب - آل نصيبه في المعاش او الباقي منه الى الوالد الآخر او الارملة حسب الحالة - فاذا كانت الارملة قد تزوجت او توفيت آل نصيبها الى اولادها من صاحب المعاش ، على الا يجاوز مجموع المستحق في جميع الاحوال النسب الموضحة بالحالات ( ٧٦٤٤ ) من الجدول ويخفض معاش الولد الآخر او الارملة او الاولاد حسب الاحوال بقدر ما آل اليهم من نصيب الوالدين اذا ما أعيد معاشها او جزء منه طبقا للمادتين ( ٥٠ و ٥١ ) .  
٤ - في حالة قطع معاش احد الاولاد يؤول الى والدته الارملة فان لم تكن مستحقة يؤول الى غيرها من الارامل وذلك في حدود النسبة المحددة بالحالة رقم ( ٤ ) .

٥ - في الحالة رقم (٤) اذا وجد اكثر من ارملة وتوفيت احدها يرد معاشها الى باقى الارامل .

٦ - في الحالات ( ٥٣٢٤١ ) اذا وجد اكثر من ارملة وتوفيت احدها ولم يكن هناك اولاد مستحقون وقت وفاتها يرد معاشها الى باقى الارامل .  
٧ - اذا قطع او اوقف معاش احد الاخوة كله او بعضه لاي سبب يؤول الى الارملة المستحقة في المعاش في حدود النسبة المحددة في الحالة رقم (٤) .

٨ - في حالة ربط معاش لاحد الاولاد او الاخوة الذكور طبقا للبندين (ب ، ج ) من المادة ٤٦ فعند قطع معاشه يعاد توزيعه على باقى المستحقين في تاريخ وفاة المورث وذلك في حدود الانصبة الواردة بهذا الجدول .

الجدول رقم ( ٢ )

معاشات المستفيدين

الرتبة أو الدرجة	المعاش الشهري بالجنيه
المشيرون يتقاضون من الضباط مرتبات إحصائية	
مماثلة	٢٢٠
فريق أول	٢٠٠
فريق	١٧٦
لواء	١٦٥
عميد	١٤٣
مفيد	١٣٢
مقدم	١٢١
رائد	١١٠
قيب	١٠٠
ملازم أول	٨٨
ملازم	٧٧
مساعد ممتاز	٧٥
مساعد أول	٦٥
مساعد	٥٥
رقيب أول براتب عال	٤٤
رقيب براتب عال	٣٣
عريف براتب عال	٣٥
جندي براتب عال	٢٠
المختصون	١٢

الجدول رقم (٣)

جدول نسبة التعويضات

النسبة	نسبة التعويض إلى المرتب السنوي	النسبة	نسبة التعويض إلى المرتب السنوي	ملاحظات
حتى سن ٢٥ سنة	% ٤٠٠	٤٣ سنة	% ٢٢٠	
٢٦	% ٣٩٠	٤٤	% ٢١٠	
٢٧	% ٣٨٠	٤٥	% ٢٠٠	
٢٨	% ٣٧٠	٤٦	% ١٩٠	
٢٩	% ٣٦٠	٤٧	% ١٨٠	
٣٠	% ٣٥٠	٤٨	% ١٧٠	
٣١	% ٣٤٠	٤٩	% ١٦٠	
٣٢	% ٣٣٠	٥٠	% ١٥٠	
٣٣	% ٣٢٠	٥١	% ١٤٠	
٣٤	% ٣١٠	٥٢	% ١٣٠	
٣٥	% ٣٠٠	٥٣	% ١٢٠	
٣٦	% ٢٩٠	٥٤	% ١١٠	
٣٧	% ٢٨٠	٥٥	% ١٠٠	
٣٨	% ٢٧٠	٥٦	% ٩٠	
٣٩	% ٢٦٠	٥٧	% ٨٠	
٤٠	% ٢٥٠	٥٨	% ٧٠	
٤١	% ٢٤٠	٥٩	% ٦٠	
٤٢	% ٢٣٠	من ٦٠ إلى ٦٥ سنة	% ٥٠	

ملحوظة : في حساب السن لا تحسب كسور السنة .



## فهرس الكتاب

صفحة	الموضوع
٣	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ... ..
٤	قرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن تشكيل اللجنة التحضيرية للمعاشات الاستثنائية للمنتفعين بقانون التأمين الاجتماعي ... ..
٥	قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية ... ..
٨	قرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الاجراءات التنفيذية باشتراك العاملين في الخارج وفقا لقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ ... ..
١١	قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بنظم الادخار للعاملين ... ..
١٦	قرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ بنظم الادخار للعاملين ... ..
١٦	قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن رد ثلث المبالغ التي تحملها المؤمن عليهم من العاملين لزيادة معدل احتساب المدة السابقة من ١٪ الى ٣٪ وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية ... ..
١٨	قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظم التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ... ..
١٩	قرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظم التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ... ..
٢٧	قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش او المكافاة ... ..
٤٠	قرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن قواعد واجراءات حساب مدة خدمة العاملين المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش وتعويض الدفعة الواحدة ... ..
٤٠	قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ ببعض الاحكام الخاصة بالاستبدالات السابقة للمعاشات ... ..
٤١	قرار رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنفيذ احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ ... ..
٤٢	قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على اصحاب

٤٣	الأعمال ومن في حكمهم ... .. قرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة التجاريين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال
٦١	ومن في حكمهم ... .. قرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة المهن الطبية بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب
٦١	الأعمال ومن في حكمهم ... .. قرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة المهن الزراعية بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب
٦١	الأعمال ومن في حكمهم ... .. قرار رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة المهندسين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب
٦٢	الأعمال ومن في حكمهم ... .. قرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد موعد بدء انتفاع أعضاء نقابة المهن العلمية بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب
٦٢	الأعمال ومن في حكمهم ... .. قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين
٦٢	قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات
٦٥	للقوات المسلحة
٦٥	قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة
٦٥	الباب الأول : الخاضعون للقانون ، واحتياطي المعاش ، ومدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة ، وسن الاحالة الى المعاش
٦٥	الفصل الأول - الخاضعون للقانون
٦٦	الفصل الثاني - احتياطي المعاش
٦٦	الفصل الثالث - مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة
٧١	الفصل الرابع - سن الاحالة الى المعاش
٧٢	الباب الثاني : المنحة العاجلة
٧٣	الباب الثالث : تسوية المعاشات والمكافآت
٧٣	الفصل الأول - احكام عامة
٧٥	الفصل الثاني - انواع المعاشات والمكافآت
٧٥	الفرع الأول/معاشات ومكافآت التقاعد وانتهاء الخدمة

٧٦	الفرع الثاني/معاشات من تنتهى خدمتهم بقوة القانون
٧٦	الفرع الثالث/معاشات من تنتهى خدمتهم لعدم اللياقة الصحية
٧٧	الفرع الرابع/معاشات المستحقين
٧٨	الفرع الخامس/المنح والمعاشات والمكافآت المستحقة في حالات الاستشهاد والفقد
٧٩	الفرع السادس/المعاشات والمكافآت الاستثنائية
٧٩	الفصل الثالث - الاستحقاق في المعاش أو المكافأة
٨٢	الباب الرابع : مكافآت ومنح ومعاشات المجندين
٨٢	الفصل الأول - مكافأة انتهاء الخدمة العسكرية
٨٣	الفصل الثاني - منح ومعاشات المجندين في حالات الاستشهاد وحالات الإصابة والوفاة والفقد بسبب الخدمة والعمليات الحربية
	الباب الخامس : منح ومعاشات ومكافآت ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط والمكلفين بخدمة القوات المسلحة والعاملين المدنيين
٨٥	بالقوات المسلحة
	الفصل الأول - منح ومعاشات ومكافآت ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط والمكلفين بخدمة القوات المسلحة
٨٨	الفصل الثاني - العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة
	الباب السادس : التأمين والتأمين الإضافي وتعويض المصابين بإصابات لا تمنعهم من البقاء في الخدمة
٨٩	الفصل الأول - التأمين
٩١	الفصل الثاني - التأمين الإضافي
	الفصل الثالث - تعويض المصابين بإصابات لا تمنعهم من البقاء في الخدمة
٩٢	الباب السابع : أحكام عامة
٩٢	الفصل الأول - إثبات عدم اللياقة الصحية وإثبات الوفاة
٩٤	الفصل الثاني - أحكام متنوعة



## للمؤلف :

- شرح لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ( الطبعة الثانية ) ( نفذ )
- شرح قانون عقد العمل الفردى وأحكام القضاء ( نفذ )
- شرح قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام
- تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل في مصر
- شرح التنظيم النقابى الجديد .
- شرح قانون التأمين والادخار للعمال ( ق ١٩٩/١٩٥٥ ) الطبعة الثانية ( نفذ )
- شرح التأمينات الاجتماعية ومكافأة نهاية الخدمة ( نفذ )
- الموسوعة العمالية ( الطبعة السابعة ) ( نفذ )
- قوانين ايجار الاماكن والضرائب على العقارات المبنية
- قوانين العاملين المدنيين بالدولة
- قوانين اصلاح الزراعى .
- قوانين التموين والتسعير الجبرى وأحكام محكمة النقض .
- قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المكمله .
- قانون المؤسسات العامة ( نفذ )
- كادر العمال ( نفذ )
- كادر عمال النقل المشترك ( نفذ )
- دراسات عمالية ( نفذ )

مطبع دار الشريعة بالقاهرة





## محتويات الكتاب الثانى :

- قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .
- قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعقود شخصية فى الخارج فى نظام التأمينات الاجتماعية .
- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الادخار للعاملين .
- قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ فى شأن رد ثلث المبالغ التى تحملها المؤمن عليهم . الخ .
- قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة التى لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى .
- قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقبين فى محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش او المكافأة .
- قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ ببعض الأحكام الخاصة بالاستبدالات السابقة للمعاشات .
- قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم .
- قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين .
- قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٧ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .